قصة الاقتصاد السوداني

تفسير النمو الاقتصادي في تاريخ السودان الحديث منذ الاستقلال وحتي نهاية التسعينات من القرن العشرين [1]

علي عبد القادر علي إبراهيم أحمد البدوي

تاريخ النشر: 11 / 04 / 2022م

١ نحن ممتنون لخالد عفان لتعليقاته على مسودة سابقة لهذه النسخة من الورقة. ونود أيضًا أن نعرب عن امتناننا للبروفيسور R. Bates، الخبير والباحث خلال الدورة الأولى من المشروع، للتشجيع والتعليقات الثاقبة وللأستاذين S. O'Connell و C. Soludo منسقي المشروع على إرشاداتهما حول ما يجب تضمينه ومدى انتقائنا وما الأسئلة التي نحتاج إلى وضعها في الاعتبار والإجابات التي نحتاج إلى تقديمها. ومع ذلك لن يتم تحميل أي منهم المسؤولية عن الأخطاء وعدم الدقة.

مقدمة فريق الترجمة للدراسة:

بالرغم من أن أصل هذه الورقة قد نُشر في العام ٢٠٠٤، إلا أن هذه الورقة تظل من الأوراق الرئيسية والمهمة لفهم وتحليل النمو الاقتصادي في تاريخ السودان الحديث منذ الاستقلال وحتي نهاية التسعينات من القرن العشرين، ويمكن اعتبارها تاريخ اقتصادي تحليلي لهذه الفترة، لذلك اسميناها «قصة الاقتصاد السوداني». كتب الورقة إثنان من أهم الاقتصاديين السودانيين وهما علي عبد القادر علي و د.إبراهيم أحمد البدوي، وبالرغم من الاختلاف المدرسي والفكري بين الإثنين إلا أن هذا الخلاف وحقيقة اشتراكهما في كتابة هذه الورقة يعكس أهمية هذه الورقة كمادة تحليلية معبرة عن جزء من الرؤية التحليلية لمختلف المدارس الفكرية الاقتصادية لأداء الاقتصاد السوداني خلال هذه الحقبة المركزية المهمة من تاريخ السودان الحديث.

تحتوي الورقة على بعض الفصول التقنية ذات الصعوبة في الفهم لغير الاقتصاديين، قمنا بتخفيف وتقريب اللغة قدر المستطاع في هذه الفصول كما قمنا بحذف الفصول شديدة التخصيصية وذلك حتي نجعل الورقة في متناول القاري السوداني المتوسط غير المتخصص في الاقتصاد.

تحتوي الورقة أثنا عشر فصل مكملة لبعضها البعض، تناقش كل القضايا المتعلقة بعلاقة الاقتصاد السوداني بكل العوامل الاقتصادية والسياسية والتنمية الاجتماعية المختلفة. بعد المقدمة، يقدم القسم الثاني خلفية تاريخية سريعة لاقتصاد الدولة السودانية، بينما ينظر القسم الثالث في سجل النمو السوداني من خلال تقسيم التاريخ السوداني من ١٩٥٣- ١٩٩٦ إلى أربعة فترات مركزية. ويركز القسم الرابع على تجربة التحول التنموي في السودان بالنظر لأداء النمو فيه، ويتناول القسم الخامس الصراع السياسي وعلاقته بالنمو من حيث الأحزاب السياسية، والحركة النقابية والمؤسسات. وتنتقل الورقة في القسم السادس إلى الصراع السياسي والنمو. وتتناول الأقسام السابع والثامن والتاسع، على التوالي، الأسواق والتعليم والحرب الأهلية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في السودان. ويبحث القسم العاشر في الفقر وتوزيع مكاسب عملية النمو، ويتناول القسم الحادي عشر تأثير النفط على أداء النمو في الاقتصاد. ويقدم القسم الأخير –الثاني عشر-ملخصًا في محاولة للإجابة على الأسئلة الثلاثة المطروحة أعلاه حول «ماذا ولماذا وكيف» (الماهية، الأسباب، والكيفية) التي ترتبط بالنمو الاقتصادي في السودان منذ الاستقلال وحتي نهاية القرن العشرين.

«السودان بلد منبوذ دولياً بلا ديمقراطية ولا مساعدة دولية ومثله مثل أي دولة اخرى هذه الأيام يحظى بمعدل نمو حالي يزيد عن ٧٪. يبدو أن الكثير من دول أفريقيا تحكمها هطول الأمطار أكثر من السياسة!» صحيفة الإيكونوميست (مايو ٢٠٠٠م)

١. المقدمة

تجدر الإشارة الى أن الأدبيات التي تستخدم المناهج/الأدبية التجريبية على مدى العشرين عام الماضية أو نحوها، قد تطورت تطورًا ضخمًا، ساعيةً لشرح محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وقد حَددت هذه الأدبيات التجريبية عن النمو- والتي تطورت إلى حد كبير بغرض فهم محددات النمو الاقتصادي المُطرد للدولة على المدى الطويل في البلدان المتقدمة- ما لا يقل عن ٦٢ متغيرًا تفسيرياً مهمًا من الناحية الإحصائية يؤثر على أداء النمو في الاقتصادات المختلفة. يعد الإطار التجريبي أحد الأدوات المنهجية التي تدرس الظواهر الاقتصادية عبر دراسة مدى الارتباط regressions بين العوامل/المتغيرات الاقتصادية المختلفة ويطبق ذلك في عدة دول وعبر مدة زمنية متطاولة في كل دولة cross-country panel، حيث يقاس النمو الاقتصادي عادةً على أنه معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترة زمنية (في العادة تكون هذه المدة نصف عقد أو خمسة سنوات) لكل بلد متضمن في دراسات الارتباط regressions المعينة.

من بين تلك الاثنان وستون متغيراً، تم تحديد ثلاث متغيرات كمتغيرات تفسيرية مهمة إحصائياً في جميع الدراسات. وتعتبر هذه المتغيرات الثلاثة من ضمن الظروف الأولية. وتشمل الدخل الحقيقي الأولي للفرد real per capita income (الذي يعكس مستوي التطور/التنمية في البلد ويلتقط فكرة التقارب على مدى فترات طويلة من الزمن)؛ والعمر المتوقع الأولي عند الولادة life expectancy at birth (يعكس البعد الصحي لرأس المال البشري للبلد)؛ ونسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية primary school enrolment ratio (والذي يعكس البعد التعليمي لرأس المال البشري). ويتم قياس جميع هذه الظروف الأولية في بداية الفترة الزمنية ذات الصلة والتي يتم خلالها حساب متوسط معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

خضعت هذه الأدبيات -بصرف النظر عن تحليل القوة الفنية/الاحصائية لهذه المتغيرات التفسيرية- للفحص الدقيق من قبل كولييير وجانينج Collier and Gunning في دراستهما الصادرة في العام (١٩٩٩م) وسولودو وكيم Soludo and Kim (٢٠٠٢م) من بين آخرين. ودعا كولييير وجونينج إلى إجراء المزيد من الدراسات القطرية المتعمقة in-depth country studies لشرح فترات النمو من خلال ربط أداء النمو بسلوك عوامل الاقتصاد الجزئي والأسواق والمؤسسات. مقرين بالحاجة إلى الدراسات القطرية Country Studies، أشار سولودو وكيم (Soludo and Kim ٢٠٠٢) إلى أن المرحلة الحالية من المعرفة الاقتصادية أثارت فيها أدبيات النمو التجريبي أسئلة أكثر مما قدمت من إجابات لذلك فهنالك حاجة ماسة للدراسات القطرية.

وفي مسار مختلف أظهر تحليل السلاسل الزمنية الطويلة long time series للنمو (أي الدراسات التي تحلل الظواهر في بلد معين لفترات زمنية متصلة) لعدد كبير من البلدان مؤخرًا أن أداء النمو الحديث قد مر بانقطاع زمني يفصل

بين فترتين للنمو، بغض النظر عن موقف السياسات للدول ومستوى التنمية1. وتفصل سنوات الانقطاع فترة النمو المرتفعة (فترة ما بعد الحرب حتى منتصف السبعينيات) عن فترة النمو المنخفضة (من السبعينيات حتى الوقت الحاضر). ووُجد في سياق هذه الدراسات أن النمو المطرد للدولة هو سمة من سمات البلدان المتقدمة بينما النمو المتقلب هو سمة من سمات عملية النمو في البلدان النامية. وأن «قاعدة النمو في البلدان النامية هي أي شيء يمكن أن يحدث وغالبا ما يحدث. وأن عدم استقرار معدلات النمو يجعل الحديث عن معدل النمو بلا معنى تقريبًا. وعلاوة على ذلك فإن التقلب الهائل لاتجاهات النمو (مهما كان تعريفه) يعني أنه حتى خلال فترات طويلة تصل إلى عقد من الزمان تهيمن الصدمات والانتعاش على النمو shocks and recovery» (Pritchett, 2000:247).

من المتفق عليه عمومًا أن النمو والتحول الهيكلي٢ المصاحب له يكونان مدفوعين في النهاية بالاستثمار والتعلم والابتكار. ويكمن دور الاستثمار في تحقيق النمو من خلال تسهيل توفير البنية التحتية المادية واستقرار الاقتصاد الكلي وسيادة القانون والمؤسسات القوية3. وبالتالي تظل أساسيات النمو وفقًا لهذا الرأي هي الاستثمار المدعوم بمؤسسات قوية بما في ذلك إدارة الاقتصاد الكلي. ومن المسلم به عمومًا أن بناء المؤسسات ذات الصلة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية. ومن المسلم به كذلك أن المؤسسات تتطور على مدى فترات طويلة من الزمن استجابةً لمتطلبات التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتتأثر العمليات التطورية بتاريخ وثقافة المجتمعات المعنية. وفي هذا السياق، فإن القناة المباشرة التي تؤثر من خلالها المؤسسات على النمو هي تصميم وتنفيذ سياسات النمو الداعمة، لذا أصبح النمو وثيق الصلة بالسياسات على المستويين الجزئي والكلي4.

كانت فترة الاستعمار إحدى أهم التأثيرات التاريخية على العملية التطورية طويلة الأمد للمؤسسات في السياق الإفريقي. وهناك أدلة على أنه حينما قررت القوى الاستعمارية الاستيطان فقد ابتكرت ما يسمى الآن المؤسسات «الداعمة للسوق market-supporting" وحينما تقرر عدم الاستقرار فإنها تختار «المؤسسات الاستخراجية extractive institutions». ويجادل كذلك بأن المؤسسات الاستعمارية استمرت حتى فترة ما بعد الاستعمار5. وهذه المؤسسات الموروثة هي التي أثرت على أداء النمو في البلدان الأفريقية بما في ذلك السودان.

بناء على ما سبق، فمن المتوقع أن يعالج التحليل القائم على الحالة (دراسات الحالة) لأداء النمو أسئلة مثل ما هي أنماط الاستثمار والتعلم والابتكار التي لوحظت؟ ولماذا اختيرت من قبل الفاعلين الاقتصاديين (الأسر والشركات

١ انظر على سبيل المثال (Ben-David and Papell (1995, 1998) and Pritchett (2000.

٢ التحول الهيكلي أحد أهم المدارس في اقتصاديات التنمية حيث يدرس أثر التغير الهيكلي على كل من النمو والتنمية، وهو عملية زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري وتغير هيكلية الطلب والإنتاج والتجارة، وتوسع الحضر، ومعدلات أمية أقل، وحياة أطول، بالتوازي مع زيادة مستوى دخل الفرد للوصول إلى مرحلة تنموية متقدمة.

٣ رودريك (١٩٩٩: ١٠٥).

٤ من النتائج ذات الصلة في هذا الصدد، إيسترلي (٢٠٠١ ب) حيث لوحظ معاناة الكثير من هذه البلدان من الركود على الرغم من التحسينات في مؤشرات الموقف السياسي لعدد كبير من البلدان النامية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٤ ، لا سيما في سياق الإقراض القائم على السياسات policy-based lending التي بدأت في الثمانينيات. ومن التفسيرات المحتملة للركود في عدد من البلدان على الرغم من التحسن في السياسة الصدمات الخارجية الناتجة عن تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة. للاطلاع على إصلاحات السياسة الأخيرة في السودان انظر صندوق النقد الدولي (١٩٩٩ ، ٢٠٠٠م).

٥ انظر على سبيل المثال، Acemoglu et al. ٢٠٠٠)). ويقول ممداني (١٩٩٦م: ١٩) أن الدولة الاستعمارية في إفريقيا كانت «علاقة ذات وجهين double-sided affair: في جانبها الأول فقد كانت «الدولة التي تحكم مواطنين مُعرَّفين عنصريًا وكانت هذه العلاقة مقيدة بسيادة القانون ونظام الحقوق المرتبط بها. أما الجانب الآخر فهو الدولة التي تحكم الرعايا فقد كان نظامًا من الإكراه الاقتصادي الاستغلالي والعدالة المعرفة بالإجراءات الإدارية».

والحكومات)؟ وكيف ساهمت هذه الخيارات في نتائج النمو؟1 إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة لدولة معينة ترقى بشكل فعال إلى النظر في تاريخ الاقتصاد ذي الصلة من منظور الأداء والمؤشرات التنموية2. إن مثل هذا التحقيق هو مهمة رئيسة وهو بالتأكيد خارج نطاق هذه الورقة والتي يعتبر هدفها محدوداً ومتمثلاً في تسليط الضوء على السمات الرئيسة للسودان التي ربما تكون قد ساهمت في أداء نموه. وتبدأ قصة النمو في السودان من أن النمو كان متقلبًا على مدار الأربعين عامًا الماضية أو منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦م. وتم تحديد أربع حلقات نمو رئيسة من البيانات، رغم ضعفها، لغرض دراسة الحالة. ويمكن وصف هذه الحلقات الأربع من وجهات نظر مختلفة على أنها ذات أهمية بالنسبة الى مجمل دراسات الحالة المعتمدة. ومع ذلك نحتاج فقط في هذه المرحلة المبكرة إلى ملاحظة أنها كانت نوبات متناوبة من النمو السلبي١ وتشمل الفترتين {(١٩٦٠–١٩٧٣) و (١٩٨٤-١٩٩٤)} ونوبات أخرى من النمو الايجابي٤ وتشمل الفترتين {(١٩٧٤–١٩٨٣) و (١٩٩٥–١٩٩٨)} من تاريخ السودان.

أما فيما يتعلق بالارتباطات الكبرى major associations أو الأحداث التي صاحبت فترات النمو في السودان، فسيتضح أن سجل النمو قد تأثر بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي الناتج من تناوب الأنظمة الديمقراطية ذات الفترات القصيرة والأنظمة العسكرية ذات الفترات الطويلة نسبيًا. وبالنظر إلى الخلفية التاريخية لصعود الأحزاب السياسية في البلاد سيظهر أيضًا أن الأنظمة الديمقراطية تميزت بممارسات سياسية شديدة الاستقطاب لم تترك مجالًا كبيرًا للتعبير عن السياسات الداعمة للنمو وتصميمها وتنفيذها. وعلى صعيد آخر، فالأنظمة العسكرية على طول مدتها كانت سياسياً عرضة للتأثيرات الخارجية وربما التلاعب؛ مما أثّر على مصداقية السياسات وبالتالي البيئة العامة لممارسة الأعمال التجارية. وإضافةً إلى البعد السياسي، فقد ورث السودان بنية مؤسسية لم تكن ضعيفة فحسب، بل كانت أيضًا ذات طبيعة استخراجية extractive (أي أنها كانت تركز فقط أهداف قصيرة المدى تتمركز حول توفير المواد الخام والخدمات لصالح المستعمر الأوروبي). ولم يتم تغيير هذا الهيكل المؤسسي بأي شكل من الأشكال ليصبح داعم للنمو. فعلى وجه التحديد فشل الهيكل المؤسسي الموروث في توفير حل مرضٍ للقضية السياسية والاقتصادية الرئيسية في البلاد المتمثلة في التباين الشاسع الذي كان قائماً بين الشمال المتطور نسبيًا والمليء بالسكان من العرب والمسلمين وجنوبه المتخلف نسبيًا والمأهول بالسكان الأفريقيين والمسيحيين أو الوثنيين. ونتيجة لذلك، عانت البلاد من حرب أهلية خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٢م وأخرى من عام ١٩٨٣م حتى الوقت الحاضر٥. وبالتالي قد يكون الاستقطاب السياسي والتأثير الخارجي والحرب الأهلية عوامل رئيسية مرتبطة بأداء النمو المتقلب للدولة.

قد تكون هذه الخطوط العريضة للقصة بإيجاز، حيث تتألف الورقة من اثني عشر قسمًا. يقدم القسم الثاني خلفية تاريخية سريعة لاقتصاد الدولة، بينما ينظر القسم الثالث في سجل النمو للبلد من حيث الفترات المختارة التي ذكرناها قبل قليل، وكذلك من حيث نصف العقود المستخدمة في أوراق المنهجية بواسطة Ndulu وConnell'O (٢٠٠٠م). ويركز القسم الرابع على تجربة التحول التنموي في السودان بالنظر لأداء النمو فيه، ويتناول القسم الخامس الصراع

١ ومن المفهوم ضمنيًا أيضًا أن السياسات الداعمة للنمو هي تلك التي تتميز بانخفاض التضخم وانخفاض عجز الميزانية الحكومية ونظام التجارة المفتوحة! انظر على سبيل المثال البنك الدولي (١٩٩٨م: ١٢ ، الإطار ١) وإيسترلي (٢٠٠١ ب).

٢ انظر، على سبيل المثال النهج الذي اعتمده Acemoglu وآخرون (٢٠٠١م) لدراسة حالة بوتسوانا.

١ النمو السلبي يستخدم للإشارة إلى الانكماش في اقتصاد البلد، والذي ينعكس في انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال أي ربع سنة معينة.

٤ النمو الإيجابي يعني زيادة في المعروض النقدي والإنتاج الاقتصادي والإنتاجية

٥ نشرت الورقة في عام ٢٠٠٤، أي قبل انفصال جنوب السودان والذي كان في العام ٢٠١١.

السياسي وعلاقته بالنمو من حيث الأحزاب السياسية (الافصاح عن مؤشر الاستقطاب السياسي بناءً على نتائج الانتخابات)، والحركة النقابية والمؤسسات. وننتقل في القسم السادس إلى الصراع السياسي والنمو. وتتناول الأقسام السابع والثامن والتاسع، على التوالي، الأسواق والتعليم والحرب الأهلية. ويبحث القسم العاشر في الفقر وتوزيع مكاسب عملية النمو، ويتناول القسم الحادي عشر تأثير النفط على أداء النمو في الاقتصاد. ويقدم القسم الأخير – الثاني عشر-ملخصًا في محاولة للإجابة على الأسئلة الثلاثة المطروحة أعلاه حول «ماذا ولماذا وكيف» (الماهية، الأسباب، والكيفية) التي ترتبط بالنمو الاقتصادي في السودان.

٢. الخلفية الاقتصادية

استقل السودان بحدوده الدولية الحالية في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦م. وبذلك كان من أوائل البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء التي حصلت على الاستقلال من الاستعمار الأخير الذي استهدف إفريقيا في ستينيات القرن التاسع عشر. وكان السودان خاضعًا اسميًا لحكم مشترك لبريطانيا ومصر خلال الفترة ١٨٩٩-١٩٥٦م على عكس العديد من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وقبل ذلك، كانت بعض أجزاء السودان تحت الحكم التركي المصري الذي استمر لما يزيد قليلاً عن ٦٠ عامًا (١٨٢٤-١٨٨٥م) قبل أن تطيح به ثورة دينية قومية في عام ١٨٨٥م وهي الثورة المهدية.

ظهرت خلال الحكم التركي المصري إدارة مركزية في الجزء الشمالي من البلاد وعاصمتها الخرطوم. أما في الجنوب (المعروف تاريخيًا باسم الاستوائية في اللغة الاستعمارية البريطانية) والغرب (دارفور) فقد كانت طريقة الإدارة الشائعة أقل رسمية وتطغى عليها الأنماط الإدارية التقليدية. وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورات في النقل والمواصلات مع مصر نتج عنها انفتاح البلاد على الأجانب. ونتيجة لذلك زادت التجارة في السلع (مثل الصمغ العربي) والعبيد (على أيدي التجار المصريين والبريطانيين والنمساويين) بسرعة. غير أن هذه التجارة الدولية المزدهرة تعطلت خلال حكم المهدي ١٨٨٥-١٨٩٨م.

أما الفترة ١٨٩٩-١٩٥٦م فقد شهدت في ظل الإدارة الاستعمارية البريطانية إرساء أسس الاقتصاد السوداني الحديث. وكان محور هذا التأسيس هو القطن طويل التيلة. ولخص براون (١٩٩٢: ٨٠) القصة بإيجاز من خلال الإشارة إلى أنه في «عام ١٩١٣م طلبت الإدارة الحاكمة بدعم من الحكومة البريطانية قرضًا لتمويل بناء سد في سنار على النيل الأزرق. بدأ العمل فيه عام ١٩١٤م ثم انقطع بسبب الحرب العالمية الأولى، واكتمل في عام ١٩٢٥م. وهكذا نشأ مشروع القطن المروي في الجزيرة، وهو المشروع الواقع في أرض مثلثة جنوب ملتقى النيلين. و يغطي مساحة تزيد عن مليوني فدان، حيث كان من المقرر أن يصبح أكبر مشروع زراعي في العالم تحت إدارة واحدة وأهم مصدر للإيرادات الخارجية للسودان»(للاطلاع على التاريخ التفصيلي لمشروع الجزيرة انظر Gaitskell ، 1959)[1].

تم تنظيم مشروع الجزيرة كشراكة بين مؤسسة مزارع السودان (Sudan Plantation Syndicate (SPS) (وهي شركة إدارة بريطانية تمثل مصالح المساهمين البريطانيين، والحكومة الاستعمارية والمستأجرين/السكان)، وكانت هذه الصيغة المؤسسية هي التقليد/العرف السائد لتقاسم المحاصيل في شمال ووسط السودان. وتم توزيع صافي أرباح المشروع (بعد خصم تكاليف المدخلات غير العمالية والمصاريف العامة وتكاليف الإنتاج والنقل والتسويق من إجمالي عائدات مبيعات القطن) على الشركاء الثلاثة بحيث حصل المستأجرون على ٤٠٪ واستلمت الحكومة ٣٥ ٪ واستلمت SPS ٢٥٪.

١ One feddan = 1.038 acres = 4,201 square metres.

كان إجمالي المساحة المزروعة في عام ١٩٢٥، ٢٤٠ ألف فدان، وبلغت حوالي مليون فدان بحلول الاستقلال وذلك في العام ١٩٥٦م.

وتتضح مركزية القطن في الإدارة الاستعمارية بتكرارهم نموذج الجزيرة في الجزء الشرقي من البلاد. حيث تم تطوير مشروع قطن القاش على أساس الري الانسيابي على عكس مشروع الجزيرة المروي. وقد زادت المساحة الإجمالية للمشروع من حوالي ٩,١٠٠ فدان في عام ١٩٢٠م إلى حوالي ٦٨,٨٠٠ فدان في عام ١٩٥٦م بينما كانت المساحة السنوية تتأرجح تبعًا لمستويات الأمطار. كما تم البدء في مشروع أصغر في دلتا نهر البركة في شرق السودان بمساحة إجمالية تبلغ ٣٠ ألف - ٤٠ ألف فدان. وقامت مشاريع ضخ خاصة على النيلين الأبيض والأزرق وزاد عددها من ٣٧٢ (بمساحة ١٧٠,٠٠٠ فدان) عام ١٩٤٤م إلى ٢٢٢٩ (بمساحة ٧٧٠,٠٠٠ فدان) عام ١٩٥٧م.

أما شبكة النقل والاتصالات فهي المكمل للقطن. تشير التقديرات إلى أنه بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٩م تم تخصيص حوالي ٥٦٪ من إجمالي الإنفاق الرأسمالي الحكومي لمشروع الجزيرة و٢٤,١٪ لتطوير نظام السكك الحديدية. أما الاستثمار المحدود الذي تم القيام به في الصناعة، فقد خصص لمحالج القطن (توجد الكبيرة منها في بورتسودان وسنار وعطبرة وتوجد ستة أصغر في أجزاء مختلفة).

انشأت الدولة الاستعمارية ركيزة زراعية أخرى للاقتصاد الحديث للسودان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ الإنتاج الآلي واسع النطاق للذرة الرفيعة في عام ١٩٤٥م بالقرب من القضارف في شرق السودان. وتعتبر الذرة الغذاء الرئيسي في الجزء الشمالي من البلاد. وغطى أول مشروع لإنتاج محصول آلي حوالي ١٢,٠٠٠ فدان تحت إدارة شركة الشرق الأوسط للتوريد Middle East Supply Corporation (MESC). وأدت الصعوبات العمالية التي واجهتها (MESC) إلى تولي الحكومة للمشروع في عام ١٩٤٧م حيث تم إدخال ترتيب المزارعة أو تقاسم المحاصيل sharecropping arrangement على غرار الصيغة المستعملة في مشروع الجزيرة. وفي ظل إدارة الحكومة غطى المشروع ٢٥,٠٠٠ فدان وشمل حوالي ١٠٠٠ مزارع حتى عام ١٩٥٣م. وأعرب عدد من رواد الأعمال خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٥٣ عن اهتمامهم بالاستثمار في الزراعة الآلية تحت نظام حيازة مختلف للأراضي. وفي النهاية تم التخلي عن ترتيب تقاسم المحاصيل وبيعت العقارات المستأجرة لمستثمرين من القطاع الخاص. وكان هناك أكثر من ٣٠٠ مشروع آلي خاص تغطي حوالي ٣٨٨,٠٠٠ فدان عند الاستقلال عام ١٩٥٦م.

كان هيكل الإنتاج للاقتصاد السوداني عند الاستقلال في عام ١٩٥٦م كما هو ملخص في الجدول ١. وليس من المستغرب أن الاقتصاد كانت تهيمن عليه الزراعة والتي ساهمت بنحو ٦١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولم يكن هناك تقريبًا أي قطاع صناعي يمكن التحدث عنه (بمساهمة تبلغ حوالي ١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بينما مثل قطاع الخدمات نسبة ٣٧,٩٪ المتبقية من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول ١: السودان: ١٩٥٥/١٩٥٦م تكوين الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

القطاع	إجمالي الناتج المحلي (مليون جنيه إسترليني)	حصة الناتج المحلي الإجمالي (٪)
الزراعة	172.6	60.7
الصناعة	3.0	1.1
الانشاءات	16.2	5.7

النقل	37.6	13.2
المرافق العامة	1.0	0.4
الحكومة	17.2	6.0
العقارات	8.2	2.9
اخرى	28.4	10.0
الاجمالي	284.2	100.0

المصدر: براون (١٩٩٢: الجدول ٣. ١، ٨٦).

ويقدر في سياق هذا الاقتصاد أن إجمالي الاستثمار بلغ نحو ٢١,١ مليون جنيه بالأسعار الجارية. وكان التوزيع القطاعي لهذا الاستثمار أن الجزء الأكبر كان في قطاع العقارات (٣٨,٧٪) يليه القطاع الحكومي (بنسبة ٢١,٧٪) والنقل (١٩,٧٪) والزراعة (٨,٥٪). وبلغ الاستثمار في التصنيع ٢,٥٪ فقط من الإجمالي. ومن إجمالي الاستثمار في ١٩٥٥/١٩٥٦م، يقدر أن ٥٤٪ ساهم بها القطاع العام مما يترك رصيدًا بنسبة ٤٦٪ للقطاع الخاص. وخُصص ٨٤٪ من إجمالي استثمارات القطاع الخاص للقطاع العقاري، و٥٪ للصناعات التحويلية، و٤٪ للزراعة و٣٪ للنقل.

ونظرًا لهيكل الاقتصاد فقد سيطرت المنتجات الأولية حصريًا على تركيبة صادرات السودان عند الاستقلال. وبلغ إجمالي الصادرات حوالي ٦٥,٤ مليون جنيه إسترليني بالأسعار الجارية (حوالي ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وهيمن القطن على صادرات السودان بحصة ٨٠٪ من إجمالي الصادرات. وجاء الصمغ العربي والفول السوداني في المرتبة الثانية بعد القطن بنسبة ٧٪ لكل منهما، بينما احتلت بذور البطيخ والجلود المرتبة الثالثة بنسبة ٢٪ لكل منهما.

كان من الواضح عند الاستقلال أن هيكل الاقتصاد مزدوج في طبيعته التي تتضمن قطاع تقليدي واسع وقطاع حديث صغير. وأثّر هيكل الإنتاج هذا على النظام المالي في جانب تعبئة/حشد الموارد. حيث شملت الضرائب التي تهدف إلى تعبئة الموارد من القطاع التقليدي ضريبة الأراضي (التي تم فرضها عام ١٩٢٥م على جميع الأراضي المروية باستثناء تلك المروية موسمياً بالمطر أو الفيضانات مثل الرسم الثابت على قيمة الأرض أو قيمة المنتجات)، وضريبة التمر (١٩٢٥م وهي ضريبة على أشجار التمر التي تؤتي ثمار)، وضريبة الماشية (١٩٢٥م وهي ضريبة على الماشية بسعر محدد لكل رأس من كل نوع) ، و»العشور» -وهي ضريبة على أساس التقاليد الإسلامية وهي كلمة عربية تشير إلى عُشر المحصول»- مصممم لفرض ضريبة على الزراعة المطرية (١٩٢٤م، وهي بنسبة ١٠ ٪ من قيمة منتج الأراضي المطرية)، وضريبة الرأس (١٩٢٥م، وهي ضريبة على جميع الذكور البالغين تقريبًا في جزء من مورد عيشهم الاقتصادي-أو في حد الكفاف- بمعدل جنيه سوداني واحد للفرد)، وضريبة المنزل (١٩١٨م ، وهي بمعدل واحد على اثني عشر من قيمة الإيجار السنوي للمنزل بغض النظر عن كونه مستأجراً أو مشغولا). كما فُرضت ضرائب مباشرة أخرى أيضًا على الجزء الحديث من الاقتصاد بالإضافة إلى الضرائب المباشرة المصممة لتعبئة الموارد من الجزء التقليدي للاقتصاد. وكان أهمها ضريبة أرباح الأعمال التي تم إدخالها في عام ١٩١٣م. ولم يكن من المستغرب، على كل حال، أن تكون الضرائب غير المباشرة أهم مصدر لإيرادات الحكومة في ظل الدولة الاستعمارية واستمرت كذلك في فترة ما بعد الاستعمار. وكانت الضرائب على التجارة الدولية محورية لهيكل الإيرادات في البلاد عند الاستقلال. وفُرضت رسوم الاستيراد وضرائب التصدير والإتاوات في عام ١٩٣٩م. وفُرضت رسوم الاستهلاك على بعض السلع المنتجة محليًا وضرائب الاستهلاك على سلع مستوردة محددة في عام ١٩٢٤م.

كان السودان عند الاستقلال في الأول من يناير ١٩٥٦م يتألف من تسع وحدات إدارية تسمى المديريات: ست مديريات

في شمال البلاد (الشمالية والخرطوم والنيل الأزرق وكسلا وكردفان ودارفور) وثلاث مديريات في جنوب البلاد (بحر الغزال و أعالي النيل والاستوائية). ويعطي الجدول ٢ توزيع السكان في عام ١٩٥٦م حسب نتائج التعداد العام للسكان. ويوضح الجدول أنه في عام ١٩٥٦م كان سكان جنوب السودان يمثلون ٢٧,١٢٪ من إجمالي سكان البلاد.

جدول ٢: سكان السودان حسب المحافظة عام ١٩٥٦م

المحافظة	السكان	نسبة سكان
النيل الازرق	2،069،646	20.17
كسلا	941,039	9.17
الخرطوم	504,923	4.92
دارفور	1,328,765	12.95
كردفان	1,761,968	17.17
الشمالية	873,059	8.51
بحر الغزال	991,022	9.66
الاستوائية	903,503	8.80
اعالي النيل	888,611	8.65
الجملة	10,262,536	100.00

المصدر: Balamoan ١٩٨١: ٥٨

قُدر الناتج المحلي الإجمالي للسودان عند الاستقلال بمبلغ ٢٨٤ مليون جنيه إسترليني (٧٩٥ مليون دولار أمريكي). وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٨ جنيه إسترليني أي حوالي ٧٨ دولارًا أمريكيًا مما يصنف السودان من بين أفقر البلدان في العالم. ويتضح توزيع الناتج المحلي الإجمالي على المناطق في الجدول ٣.

الجدول ٣: الناتج المحلي الإجمالي للسودان حسب المنطقة عام ١٩٥٦م

المنطقة	المحافظات	GDP (١٠٠٠ جنيه إسترليني)	GDP الحصة (٪)	السكان	حصة السكان (%)	GDP للفرد (جنيه استرليني)
الشمال الشرقي	الشمالية، كسلا، الخرطوم	75,786	26.67	2,319,021	22.60	32.68
النيل الازرق	النيل الازرق	86,032	30.27	2,069,646	20.17	41.59
الشمال-الغرب	كردفان، دارفور	83,777	29.48	3,090,733	30.11	27.11
الجنوب	بحر الغزال الاستوائية، اعالي النيل	38,610	13.59	2,783,136	27.12	13.87
المجموع	-	284,205	100.00	10,262,536	100.00	27.69

المصدر: استناداً إلى Balamoan (١٩٨١: ٢٤٤).

يوضح الجدول أن منطقة النيل الأزرق وهي قلب التنمية الزراعية خلال الفترة الاستعمارية كانت أفضل نسبيًا من المناطق الأخرى في البلاد حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٢ جنيهًا إسترلينيًا (١١٨ دولارًا أمريكيًا)، وتليها المنطقة الشمالية الشرقية والتي تضم العاصمة الخرطوم حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٣ جنيهًا إسترلينيًا (٩٢ دولارًا أمريكيًا) والمنطقة الشمالية الغربية حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٧ جنيهًا إسترلينيًا (٧٦ دولارًا أمريكيًا). وكان أداء الجنوب أسوأ بكثير من المناطق الشمالية حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٤ جنيهًا إسترلينيًا (٣٩ دولارًا أمريكيًا) مما يعكس سنوات من الإهمال والتهميش خلال الفترة الاستعمارية. حيث أن أفقر منطقة فرعية في باقي مديريات الشمال لديها ما يقرب من ضعف دخل الفرد في الجنوب.

تتيح هذه المعلومات على المستوى الإجمالي حساب معامل جيني، وهو من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، وبحساب المعامل نجد أن توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين المناطق يقدر بحوالي ٢٦,٣٥٪، مما يعكس توزيعًا عادلًا إلى حد ما للناتج المحلي الإجمالي بما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد ومرحلة تطوره المبكرة جدًا. ويبلغ معامل جيني لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي بين المناطق الشمالية الثلاثة حوالي ٩,٥٢٪ مما يعكس درجة عالية من المساواة في توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين هذه المناطق.

يمكن تقدير فجوة التنمية بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من البلاد عند الاستقلال من خلال النظر في توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع الاقتصادي. وحيث كانت الدولة ذات طبيعة زراعية بشكل عام، مثل القطاع الزراعي أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما مثلت الصناعة أقل من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدم الجدول ٤ التوزيع بين المناطق حيث تمثل الأرقام بين الأقواس حصص المناطق في الناتج المحلي الإجمالي القطاعي.

الجدول ٤: التكوين القطاعي والتوزيع الإقليمي للناتج المحلي الإجمالي في السودان ١٩٥٦م (ألف جنيه إسترليني)

القطاع	الشمال-الشرق	النيل الأزرق	الشمال –الغرب	الجنوب	المجموع	إجمالي نصيب GDP (٪)
الزراعة	23,434 (13.58)	63,117 (36.66)	(33.86) 58,454	27,603 (16.00)	172,608	60.73
الصناعة	5,303 (38.45)	3,134 (22.73)	(20.45) 2,819	2,533 (18.37)	13,788	4.85
الخدمات	47,050 (48.10)	19,781 (20.22)	(23.01) 22,504	(8.66) 8,474	97,809	34.42
المجموع	85,786	86,032	83,777	38,610	284,205	100.00

المصدر: تم تجميعه من Balamoan (١٩٨١: ٢٤٦).

يتضح مما سبق أن الجزء الشمالي من البلاد ساهم عند الاستقلال بنسبة ٨٤٪ من الناتج الزراعي وحوالي ٨٢٪ من الناتج الصناعي وحوالي ٩١٪ من ناتج قطاع الخدمات. أما هيكل الاقتصاد في الجزء الجنوبي من البلاد فقد اختلف بشكل كبير عن الهيكل العام للاقتصاد حيث من السهل إظهار أن الزراعة ساهمت بنسبة ٧٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة الجنوبية، أما قطاع الخدمات فقد ساهم بنسبة ٢٢٪ مع مساهمة الصناعة بالباقي.

3. سجل/تاريخ النمو الاقتصادي في السودان

ننظر إلى الفترة ١٩٦٠-١٩٩٨ / ٢٠٠٠م بالتوافق مع الفترة التي يهتم المشروع البحثي الذي كُتبت هذه الورقة كمشاركة فيه، وهو مشروع (AERC African Economic Research Consortium)، والتي تتوفر بشأنها بيانات متسقة عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في عام ١٩٨٥م عند معايرتها بتعادل القوة الشرائية (PPP purchasing power parity) من قاعدة بيانات النمو لشبكة التنمية العالمية Global Development Network growth database (Easterly and Sewadeh ، ٢٠٠٢). ويقترح الفحص المرئي لسلسلة البيانات أربع فترات فرعية من تجربة النمو، هذه الفترات ذات أطوال زمنية مختلفة. وقدّرنا معدلات النمو واتجاه ذلك النمو لكل فترة من الفترات الفرعية، ثم حسبنا المتوسط والانحراف المعياري لمعدلات النمو بالإضافة إلى معامل التغير للفترات الأربع. ويوضح الجدول (٥) نتائجنا حيث الأرقام الموجودة بين قوسين هي الانحرافات المعيارية لمعدلات النمو المتوسطة.

الجدول ٥: فترات النمو في السودان: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٦٠-١٩٩٨م

حلقة النمو	معدل اتجاه النمو Trend growth rate (٪)	معدل النمو المتوسط Average growth rate (٪) و (الانحراف المعياري)	معامل التغير Coefficient of variation	# السنوات
1960-1973	* -0.89	(5.13) -1.43	3.59	(13) 9
1974-1983	1.27	(7.54) 2.57	2.93	(10) 2
1984-1994	-0.11	(4.97) -0.60	8.28	(11) 6
1995-1998	*2.96	(1.12) 2.60	0.43	(4) 0
1960-1998	0.02	(5.69) 0.29	19.62	(38) 17

المصدر: حسابات المؤلفين الخاصة. تعتمد معدلات نمو الاتجاه على الانحدارات من النموذج: $\ln y = a + b\,t$؛ حيث y هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند معايرته بتعادل القوة الشرائية بالدولار للعام ١٩٨٥، و t هو الوقت. * تشير إلى الأهمية significance عند مستوى ١٪ أو أفضل. ولاحظ أنه في العمود الأخير يتم حساب معدلات النمو على أساس سنوي وبالتالي يتم فقدان سنة ١٩٦٠م في تسجيل عدد السنوات.

وبالتالي بالنسبة للسودان لدينا فترات فرعية متناوبة من النمو السلبي والإيجابي. وتعتبر فترات النمو السلبي هي الأطول ولكن مع معدلات نمو سلبية منخفضة نسبيًا. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفترات الفرعية للنمو الإيجابي أقصر مع معدلات نمو مرتفعة نسبيًا للفرد. وكان هناك اتجاه نمو إيجابي (ولكن غير مهم) طوال الفترة بأكملها مع معامل تحديد R-squared[1] منخفض.

توضح التفاصيل أنه خلال الفترات الفرعية للنمو السلبي كانت هناك تقلبات حول اتجاه الفترات الفرعية داخل تلك الفترة الفرعية السلبية. وهكذا على سبيل المثال، وخلال فترة النمو السلبي في ١٩٦٠-١٩٧٣م زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في أعوام ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٧٠ و ١٩٧١م. وبالمثل خلال فترة ١٩٨٤-١٩٩٤م، زاد نصيب الفرد من

١ وهو مؤشر قياس جودة النموذج الاحصائي في التنبؤ بالنتائج الواقعية، ويقع في المقياس بين ٠ وحتي ١، وكلما قلت قيمته كلما قلت دقة النموذج وقوته التفسيرية في التنبؤ بالنتائج (وهي في هذه الحالة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي).

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأعوام ١٩٨٦، ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٢ و ١٩٩٤. وخلال هاتين الفترتين تفاوت حجم معدلات النمو. فعلى سبيل المثال وخلال فترة ١٩٦٠-١٩٧٣، تم تسجيل أعلى معدل نمو سلبي لعام ١٩٧٣ (-١٢٪)، بينما سجل أقل نمو سلبي لعام ١٩٦٧ (-٠,٨٪)؛ وسجل أعلى معدل نمو إيجابي لعام ١٩٧١ (٥,١٪) بينما سجل أقل معدل نمو إيجابي لعام ١٩٧٠ (٣,٤٪). ومن ناحية أخرى بالنسبة لفترات النمو الإيجابي سجلت الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٣ معدلات نمو سلبية فقط لعامي ١٩٧٨ (-٣٪) و١٩٧٩ (-١١,٦٪).

كان سجل النمو في السودان بشكل عام نمواً متقلباً. وبالنظر إلى معامل التغير فمن السهل ملاحظة أن فترات النمو الإيجابي كانت ذات تقلب منخفض نسبيًا بينما كانت فترات النمو السلبي متقلبة. وطوال الفترة بأكملها كان معامل التغير مرتفعًا إلى حد ما، مما يؤكد التقلب العام لتجربة النمو في البلاد.

مما ذكر أعلاه، واعتماداً على الشروط (التي تمت مناقشتها في O'Connell and Ndulu ، ٢٠٠٠) حول ملاءمة البيانات المتعلقة برأس المال المادي وحساب النمو في السودان واستنادًا إلى Collins and Bosworth (١٩٩٦) فالانحدار القطري cross-country regressions يظهر أن سلوك مؤشر الإنتاجية الكلي (TFP) total factor productivity) يجسد الرواية الرئيسية حول أداء النمو الاقتصادي في السودان. ويقدم الجدول ٦ المعلومات ذات الصلة.

الجدول ٦: التحليلات المحاسبية للنمو في السودان: ١٩٦٠-١٩٩٧م

مدة فرعية	النمو في GDP الحقيقي	مساهمة رأس المال المادي لكل عامل	مساهمة رأس المال البشري لكل عامل	المتبقي
1960-64	-0.096	4.16	0.04	-5.16
69–1965	-1.18	1.88	0.08	-3.14
1970-74	-0.37	1.01	0.16	-1.54
1975-79	3.44	1.93	0.22	1.29
1980-84	-0.38	1.22	0.33	-1.92
1985-89	-2.42	-0.19	0.35	-2.58
1990-97	1.03	-0.42	0.21	1.24
المجموع	0.12	1.37	0.20	-1.69

المصدر: (Table 4.3 in O'Connell and Ndulu, 2000)

هناك بعض الملاحظات فيما يتعلق بالنتائج الواردة في الجدول. والملاحظة الأولى هي أنه خلال أنصاف العقود التي غطت الفترة ١٩٦٠-١٩٧٤م (والتي تقترب من أول حلقة نمو في الجدول ٥) كان النمو سلبيًا وكان سببه انخفاض كبير في مؤشر الإنتاجية الكلي. وتسبب النمو السلبي للإنتاجية الكلية في انخفاض النمو بأكثر من ٣ نقاط مئوية سنويًا مقارنة بالمعدلات التي يمكن تحقيقها مع مستويات رأس المال المادي والبشري التي يمكن الاستفادة منها/استغلالها خلال الفترة. وشهدت الفترة الفرعية ١٩٦٠-١٩٦٩م كما سنوضح في الأقسام المختلفة أدناه سياسة اقتصاد كلي مستقرة إلى حد ما مع معدلات تضخم منخفضة بشكل معقول وعجز صغير في الميزانية وسعر صرف معقول القيمة. علاوة على ذلك كانت السياسة الاقتصادية والإنمائية موجهة نحو الخارج من حيث التركيز على التوسع في إنتاج القطن وكانت حساسة للقطاع الخاص من حيث سن عدد من القوانين لتشجيع استثمار القطاع الخاص في الزراعة المطرية

والصناعة التحويلية.1 علاوة على ذلك، كانت البيئة الاقتصادية الخارجية مواتية للنمو من حيث إمكانية التنبؤ بها على الرغم من التقلبات في معدلات التبادل التجاري.

على صعيد آخر، تميزت هذه الفترة بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي والتي انعكست في تعدد الحكومات الائتلافية بعد زوال النظام العسكري الذي كان يحكم خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٤م. وقاد هذا في النهاية إلى النظام العسكري الثاني في عام ١٩٦٩م والذي جلب معه مجموعة من السياسات التي كانت متعارضة تمامًا مع السياسات السابقة وزادت درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال التأميم والمصادرة في قطاع التصنيع وكذلك زيادة درجة السيطرة على الأسعار بما في ذلك الأجور وهوامش الربح وتسييس البيروقراطية.2 وعكست هذه السياسات الاشتراكية، والتي صيغت على غرار التجربة المصرية في عهد عبد الناصر، درجة من تأثر عملية صنع السياسات بالعامل الخارجي بجانب تأميم القطاع المصرفي.

ثانياً، كان متوسط معدل النمو المرجح لنصف عقدين (١٩٧٥-١٩٧٩م و١٩٨٠-١٩٨٤م) المقابل لحلقة النمو الإيجابي الأولى لدينا هو ١,٥٣٪ سنويًا. وكانت مساهمات المتوسط المرجح لرأس المال المادي والبشري في هذا النمو هي على التوالي، ١,٥٨ و٠,٢٨ نقطة مئوية مما يعني ضمناً مساهمة إنتاجية سلبية في مؤشر الإنتاجية الكلي بمقدار ٠,٣٣ نقطة مئوية. وبالتالي، يبدو أن النمو خلال هذه الفترة كان مدفوعًا إلى حد كبير بتراكم العوامل. وبانتظار المزيد من التفاصيل فإن هذا التوقع يتوافق مع حقيقة أن هذه الفترة شهدت تدفقات هائلة لرؤوس الأموال الرسمية من الدول العربية في سياق ما يسمى بإستراتيجية سلة الغذاء الا انها شهدت أيضًا أولى بوادر الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد في عامي ١٩٧٧م و١٩٧٨م. كما شهدت نهاية هذه الفترة من النمو في العام ١٩٨٣ ابتكارات سلبية من حيث حوكمة والتشريع تمثلت في شكل التطبيق القسري للشريعة الإسلامية (ما يسمى بقوانين الشريعة). وانعكس عدم الاستقرار السياسي في التغيير الكبير في النظام العسكري بنظام ديمقراطي والذي شهد بدوره تشكيل خمس حكومات ائتلافية في فترة أربع سنوات دون احتساب النظام شبه العسكري الانتقالي الذي تولى السلطة خلال الفترة من أبريل ١٩٨٥م إلى أبريل ١٩٨٦م.

ثالثًا، كان متوسط معدل النمو المرجح لنصف العقد ١٩٨٤-١٩٨٩م والنصف العقد الضمني ١٩٩٠-١٩٩٤م سالبًا ٠,٧٪ سنويًا وهو ما يقابل تقريبًا حلقة النمو السلبي في الفترة ١٩٨٤-١٩٩٤م في الجدول ٥. وكان المتوسط المرجح للمساهمات من رأس المال المادي والبشري لهذا النمو على التوالي سالبة ب٠,٣١ نقطة مئوية وإيجابية ب ٠,٢٨ نقطة مئوية مما يعني ضمناً مساهمة إنتاجية سلبية لمؤشر الإنتاجية الكلي بمقدار ٠,٦٧ نقطة مئوية. وبالتالي يبدو أن النمو خلال هذه الفترة كان مدفوعًا إلى حد كبير بمؤشر الإنتاجية الكلي. وتميزت هذه الفترة بعدم استقرار سياسي مرتفع نسبيًا وشهدت تغييرين في النظام من العسكري إلى الديمقراطي ثم إلى العسكري مرة أخرى. ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي ازدادت مخاطر البيئة الاقتصادية المُتصورة perceived risks of the economic environment خاصة خلال السنوات الأولى من النظام العسكري لعام ١٩٨٩م والذي استخدم القمع السياسي المتطرف الذي لم يسمع به في تاريخ السودان الحديث فضلاً عن الإجراءات الاقتصادية المفرطة في المحاباة والمحسوبية لصالح الموالين للحزب مع

١ وتشمل القوانين المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص قانون الامتيازات المعتمدة للمؤسسات لعام ١٩٥٦؛ قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي لعام ١٩٦٧؛ وقانون تطوير وتشجيع الاستثمار الصناعي، ١٩٧٢ و١٩٧٤. وللاطلاع على تحليل للمحتوى المحفز لهذه الأعمال، انظر، من بين مصادر أخرى، أبو عفان Abu Affan (١٩٨٥)

٢ وفقًا لسجلات وزارة الصناعة، استحوذت الدولة على ٢٧ شركة خاصة في عام ١٩٧٠. وفي وقت لاحق، بموجب عكس السياسات، أعيد ١٥ منها إلى أصحابها السابقين ، و ١١ تم الاحتفاظ بها تحت الملكية العامة ، وواحدة إلى مشروع مشترك. للتفاصيل انظر أبو عفان (١٩٨٥: ١٥٢-٣، الملحق الثان).

التمييز ضد رواد الأعمال التقليديين[1]. وكان النظام العسكري الذي تولى السلطة في يونيو ١٩٨٩م مدعومًا من الجبهة الإسلامية القومية الأيديولوجية.

رابعًا، يبدو أن النمو في مؤشر الإنتاجية الكلي يفسر أداء الاقتصاد في موجة النمو الإيجابي في التسعينيات والممتدة من ١٩٩٤- ١٩٩٨. وأحد التفسيرات المحتملة هو أن نمو إجمالي الناتج المحلي كان مرتبطًا بالمرحلة السابقة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع النفط. ويجب أن يُنظر إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ظاهرة وعامل مؤثر في ضوء العزلة السياسية والاقتصادية للسودان من قبل المانحين الغربيين الرئيسيين وأن السودان منذ ذلك الحين وضع في حالة غير نشطة مع المؤسسات المالية الدولية.

٤. التحول في النمو الاقتصادي والتنمية

أفاد اكونيل واندولو O'Connell and Ndulu باستخدام التكوين القطاعي المعتاد للاقتصاد أن «النمو البطيء في إفريقيا قد ترافق مع تحول هيكلي محدود للغاية». ونستخدم هنا بيانات البنك الدولي (٢٠٠٠م) حول الحصص القطاعية للنظر في تجربة السودان مقارنة بتجربة إفريقيا. ونلاحظ النتائج التالية لتجربة التحول في السودان من حيث الحصص القطاعية.

النتيجة الأولى التي يجب ملاحظتها هي أن تجربة النمو في السودان تتوافق مع الملاحظة التي مفادها أنه وخلال فترة التسعينيات «لا تزال الزراعة تميل إلى المساهمة بنحو ثلث إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية، وهي حصة تقارب انحرافين معياريين أعلى من البلدان النامية غير الأفريقية. وانخفضت حصة الزراعة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٨م بأكملها من ٥٥,٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٠م إلى ٣٩,٢٩٪ في عام ١٩٩٨. وهكذا بحلول نهاية الفترة استمرت الزراعة في الهيمنة على هيكل الإنتاج في السودان. ومع ذلك لم يكن نمط التراجع موحدًا حيث سجلت بعض الفترات تقلبات. وبالنسبة لكامل الفترة ١٩٦٠-١٩٨٧ قدرنا معدل تراجع سنوي للاتجاه بنسبة ١,٦٧٪ (بقيمة t تساوي ٨,١ وتربيع R بنسبة ٧٢٪). خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣م تم تقدير معدل الاتجاه السنوي للانخفاض بنسبة ٢,١٪ (بقيمة t تبلغ ٢,٨٣ ومربع R بنسبة ٤٠٪). ومع ذلك شهدت الفترة انخفاضًا في حصة الزراعة من ٥٥,٤٪ في عام ١٩٦٠م إلى ٣٦,٨٪ في عام ١٩٦٨م قبل أن ترتفع إلى ٤٤,٩٪ في عام ١٩٧٣م. وانخفض نصيب الزراعة بشكل مستدام خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٧م بمعدل اتجاه انخفاض بنسبة ٣,٧٪ سنويًا (بقيمة t تبلغ ٣,٤ ومربع R ٨٠٪). وانخفضت الحصة من ٤٤,٩٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٣٩,٩٪ في عام ١٩٧٧. وقدر معدل الانخفاض خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧م بنسبة ١,٥٪ (بقيمة t ٢,٤٣ ومربع R بنسبة ٤٠٪)، وانخفضت الحصة من ٣٩,٩٪ عام ١٩٧٧ إلى ٣٢,٨٪ عام ١٩٨٧م.

والنتيجة الثانية هي أن تجربة النمو في السودان تتوافق مع الملاحظة التي مفادها أن «حصة إفريقيا من الناتج المحلي الإجمالي في الصناعة قد ارتفعت ببطء شديد منذ أوائل السبعينيات». ونقدر لكامل الفترة ١٩٦٠-١٩٨٧م معدل اتجاه زيادة ٠,٣٥٪ (بقيمة t ١,٦٧ و R التربيع ٩,٧٪) وهي ليست مهمة عند مستوى ١٠٪. خلال هذه الفترة، زادت حصة الصناعة من حوالي ١٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٠م إلى حوالي ١٦,٣٪ في عام ١٩٨٧م. ولم تكن الزيادة في حصة الصناعة مختلفة بشكل كبير عن الصفر في الفترة الفرعية ١٩٦٠-١٩٧٣ (اتجاه معدل الزيادة ٠,٥١٪ بقيمة t تبلغ ٠,٨٣ وقيمة R تساوي ٥,٥٪). وسجلت حصة الصناعة انخفاضًا خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٧م بمعدل اتجاه قدره ٢,١٢٪ ، وهو لا يختلف كثيرًا عن الصفر (بقيمة t ١,٦٩ ومربع آر ٤٩٪). وسجلت الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧ معدل اتجاه كبير

[1] أي رؤوس الأموال التقليدية ذات الارتباط بالأحزاب الطائفية (المحرر).

للزيادة بنسبة ٣,١٢٪ (بقيمة t تبلغ ١٢ و R تربيع ٩٤٪). وبحلول عام ١٩٩٨م بلغت حصة الصناعة ١٨,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

والنتيجة الثالثة هي أن تجربة النمو في السودان لا تتماشى مع الملاحظة القائلة بأنه على صعيد الخدمات يظهر المتوسط الأفريقي نمطًا من الزيادة حتى أوائل الثمانينيات ثم تراجع بعد ذلك. ويتوافق نمط الازدهار والكساد الأفريقي مع الحسابات التي تؤكد على التوسع المفرط للقطاع العام الأفريقي بحلول منتصف السبعينيات وحتى أواخرها. و زادت حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لكامل الفترة ١٩٦٠-١٩٨٧م بمعدل اتجاه سنوي قدره ١,٥٥٪ (بقيمة t ٨ و R-squared ٧١٪)، وزادت الحصة من ٣١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٦٠م إلى ٥٠,٩٪ في عام ١٩٨٧م. وتم تقدير معدلات زيادة كبيرة في الفترتين الفرعيتين ١٩٦٠-١٩٧٣م (٢,٥٤٪ بقيمة t ٣,٩٥ و R تربيع ٥٦٪) و ١٩٧٣-١٩٧٧ (٤,١٪ مع t بقيمة ٥,٤ و R التربيع ٩١٪). وتقلبت حصة الخدمات في اتجاه متزايد خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧. وهكذا، خلال هذه الفترة ، سجلت حصة الخدمات معدل زيادة غير كبير قدره ١,٧٪ (بقيمة t ٠,٤٤ و R-squared ٢,٢٪ فقط). وبحلول عام ١٩٩٨ بلغت حصة الخدمات ٤٢,٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أورد أوكونيل وندولو (٢٠٠٠م: ٦) عن انحدارات من نوع تشينري - سيركوين في محاولة لمعرفة إلى أي مدى «تنحرف أنماط التحول القطاعي في البلدان الأفريقية بطرق منهجية عما يمكن توقعه بالنظر إلى النمو الإجمالي للقارة». وقدّم باستخدام نتائج النموذج المقدر لNdulu و O'Connell (٢٠٠٠: ١٠-١٧)، الجدول A.٣,٣) حصص قطاعية فعلية ومتوقعة لعدد من البلدان. وتُحسب المتغيرات التابعة على أساس دولارات ١٩٩٥ الثابتة في تقدير الحصص القطاعية النموذجية. لم يتم تضمين السودان في عينة الانحدار ونتيجة لذلك لم يتم الإبلاغ عن قيم فعلية بسبب البيانات المفقودة. وفيما يلي نستخدم البيانات الواردة في الملحق أ، الجدول A١ لحساب متوسطات نصف العقود ومقارنتها بالحصص المتوقعة. ويجب أن تؤخذ نتائجنا كدليل في هذه المرحلة. ويلخص الجدول ٧ النتائج.

الجدول ٧: التحول الهيكلي في السودان: الحصص القطاعية الفعلية والمتوقعة (النسب المئوية)

المدة	الزراعة:		الصناعة:		الخدمات:	
	التوقع	الفعلي	التوقع	الفعلي	التوقع	الفعلي
1960-1964	52.42	32.42	13.56	25.52	34.02	42.06
1965-1969	39.83	31.63	15.59	25.17	44.58	43.20
1974–1970	44.33	31.42	13.79	24.34	41.88	44.24
1975-1979	38.77	30.94	13.11	23.88	48.13	45.18
1980-1984	34.12	28.58	14.87	25.18	51.01	46.24
1985-1989	33.06	29.11	16.08	23.76	50.92	47.12
1990-1997	38.34	28.93	15.79	22.91	45.36	48.17

المصدر: Ndulu and O'Connell (٢٠٠٠: ١٦) للحصص المتوقعة.

وبناءً على الجدول ٧ نلاحظ النتائج التالية:

* تجربة النمو في السودان لا تتوافق مع الملاحظة التي مفادها أن «حصص الإنتاج الزراعي أعلى قليلاً في أفريقيا جنوب الصحراء مما كان متوقعاً على أساس الدخل والسكان». وكما يوضح الجدول فإن الحصة الفعلية للزراعة في الناتج

المحلي الإجمالي أعلى بشكل ملحوظ من الحصة المتوقعة لجميع نصف العقود. وتقلص الفارق في بعض الفترات لكنه اتسع في فترات أخرى.

* تجربة النمو في السودان لا تتوافق مع الملاحظة التي تقول «بالنظر إلى الدخل والسكان، فإن حجم الصناعة أكبر بشكل ملحوظ مما يمكن توقعه بناءً على المعايير بالبلاد». وكما يوضح الجدول فإن الحصة الفعلية للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي على مدى نصف العقود جميعها أقل بشكل ملحوظ مما تتوقعه المعايير عبر البلدان.

* تتوافق تجربة النمو في السودان جزئيًا مع الملاحظة التي تقول «بالنظر إلى الدخل والسكان، فإن حجم قطاع الخدمات أقل بشكل ملحوظ مما يمكن توقعه بناءً على المعايير المتعارف عليها في الدول». وكما يوضح الجدول تنطبق الملاحظة على نصف العقود ١٩٦٠-١٩٦٤م، ١٩٧٠-١٩٧٤م و ١٩٩٠-١٩٩٧م؛ تكون الحصة الفعلية للخدمات أعلى من الحصة المتوقعة بالنسبة للفترات المتبقية.

وبالتالي وبناءً على هذه النتائج تُظهر تجربة النمو في السودان أنه قد حدث تحول تنموي ضئيل أو معدوم خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٨م.

٥. السياسة والمؤسسات والنمو

جادل بيتس وديفاراجان (٢٠٠٠: ٢) في ورقتهما الإطارية بأن أداء النمو الضعيف الملحوظ لعدد من البلدان الأفريقية لا يمكن تفسيره دون أخذ سلوك الحكومات في الحسبان. يُقترح أن يكون إطار العمل التحليلي ذي الصلة الذي يمكن في سياقه أخذ مثل هذا الاعتبار هو الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الجديد الذي يبدأ من افتراض أن الحكومات لديها تفضيلات محددة جيدًا على خيارات السياسة. يتم تجميع هذه التفضيلات من خلال مجموعات المصالح والأحزاب السياسية. وعلى أساس هذه التفضيلات يتم تحديد نتائج السياسة من خلال وساطة المؤسسات السياسية المحلية. ويتم تقديم أمثلة على كيفية دمج السياسة في تحليل يسعى إلى شرح نتائج السياسة للخطط التجارية وسياسة سعر الصرف وعملية الميزانية والسياسة النقدية. وبما أن كل هذه المتغيرات السياسية تؤثر على النمو، فقد استنتج أن السياسة تؤثر على معدل نمو الاقتصاد من خلال تأثيرها على السياسة العامة.

يتضح على المستوى السياسي المحلي أن التفضيلات لمختلف السياسات يمكن تشكيلها من خلال الموارد المتاحة للبلد؛ وطبيعة جماعات المصلحة؛ وهيكل المؤسسات السياسية وقوة البيروقراطيات والقاعدة الاقتصادية للحزب أو الأحزاب السياسية في السلطة؛ والأساس الإقليمي للأحزاب السياسية؛ وتفضيلات الديكتاتوريين. وبالإضافة إلى هذه الأبعاد السياسية المحلية يمكن القول بأن خيارات السياسة الفعلية يمكن أن تتأثر باستجابة الهياكل السياسية المحلية للتأثيرات الخارجية فيما يتعلق بتفضيلات السياسة.

هناك اتفاق عام بين محللي العلوم السياسية والمؤرخين على أنه عند الاستقلال وأثناء فترة ما بعد الاستقلال اللاحقة أصبحت ثلاث مجموعات اجتماعية رئيسة تتمتع بتأثير كبير على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لشمال السودان والبلاد. وشمل ذلك الزعماء الدينيين وزعماء القبائل والتجار. وكان ظهورهم بسبب العوامل التاريخية القديمة المتعلقة بهيمنة الطوائف الدينية الصوفية الإسلامية على الحياة الدينية في المجتمع الشمالي وسياسة الحكم غير المباشر للدولة الاستعمارية. وفي الفترات السابقة (القرن السادس عشر إلى الثامن عشر) عزز القادة الدينيون مكانتهم

في الثروة من خلال قدرتهم على تعبئة مدخرات صغيرة من أتباعهم اعتمادًا على عدد من العوامل بما في ذلك طبيعة التنظيم الديني. وكانت الثورة المهدية على الرغم من تعبيرها عن شكوك متعددة، تمثل تتويجًا لهذا التأثير الصوفي على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الشمال. (للاطلاع على موجز للتاريخ السياسي للبلاد انظر الملحق ب).

٥,١ الأحزاب السياسية

في ضوء الخلفية السياسية للقسم السابق ربما لا يكون من المستغرب أن خاض الحزبان الرئيسيان (الحزب الوطني الوحدوي وحزب الأمة) الانتخابات البرلمانية الأولى في عام ١٩٥٣م للحكم ذاتي، بالإضافة إلى عدد من الأحزاب الصغيرة بما في ذلك الحزب الجمهوري الاشتراكي. وفي هذا الصدد ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الحزب الاشتراكي الثوري كان يتألف من زعماء القبائل ويعود الفضل في إنشائه إلى الإدارة البريطانية على أمل أن يقود العمل السياسي للبلاد. وليس من المستغرب أن تكون نتائج الانتخابات النيابية الأولى أن تذهب ٧٥٪ من مقاعد الدوائر الجغرافية للحزبين المتحالفين مع الطائفتين الدينيتين الرئيسيتين. وبلغ العدد الإجمالي للدوائر الجغرافية ٩٢ دائرة موزعة بحيث تم تخصيص ٢٢ دائرة للجنوب والباقي للشمال. بالإضافة إلى هذه الدوائر الجغرافية، تم تخصيص خمس دوائر إضافية لـ «خريجي المدارس الثانوية» في السودان. وكانت هذه الدوائر الخمس للخريجين مفتوحة للمنافسة على مستوى الدولة. ويوضح الجدول ٨ تفاصيل نتائج الانتخابات للدوائر الجغرافية.

الجدول ٨: الأساس المناطقي للأحزاب السياسية عام ١٩٥٣: المقاعد النيابية عن الدوائر الجغرافية

المديرية	الحزب الوطني الاتحادي	حزب الامة	الحزب الجمهوري الاشتراكي	الحزب الجنوبي	اخرى	المجموع
النيل الأزرق	6	10	2	0	0	18
كسلا	6	1	0	0	1	8
الخرطوم	9	0	0	0	0	9
دارفور	2	6	1	0	2	11
كردفان	11	6	0	0	0	17
الشمالية	7	0	0	0	0	7
بحر الغزال	1	0	0	2	4	7
الاستوائية	0	0	0	5	2	7
اعالي النيل	4	0	0	2	2	8
المجموع	46	23	3	9	11	92

المصدر: تم تجميعها من Niblock (١٩٨٧).

من الجدولين ٣ و٨، ربما يكون واضحًا أن القاعدة الإقليمية للحزب الوطني الاتحادي NUP كانت في شمال شرق البلاد جنبًا إلى جنب مع ولاية كردفان، بينما كانت القاعدة الإقليمية لحزب الأمة في النيل الأزرق والشمال الغربي. ويتضح من الجدول ٥ أنه من حيث الناتج المحلي الإجمالي فقد ساهم الشمال الشرقي بحوالي ٢٧٪ بينما ساهمت منطقتي النيل الأزرق والشمال الغربي بنسبة ٣٠٪ و٢٩٪ على التوالي. وتعتبر مديرية النيل الأزرق قلب منطقة زراعة القطن حيث كان يضم أيضًا مشاريع القطن المملوكة للقطاع الخاص جنبًا إلى جنب مع المشروعات الحكومية واسعة النطاق.

وتهيمن أنشطة النقل والتوزيع والبناء والتشييد وقطاع الخدمات بما في ذلك البنوك والتجارة وملكية المباني على الناتج المحلي الإجمالي للشمال الشرقي. يمكن استخدام هذه المؤشرات للتمييز بين الأسس الاقتصادية للأحزاب ومن الأفضل التأكيد على أن الحزبين الرئيسيين لهما قواعد اقتصادية متشابهة وبالتالي يمثلان مصالح اقتصادية متشابهة، خاصة مصالح «الرأسماليين» الزراعيين (لمزيد من التحليل المفصل للمصالح الاقتصادية للأحزاب اطلع على سبيل المثال، علي، ١٩٨٩م). وقد تم إثبات ذلك بالفعل في نتائج الانتخابات الديمقراطية المختلفة وطبيعة السياسات التي اتبعتها الحكومات المختلفة. كانت الأصول الاجتماعية لأعضاء البرلمان المنتخبين منسجمةً مع هذه الملاحظات حول المصالح الاقتصادية، ومع ما لوحظ سابقًا في الأصول التاريخية للسياسة الحديثة في السودان، فوفقًا لتصنيف تيم نبلوك Niblock (١٩٨٧) يمكن النظر إلى الأصول الاجتماعية من خلال أربع فئات رئيسة: الزعماء القبليين والدينيين؛ موظفو الحكومة وضباط الجيش السابقون؛ التجار والمزارعون والمعلمين وغيرهم. يلخص الجدول ٩ توزيع أعضاء البرلمان الأول حسب الأصول الاجتماعية.

الجدول ٩: الفئات الاجتماعية لأعضاء البرلمان المنتخب الأول

المجموعة الاجتماعية	الدوائر الشمالية	الدوائر الجنوبية	دوائر الخريجين	المجموع
الزعماء القبليون والدينيون	31	3	0	34
الموظفون والجنود السابقون	19	10	1	30
التجار والمزارعون	14	1	0	15
المعلمون وغيرهم	6	8	4	18
المجموع	70	22	5	97

المصدر: التجميع من قبل Niblock (١٩٨٧).

تفسر هذه السمات التاريخ السياسي للبلاد، فقد أدت إلى استيلاء النخبة الاقتصادية (مع أتباعها الدينيين) على دولة ما بعد الاستقلال السودانية بمشاركة الجيش في أمور السياسة في البلاد. والسبب في ذلك أن نتائج انتخابات الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م أشارت إلى أن البلد كان سيُحكم من قبل حكومات ائتلافية في ظل عدم وجود أغلبية واضحة يفوز بها أي حزب رئيسي. وفي الواقع انقسم الحزبان الرئيسيان من الداخل في اتجاهات مختلفة ولأسباب مختلفة. فقد حدث الانقسام الأول في يونيو ١٩٥٦م، عندما كان «الموالون للختمية بين زعماء القبائل والوكلاء الدينيين وشرائح البرجوازية مع المصالح الاقتصادية في المناطق الريفية في شمال وشرق السودان انشقوا عن الحزب وشكلوا حزب الشعب الديمقراطي (علي، ١٩٨٩: ١١٧)[1].

الجدول ١٠: عدد الدوائر الجغرافية لعام ١٩٥٣ و١٩٥٨ في شمال السودان

المديرية	العدد في ١٩٥٣م	العدد في ١٩٥٨م	التغيير٪	تاثير الحزب السياسي
الشمالية	7	16	128	طائفة الختمية
كسلا	8	16	100	الختمية+الانصار
دارفور	11	22	100	الانصار
النيل الأزرق	18	35	94.4	انصار وشبه علماني

١ ربط إنشاء حزب الشعب الديمقراطي والتحالف النهائي مع حزب الأمة بالأدلة على الأصول الاجتماعية للنواب ، وخلص علي (١٩٨٩: ١١٩) إلى أن «نظام يوليو ١٩٥٦ مثل تحالفًا بين الرأسماليين الزراعيين والأرستقراطية الدينية مع هذا الأخير يمارس هيمنة فعالة وغير مقنعة وغير مخففة».

كردفان	17	29	76.6	شبه علماني وانصار
الخرطوم	9	9	0	شبه علماني

المصدر: Niblock (١٩٨٧).

بدلاً من الاستمرار في السجلات التاريخية التفصيلية حول صعود وسقوط الأحزاب السياسية قد يكون من المفيد التركيز على السمة السياسية الرئيسية لهذه التشكيلات لأغراض صنع السياسات. والسمة الرئيسية هي أن السياسة في الجزء الشمالي من البلاد بدأت من كونها طوائف ممزقة بالصراعات، وبالتالي استقطاب كبير إلى حد ما. ويمكن التقاط هذه الميزة من خلال مؤشر الاستقطاب السياسي المحدد على النحو التالي:

مؤشر الاستقطاب السياسي= $PPI = 1 - 4\sum(0.5 - \pi i)2\,\pi i$

حيث πi هي النسبة المئوية للمقاعد التي حصل عليها الحزب المعين في الانتخابات ويكون المجموع على عدد الأحزاب السياسية. ويتم الحصول على أقصى استقطاب سياسي، عند قيمة مؤشر تساوي واحد، عندما يكون هناك حزبان فقط لهما نفس الوزن في الانتخابات. ويلخص الجدول ١١ نتائج PPI لجميع الانتخابات التي أجريت في السودان. وباستثناء عامي ١٩٥٣ و١٩٥٨م كانت جميع الانتخابات الأخرى جزئية في طبيعتها بمعنى استبعاد المنطقة الجنوبية من البلاد. ويتم احتساب المؤشر لعدد المقاعد التي حصلت عليها أحزاب معينة كما ورد في الأدبيات. فكلما كانت هناك العديد من الاحزاب الصغيرة تستخدم فئة تسمى «أخرى» في حساب المؤشر.

الجدول ١١: مؤشر الاستقطاب السياسي للسودان

العام	عدد الاحزاب	عدد الدوائر	PPI	الحكومة المشكلة اثناء المدة
١٩٥٣	٥	97	0.7798	شكل الحزب الوطني الاتحادي اول حكومة. تم تشكيل حكومة ائتلافية من الحزب الوطني الاتحادي والامة في فبراير ١٩٥٦. في يونيو ١٩٥٦ انشق الموالون للختمية عن الحزب الوطني الاتحادي وشكلوا حزب الشعب الديمقراطي. وتشكلت حكومة ائتلافية بين حزب الامة والاتحادي في يوليو ١٩٥٦.
1958	3	127	0.8842	شكل حزب الشعب الديمقراطي مع حزب الامة حكومة ائتلافية. قام حزب الامة بتسليم الحكومة لجنرالات الجيش في ١٧ نوفمبر خشية من تحالف الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي.
1965	6	173	0.7867	تحالف الحزب الوطني الاتحادي مع حزب الامة في الفترة من مايو ١٩٦٥-يونيو ١٩٦٦م. انقسم حزب الام الى حزبين، جناح الصادق وجناح الامام. تحالف جناح الصادق مع الحزب الوطني الاتحادي في الفترة من يونيو ١٩٦٦- مايو ١٩٦٧م.وتحالف حزب الامة جناح الامام مع الحزب الوطني الاتحادي في الفترة من مايو ١٩٦٧- يونيو ١٩٦٨.
1968	9	218	0.6616	تحالف حزب الامة جناح الامام مع الحزب الوطني الاتحادي في الفترة من ١٩٦٨-مايو ١٩٦٩م.

1986	7	260	0.7323	تشكيل حكومتين ائتلافيتين من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الامة في المدة (يونيو ١٩٨٦-مايو ١٩٨٧؛ ويونيو ١٩٨٧م-مايو ١٩٨٨م). ائتلاف بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الامة وحزب المؤتمر الوطني من مايو ١٩٨٨م-ديسمبر ١٩٨٨م). ائتلاف حكومي بين حزب الامة جناح الصادق والمؤتمر الوطني في المدة من (ديسمبر ١٩٨٨م الى مارس ١٩٨٩م؟)؛ وحكومة الوحدة الوطنية (مارس ١٩٨٩م الى يونيو ١٩٨٩م).

المصدر: الحسابات والتجميع من مصادر مختلفة. وفي جميع الحكومات الائتلافية كان هناك وزراء من الجنوب وإن لم يكونوا بالضرورة ممثلين له.

يوضح الجدول مستوى عالٍ نسبيًا من الاستقطاب السياسي للبلاد خلال الأنظمة الديمقراطية القائمة على الانتخابات الديمقراطية المختلفة التي أجريت في البلاد. وهذا المستوى المرتفع نسبيًا من الاستقطاب السياسي هو الذي أدى إلى انخراط الجيش في سياسة البلاد. وكان لدى السودان ستة أنظمة ديمقراطية وعسكرية متناوبة خلال الفترة من ١٩٥٦م إلى الوقت الحاضر كما يلخصها الجدول ١٢.

الجدول ١٢: الأنظمة السياسية وتوجهاتها السياسية في السودان ١٩٥٦-٢٠٠٢م

المدة	نوع النظام	المدة بالشهور	الايدولوجية	الموقف السياسي
١ يناير ١٩٥٦ -١٦ نوفمبر ١٩٥٨	برلماني-ديمقراطي	35	الموقف الايدولوجي غير محدد. الاحزاب التقليدية المهيمنة مع دعم الأحزاب الإسلامية الطائفية. وهيمنة المصالح الاقتصاد الزراعية	التوجه نحو القطاع الخاص والتصدير؛ التطوير الزراعي؛ الضبط المالي والسياسة النقدية
١٦ نوفمبر 1959-25 أكتوبر ١٩٦٤	عسكري (جنرالات)	71	لم يتم تحديد الموقف الأيديولوجي	على النحو الوارد أعلاه
٢٦ أكتوبر ١٩٦٤ - ٢٤ مايو 1969	برلماني- ديمقراطي	55	حسب الفترة الأولى	كما سبق
٢٥ مايو ١٩٦٩-٥ أبريل ١٩٨٤	عسكري (ضباط شباب)	178	القومية العربية و الاشتراكية العربية مع دعم من اليسار. لاحقا تبني بالشريعة الإسلامية	حتى ١٩٧٢: السياسات اشتراكية ومن ١٩٧٢م: التوجه نجو سياسة التحرير والقطاع الخاص، وتدفق راس المال الاجنبي؛ ازمة الديون، سياسات هيكلية من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٦ أبريل ١٩٨٥-٣٠ يونيو ١٩٨٩	برلماني- ديمقراطي	63	في الفترة الأولى التحالف مع القوى السياسية ذات التوجه الإسلامي	سياسات عارضة
٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٩ - الحاضر	عسكري مدنية	78	ما يسمى بالمشروع الاسلامي الحضاري	حتى عام ١٩٩٥: الموقف السياسي مرتبك ومن ١٩٩٥ حتى الوقت الحاضر: طبقت سياسات تكييف هيكلي محلية على غرار سياسات صندوق النقد الدولي/البنك الدولي دون دعم مالي». تصدير النفط من سبتمبر ١٩٩٩م
المجموع	--	480	-	-

المصدر: تجميع ذاتي.

إن السمات المذكورة أعلاه للعملية السياسية وطبيعة الأحزاب المهيمنة لها آثار واضحة على اختيار ومتابعة السياسات الاقتصادية والإنمائية. يلاحظ أن الحكومات الديمقراطية تميل إلى اتباع سياسات جربت سابقًا بمعنى الحفاظ على الوضع الراهن في السياسات بينما كانت الأنظمة العسكرية أكثر ميلًا إلى المغامرة نسبيًا في تجربة سياسات جديدة سواء كانت موجهة نحو التخطيط أو أكثر توجهاً نحو السوق. وبالتالي انطلقت الخطة العشرية الأولى في عهد النظام العسكري الأول بينما تمت صياغة خطتين أخريين في عهد النظام العسكري الثاني. كما كان النظام العسكري الثاني هو الذي قرر صياغة وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في حين قرر النظام العسكري الثالث بعد بعض التسويف صياغة نسخة وطنية من برنامج التكيف وإن لم يكن مدعوما من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. علاوة على ذلك كان النظام العسكري الأول هو الذي قرر تلقي المساعدة الخارجية الأمريكية المتنازع عليها سياسيًا وكان النظام العسكري الثاني الذي مضى قدمًا في مغامرة محاولة صياغة برنامج سياسة اشتراكية على الطراز المصري يشمل التأميم والمصادرة.

يمكن الجزم أن هذا السلوك للحكومات فيما يتعلق بخيارات السياسة الاقتصادية نشأ بشكل أساسي لأن الأحزاب السياسية المهيمنة بدت مع مرور الوقت محاصرة في النمط القديم من الاعتماد على التنازع على السلطة مع عدم تخصيص وقت لتطوير الشرعية في مجال الأداء الاقتصادي. وفي هذا الصدد يلاحظ صالح (٢٠٠١: ٧٨) أن «النخبة السياسية السودانية ذات الانتماءات السياسية المختلفة لا تزال تستخدم خطاب الاستقلال والأحداث التي شكلته وتشكيل الحياة السياسية التي تلت ذلك للمطالبة بحقهم في الحكم وتبريره. ونتيجة لذلك لم يقدموا فعليًا أي رؤى جديدة للإدارة أو ترتيبات مؤسسية بديلة».[1]

١ في هذا الصدد، قد يكون من الضروري الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي السوداني، الذي تأسس عام ١٩٤٨، شكل تحديًا خطيرًا للأحزاب التقليدية من حيث دعوته لسياسات التوزيع. كانت حركة الإخوان المسلمين ، التي كان من المفترض أن تكتسب الصدارة السياسية في منتصف السبعينيات ، منخرطة أيضًا في المساومة السياسية من خلال دعوتها لما يسمى بالدستور الإسلامي بدلاً من السياسات الاقتصادية أو التنموية. في تقييم إمكانات الديمقراطية في البلاد ، خلص صالح (٢٠٠١: ١٠٣) إلى أن «الأحزاب السياسية المهيمنة في السودان طائفية وذات قاعدة دينية وليست ديمقراطية من حيث البنية والمحتوى. يشكل أتباعهم حشدًا من التلاميذ ، الذين لم يكونوا أبدًا في وضع يسمح لهم بتحدي القيادة الإلهية التي يسعون منها للحصول على البركة الدينية أكثر من المكافآت السياسية أو الاقتصادية. ويشعر قادة هذه الأحزاب السياسية بالثناء الذي منحهم إياه أتباعهم، بما في ذلك النخبة السياسية المثقفة التي خانت مطالبها بالحداثة والتعليم الغربي».

٥,٢ الحركة النقابية

على النقيض من الطبيعة التقليدية للأحزاب المهيمنة وللبنية السياسية، نشأت في السودان حركة نقابية حديثة وديمقراطية واعية اقتصاديًا ونشطة سياسيًا، وذلك في وقت مبكر منذ عام ١٩٤٦م وشاركت في النضال من أجل الاستقلال. وبدأت الحركة نشاطها وصعودها وفقًا للرواية الأكثر موثوقية في مدينة عطبرة مقر السكك الحديدية السودانية وذلك عندما بدأت جمعية غير رسمية لعمال السكك الحديدية في الضغط للاعتراف بها كممثل وحيد لعمال السكك الحديدية (فوزي، ١٩٥٧م). اعترفت الحكومة الاستعمارية في النهاية بالجمعية بعد عدد من المحاولات الفاشلة للضغط العُمّالي في شكل إضرابات شلت نظام النقل في البلاد، وواصلت -الحكومة الاستعمارية- التشريع لتنظيم علاقات العمل في شكل قانون النقابات العمالية ١٩٤٩م. وتم تسجيل نقابة السكك الحديدية في نهاية المطاف في عام ١٩٤٩م كأكبر نقابة عمالية في البلاد مع وجود أكثر من ١٧٠٠٠ عامل يمثلون ٤٥,٧٪ من إجمالي أعضاء الحركة النقابية في عام ١٩٥١م. وزاد عدد النقابات العمالية على أساس هذا الصك التشريعي من ٥ في عام ١٩٤٩م إلى ٦٢ في عام ١٩٥٠م، و ٨٦ في عام ١٩٥١م، و ٩٩ في عام ١٩٥٢م، و ١٢٣ في عام ١٩٥٣م.

ساهم اتحاد عمال السكك الحديدية بدور أساسي في إنشاء منظمة جامعة للنقابات العمالية في شكل مؤتمر نقابات العمال أولاً ومن ثم في شكل اتحاد نقابات عمال السودان (SWTUF) في عام ١٩٥٠م. وتم إنشاء اتحاد نقابات عمال السودان كتنظيم ديمقراطي حديث مع دستور ولوائح تحكم عملياته، وتمثل النقابات العمالية الأعضاء في هيئات الاتحاد المختلفة على أساس صيغة متفق عليها للتمثيل حسب الحجم. وانخرط اتحاد نقابات عمال السودان في النضال السياسي من أجل الاستقلال من خلال تعديل دستوره لدمج «النضال ضد الإمبريالية» كهدف واضح.

بدأ المزارعون أيضًا في التنظيم في نقابات عمالية استجابة للنداء من اتحاد نقابات عمال السودان لهذه الخطوة. وكان اتحاد مستأجري جبال النوبة أول اتحاد للمزارعين حصل على اعتراف الحكومة في عام ١٩٥٢م. وبدأ المزارعون والمستأجرون في جميع أنحاء البلاد في التنظيم في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي وتأسس اتحاد مستأجري الجزيرة (GTU)، وهو الأكبر والأكثر نفوذاً إلى حد بعيد، في عام ١٩٥٤م بعد أن مر بمراحل مختلفة من التنظيم من مجالس المستأجرين إلى اتحاد المستأجرين. كانت نقابات المستأجرين معنية بقضايا ترتيبات المشاركة التي تحكم توزيع صافي عائدات القطن والمحاصيل الأخرى بين مختلف الشركاء في المشاريع الزراعية (عادة الحكومة والإدارة والمزارعين)، على النقيض من نقابات العمال التي كانت معنية بشكل أساسي بقضايا الأجور وشروط الخدمة. بالإضافة إلى ذلك، كانت نقابات المستأجرين مهتمة أيضًا بقضايا تسويق المحاصيل وسياسات تسعير المدخلات والمخرجات.

بدأ المهنيون أيضًا بالإضافة إلى العمال والمزارعين في انشاء النقابات العمالية والنقابات المهنية منذ الخمسينيات من القرن الماضي. وشمل هؤلاء الأطباء والمهندسون والإداريون وموظفو الخدمة المدنية وموظفو البنوك. وعلى الرغم من توقّع تبنّي أعضاء النقابات لآراء سياسية بشكل فردي، كان من المتوقع أن يتجاوز التضامن فيما يتعلق بقضايا محددة تتعلق برفاهية أعضاء كل نقابة هذه الالتزامات السياسية. بل ويتوقع أيضًا أن يؤدي التضامن بين النقابات العمالية إلى تجاوز الانتماءات السياسية.

إن دور الحركة النقابية في النضال من أجل الاستقلال موثق جيدًا ومقدَّر من قبل الجميع بما في ذلك الأحزاب السياسية. أصبح دور الحركة النقابية في السياسة أثناء الفترة التي أعقبت الاستقلال مثيرًا للجدل للغاية، خاصة من وجهة نظر الأحزاب المهيمنة. ربما لا يكون هذا مفاجئًا لأن الحركة النقابية لديها وجهات نظر واضحة جدًا حول عدد

من القضايا الاقتصادية على عكس هذه الأحزاب. ودائمًا ما كانت هذه الآراء تهيمن عليها مسائل طريقة التوزيع سواء كانت في شكل التحريض على الحد الأدنى للأجور لقطاع الأجور في السوق أو التوزيع العادل للعوائد على أنشطة الإنتاج الزراعي في القطاع الزراعي. علاوة على ذلك، بالنسبة إلى مجموع السكان، كان أعضاء الحركة النقابية أكثر تطوراً من الناحية السياسية، إذ تمكنوا من متابعة المناقشات السياسية الرئيسية من خلال وسائل الإعلام واجتماعاتهم المنظمة الخاصة بهم.

كانت الحركة النقابية ضالعة في جميع التغييرات الرئيسية للأنظمة العسكرية من خلال المعارضة الشعبية مثلما حدث في الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٨م. وبالفعل فقد هيمن ممثلو الحركة النقابية على الحكومة الانتقالية لعام ١٩٦٤م بسبب الدور الذي لعبته هذه النقابات في زوال النظام العسكري الأول. وبالمثل كان الإضراب العام الذي دعت إليه الحركة النقابية هو الذي أدى في النهاية إلى زوال النظام العسكري الثاني. وفي هذا الصدد من المعروف أيضًا أن النظام العسكري الثاني استوحى حيله من التجربة المصرية، وقد حاول تدجين الحركة النقابية من خلال دمجها في تنظيمه السياسي الوحيد وهو الاتحاد الاشتراكي السوداني. بجانب ذلك فإن النظام العسكري الثاني كان متورطًا بشكل صارخ في تقويض الحركة النقابية لعمال السكك الحديدية ومقرها عطبرة لدرء نفوذهم السياسي. كان رئيس وزراء الحكومة الانتقالية رئيساً لنقابة الأطباء، وتم تشكيل الحكومة الانتقالية من ممثلين عن الحركة النقابية تقديراً لدور الحركة النقابية في استعادة الديمقراطية عام ١٩٨٥م مع تمثيل رمزي للأحزاب السياسية.

من المعروف أيضًا أن الأحزاب السياسية المهيمنة لن تمانع في تقليص المشاركة السياسية للحركة بشدة بالنظر إلى تنوع الخلفيات الاجتماعية لأعضاء الحركة النقابية وتحصيلهم التعليمي الأفضل نسبيًا. وتم التعبير عن هذه المشاعر بشكل متكرر عندما تحدت الحركة السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات الائتلافية التي حكمت خلال الأنظمة الديمقراطية. ولن تتردد هذه الحكومات في القول بأن أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي في البلاد هو الموقف السياسي المفرط النشاط للحركة النقابية.

٥,٣ الهياكل المؤسسية

من المحتمل أن يكون سجل النمو المتقلب للسودان مرتبطًا بالمؤسسات التي ورثها من الفترة الاستعمارية. بما أن القوى الاستعمارية لم تقرر الاستقرار في السودان؛ يمكن استنتاج أن هذه المؤسسات الموروثة ذات طبيعة استخراجية وبالتالي لا تفضي لإحداث النمو. ولكن بغض النظر عن طبيعة المؤسسات الموروثة فيعتقد أن جودتها مهمة للأداء الاقتصادي. وفي الواقع، تظهر عمليات المحاكاة في الملحق ج أنه بالنسبة لشرق آسيا فإن جودة المؤسسات وبيئة السياسات في السودان منخفضة جدًا وأن هذا كان مكلفًا للبلد من حيث النمو. وتستند عمليات المحاكاة هذه إلى مؤشر التقييم المؤسسي والسياسة القطرية للبنك الدولي1(CPIA) .

اكتسبت أهمية المؤسسات بشكل عام، ومؤسسات الحكم بشكل خاص في الآونة الأخيرة، اعترافًا متزايدًا. ففي حالة السودان سيكون عدد من المحللين مستعدين للقول بأن بداية الحرب الأهلية ومدتها يرجعان إلى حد كبير إلى فشل أساسي لمؤسسات الحكم، وخاصة تلك المكلفة بحل النزاعات الاجتماعية والعرقية. وبالفعل ارتبط الأداء الاقتصادي

١ تشير الجودة إلى مدى ملاءمة إطار السياسات والإطار المؤسسي لتعزيز النمو للحد من الفقر ومدى فاعلية استخدامه للمساعدة الإنمائية. تم تخصيص أوزان متساوية لكل مكون من المكونات العشرين، والتي تم تصنيفها بشكل ترتيبي من قبل المتخصصين في الدولة على مقياس من ١ إلى ٦ وفقًا لمعايير موحدة، وهي ٠,٠٥.

لمختلف البلدان وقدرة البلدان على حل أنواع مختلفة من النزاعات في المجتمع بشكل متزايد بجودة المؤسسات 1.

وتعد أهم مساهمة حديثة في هذا الصدد تحديد-تعريف-مقياس للبنية التحتية الاجتماعية والذي يحدد بمقدار الفجوة بين العائد الخاص للأنشطة الإنتاجية والعوائد الاجتماعية لهذه الأنشطة. وتضمن البنية التحتية الاجتماعية الجيدة أن يتم الحفاظ على هذه العوائد بشكل وثيق عبر مجموعة من الأنشطة في الاقتصاد؛ والقياس المركب المحتمل للبنية التحتية الاجتماعية هو المقياس الذي يأخذ في الاعتبار سياسات الحكومة لمكافحة التحويل والانفتاح على التجارة2. والنتيجة الأكثر أهمية لهذه المساهمة هي أن «الاختلافات في البنية التحتية الاجتماعية مسؤولة عن الكثير من الاختلاف في الأداء الاقتصادي على المدى الطويل في جميع أنحاء العالم وكما يقاس بالإنتاج لكل عامل «3.

يتم النظر إلى البيئة السياسية في السودان بعد الاستقلال من منظور مؤشر الحرية السياسية الذي أصدرته منظمة فريدوم هاوس، هذا المؤشر مركب ويتكون من مقياسين للحقوق السياسية والحريات المدنية. ويتم حساب هذه المقاييس في مدى يتراوح من ١ (بالنسبة للوضع «الحر») إلى ٧ (بالنسبة للوضع «غير الحر»). والمؤشر المركب هو متوسط الدرجتين. ويقيس عنصر الحقوق السياسية مدى اختيار الحكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة لممثلي الشعب. ويقيس عنصر الحريات المدنية مدى التحرر من القمع الحكومي ويغطي أربع فئات واسعة من الحريات: حرية التعبير والمعتقد وحرية التجمع والتنظيم وسيادة القانون وحقوق الإنسان والاستقلال الشخصي والحقوق الاقتصادية. يتم تصنيف البلدان في حالة الحرية عند حساب المتوسط على المكونين بحيث يتم الحكم على بلد ما بأنه «حر» إذا كان متوسط درجة الحرية في النطاق ١,٥-٢ أو «حر جزئيًا» إذا كانت النتيجة في النطاق ٢,٥-٥,٥، أو « غير حر «إذا كان متوسط الدرجات أكبر من ٥,٥. وتم تجميع مؤشرات الحرية منذ أوائل السبعينيات. ويربط الجدول ١٣ إنجازات السودان في هذه الدرجات بأداء النمو.

الجدول ١٣: فترات النمو والحريات السياسية في السودان

الحلقة	معدل متوسط النمو (٪)	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	درجة الحرية
* 1960-1973	-1.43	6.00	6.00	6.00
1974-1983	2.56	6.00	5.75	5.88
1984-1994	-0.60	5.50	5.83	5.67
1995-1998	2.60	7.00	7.00	7.00
** 1960-1998	0.29	5.89	6.00	5.95

المصدر: الحسابات الخاصة. * يشير إلى عام ١٩٧٢/٧٣م فقط. ** يشير بشكل مناسب إلى الفترة ١٩٧٢-١٩٩٨م.

يوضح الجدول أن السودان الذي حصل على درجة الحرية ٥,٩٥ لكامل الفترة منذ بدء التقييم أنه يقع في وصف «غير حر» خلال جميع حلقات النمو. تشير درجة الحرية البالغة ٥,٨٨ أثناء حلقة النمو الإيجابي الأولى، إلى أن السودان لم يكن حراً في ظل النظام العسكري الثاني. وهذا يتوافق مع فهمنا الحدسي لطبيعة مثل هذه الأنظمة. تحسنت درجة

١ (Landes (1998.

٢ هول و جونز (Hall and Jones (1999: 97.

٣ هول و جونز (Hall and Jones (1999: 107.

الحرية بشكل طفيف إلى ٥,٦٧ في فترة النمو السلبي التي أعقبت ذلك مما يعكس الفاصل الديمقراطي في ١٩٨٥-١٩٨٩م، ولكن السودان لم يستطع أن يخرج من وصف «غير حر». بالنسبة لحلقة النمو الإيجابي الثانية ١٩٩٥-١٩٩٨م، حصل السودان على أعلى درجة لعدم كونه حرا. وفي الواقع، لم تتغير درجة السودان البالغة ٧ لفئتي الحرية طوال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٨م. مرة أخرى، يتوافق هذا مع النظام العسكري الحاكم بموقفه الأصولي الإسلامي. وبالتالي يبدو أنه في حالة السودان لم يكن هناك ارتباط بين أداء النمو والهيكل المؤسسي القانوني الذي يحمي حريات الناس.

بالإضافة إلى المقاييس المحدودة للمؤشرات المؤسسية الموضحة أعلاه، تقترح الأبحاث التي أجريت مؤخرًا طريقة لبناء مؤشرات مؤسسية وحوكمة مجمعة تتضمن مقاييس أكثر صلة مباشرة بالجودة المؤسسية1. وتستند الطريقة إلى تجميع مجموعة بيانات كبيرة من ١٣ وكالة متخصصة والتي ترصد مختلف جوانب مؤسسات الحكم التي تغطي ١٥٥ إلى ١٧٣ دولة في جميع أنحاء العالم2. وتعرف الحوكمة على أنها «التقاليد والمؤسسات التي تُمارس بها السلطة في بلد ما» ويتم تحديد الجوانب الرئيسية للحوكمة لتشمل: (أ) العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها؛ (ب) قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال؛ (ج) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي.

تم تنظيم ما مجموعه ٣١ مؤشرًا في ست مجموعات تقابل الجوانب الرئيسية الثلاثة للحوكمة المذكورة أعلاه. وتتكون عملية الحوكمة من مجموعتين تسمى «الصوت والمساءلة» و «عدم الاستقرار السياسي والعنف». وقدرة الحكومة لها مجموعتان تسمى «فعالية الحكومة» و «العبء التنظيمي»؛ واحترام سيادة القانون له مجموعتان تسمى «سيادة القانون» و «الكسب غير المشروع». وتضم مجموعة «الصوت والمساءلة» عددًا من المؤشرات التي تقيس مختلف جوانب العملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال وسائل الإعلام. وعلى هذا النحو تقيس هذه المجموعة مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار الحكومات والقدرة على مراقبة ومساءلة من هم في السلطة. وتجمع مجموعة «عدم الاستقرار السياسي والعنف» بين العديد من المؤشرات التي تقيس الإدراك باحتمال زعزعة الاستقرار والإطاحة بالحكومات بوسائل غير دستورية أو عنيفة.

تجمع مجموعة «فعالية الحكومة» بين المؤشرات التي تقيس جودة الخدمة العامة ونوعية البيروقراطية، وكفاءة موظفي الخدمة المدنية، واستقلال الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية، ومصداقية التزام الحكومة بالسياسات. وتستند جميع المؤشرات المعنية إلى التصورات. وتتضمن مجموعة «العبء التنظيمي» متغيرات تقيس مدى التشوهات التي تفرضها الحكومة على النحو المنصوص عليه في السياسات المختلفة.

تتضمن مجموعة «سيادة القانون» مؤشرات تقيس مدى ثقة المواطنين في القواعد التي يضعها المجتمع ومدى التزامهم بهذه القواعد. وعلى هذا النحو تشمل المؤشرات تصورات عن وقوع الجريمة وفعالية وإمكانية التنبؤ بالقضاء وإمكانية إنفاذ العقود. وتقيس المجموعة الخاصة بـ «الكسب غير المشروع» التصورات حول الفساد بمعنى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

أعيد توجيه البيانات من المصادر المختلفة بحيث تتوافق القيم الأعلى مع النتائج الأفضل (على سبيل المثال، حكم أقوى للقانون وفساد أقل). وعلاوة على ذلك، يتم إعادة قياس كل مؤشر عن طريق طرح الحد الأدنى الممكن والقسمة

١ انظر كوفمان واخرون (Kaufmann((1999a

٢ المصادر المستخدمة هي: فهم مخاطر بيئة الأعمال. وول ستريت جورنال ستاندرد أند بورز البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ؛ وحدة الخبراء الاقتصاديين؛ بيت الحرية؛ جالوب الدولية المنتدى الاقتصادي العالمي؛ مؤسسة التراث؛ استشارات المخاطر الاقتصادية السياسية؛ خدمات المخاطر السياسية؛ معهد التنمية الإدارية؛ والبنك الدولي.

على الفرق بين الدرجة القصوى والدنيا، بحيث يكون كل مؤشر على مقياس من صفر إلى واحد. وباستخدام نموذج اقتصادي قياسي لتنظيم البيانات من المصادر المختلفة، وباختيار مناسب لوحدات القياس يتم اتباع إجراء معياري بحيث يكون تقدير توزيع كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة متوسط صفر وانحراف معياري بواحد وتتراوح من حوالي -٢,٥ إلى حوالي ٢,٥ ، حيث تتوافق القيم الأعلى مع نتائج أفضل. ثم تُستخدم هذه المتغيرات المعيارية في نموذج الاقتصاد القياسي السببي لمعرفة تأثير الحوكمة على مؤشرات نتائج التنمية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل وفيات الرضع، ومعدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين. وتم العثور على كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة كمحدد مهم لنتائج التنمية الثلاثة. ولأغراضنا نستخدم مؤشرات الحوكمة الموحدة لضمان الشفافية من حيث جودة المؤسسات. ونظرًا للتطبيع والإجراءات القياسية المستخدمة والمنهجية السائدة لاستخدام المتوسط البسيط للمؤشرات كمؤشر مركب للظاهرة قيد التحليل فإننا نحسب أيضًا المؤشر العام لجودة المؤسسات.

وتشير التقارير إلى أن مؤشرات الحكم في السودان لعام ١٩٩٧م على أساس هذه النتائج هي دون المستوى المتوسط. وفيما يتعلق بالصوت والمساءلة، كان السودان ١,٤٩٨ دون متوسط الجودة ؛ وفي ظل عدم الاستقرار السياسي كان ١,٧٣٢ دون المتوسط؛ وفي فعالية الحكومة كان ١,٦٩٧ أقل من المتوسط؛ وما يخص العبء التنظيمي الحكومي كان ٠,٨٢٣ أقل من المتوسط. وفيما يتعلق بسيادة القانون كان ١,٣٤٨ أقل من المتوسط؛ وعلى الكسب غير المشروع كان ١,٠٦١ أقل من المتوسط. وسيكون رد الفعل العادل على هذه النتائج هو أنه لا ينبغي الحكم على البلدان الأفريقية على أساس المتوسطات العالمية، بل على أساس المتوسطات الأفريقية. ويقدم الجدول ١٤ مقارنة بين السودان وأفريقيا على أساس النتائج الموحدة.

الجدول ١٤: مؤشرات الحوكمة للهيكل المؤسسي في السودان و إفريقيا جنوب الصحراء ١٩٩٧م

المنطقة	فعالية الحكومة	العبء التنظيمي	حكم القانون	الكسب غير المشروع	المتوسط
السودان	-1.697	0.823-	-1.348	-1.061	-1.232
الوسط	-0.763	-0.716	-1.019	-0.826	-0.831
الشرق	-0.905	-0.680	-0.813	-0.821	-0.805
الجنوب	-0.435	-0.014	-0.062	-0.141	-0.163
الغرب	-0.342	-0.504	-0.593	-0.508	-0.487
SSA	-0.611	-0.479	0.622-	- 0.574	-0.572
الأفضل	0.221	0.570	1.279	0.535	0.501
الأسوأ	-1.769	-2.340	-2.153	-1.567	-1.955

المصدر: بناء على ملف بيانات كوفمان Kaufmann واخرين.

بالنظر إلى منهجية بناء هذه المؤشرات يوضح الجدول -فيما يخص جميع المؤشرات- أن جميع المناطق تمتلك هياكل مؤسسية ذات جودة أقل من المتوسط العالمي. وتقيس الأرقام المشار إليها المسافة من متوسط الجودة من حيث الانحرافات المعيارية. إن ترتيب المناطق، من حيث المقياس المركب العام، ترى أن أفضل منطقة أداء هي تلك الخاصة بالجنوب الأفريقي بينما المنطقة الأسوأ أداء هي تلك الخاصة بوسط أفريقيا. ويوضح الجدول أيضًا أفضل وأسوأ جودة للهيكل المؤسسي حيث تتمتع بوتسوانا بأفضل المؤسسات ذات الجودة من حيث فعالية الحكومة. من الجدول ربما يتضح أنه بالنسبة لجميع المؤشرات فإن مؤسسات السودان أقل من المتوسط الأفريقي. ومتوسط المؤشر المؤسسي العام للسودان هو - ١,٢٣٢ ويعتبر أقل من المتوسط الأفريقي البالغ -٠,٥٧٢.

أصبح الفساد بنطاق واسع معروفا في السودان حسب ما هو ملاحظ في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤م. وقد عجلت في ذلك إلى حد كبير طبيعة النظام العسكري في السلطة، والذي غيّر -ومن دون ضوابط وتوازنات- القوانين التي تحكم تخصيص الميزانية وتقليص القروض وعمليات البنك المركزي بطريقة تناسب هدفه المتمثل في البقاء في السلطة. ومن المعروف في هذا الصدد منح صلاحية الحصول على قروض لوزراء مختلفين في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٧م بما في ذلك سوق رأس المال الدولي دون اللجوء إلى السلطة المركزية (للاطلاع على بعض القصص عن الفساد خلال هذه الفترة انظر على سبيل المثال دراسة خالد ، ١٩٨٥م). ويرتبط الفساد واسع النطاق أيضًا بالنظام العسكري الثالث خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى الوقت الحاضر.

٦. السياسات العامة، والصراع السياسي، والنمو

حاولت الأدبيات التجريبية الحديثة عن النمو، كما هو ملاحظ ومذكور في المقدمة، استكشاف العلاقة السببية بين سياسات الاقتصاد الكلي والنمو طويل المدى. ويمكن العثور على ملخص واضح وغير تقني لهذه الأدبيات في دراسة إسترلي (Easterly، ٢٠٠١). ففي هذه الدراسة تم النظر إلى سياسات الاقتصاد الكلي من حيث السياسة المالية (باستخدام مؤشرات مثل العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو الاستهلاك الحكومي غير المنتج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، والسياسة النقدية (باستخدام مؤشرات مثل معدل التضخم أو نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للعمق المالي)، وسياسة سعر الصرف (باستخدام مؤشرات مثل أهمية السوق السوداء أو مؤشر التقييم المبالغ فيه الحقيقي للعملة المحلية)1. وعند إعداد نتائج الإحصائية لدراسة الارتباط واستكشاف السببية للربط بين متغيرات السياسة والنمو، فمن المسلم به عمومًا أنه نادرًا ما تعمل متغيرات السياسة الفردية بشكل ثابت عبر المواصفات البديلة، ومن النادر كذلك أن تكون مجموعة من متغيرات السياسة غير مهمة بشكل مشترك في انحدار النمو2.

اورد Ndulu و O'Connell (٢٠٠٠) النتائج الأخيرة حول تأثير السياسة على النمو، بعد ضبط عدد من المتغيرات الجغرافية والمؤسسية الأولية.3 .ويلخص الجدول ١٥ النتائج ذات الصلة بالنسبة لمتغيرات سياسة الاقتصاد الكلي التي يستخدمونها حيث تكون الأرقام الواردة بين قوسين هي قيم t مطلقة وحيث يكون المتغير التابع هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

١ تم إنشاء بعض هذه المؤشرات من سلسلة البيانات الموجودة. وهكذا ، على سبيل المثال ، يُعرَّف مؤشر الاستهلاك الحكومي غير الإنتاجي بأنه نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحًا منه نسب الإنفاق الحكومي على التعليم والدفاع. وبالمثل ، يُعرَّف مؤشر الإفراط في التقييم بأنه سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي مضروبًا في ثابت خاص بالبلد ، وذلك لتحويل متوسط عام ١٩٧٦ ليكون مساوياً لمتوسط درجة تقديرية للإفراط في التقييم للفترة ١٩٧٦- ١٩٨٥.

٢ انظر ، على سبيل المثال ، Levine and Renelt 1993

٣ لجميع المواصفات، المتغيرات غير المتعلقة بالسياسة المدرجة في الانحدار هي: لوغاريتم الدخل الأولي (الأولي فيما يتعلق بنصف العقد) متوسط العمر المتوقع؛ نسبة الإعالة العمرية نمو القوى العاملة المحتملة ؛ صدمة معدلات التبادل التجاري نمو الشريك التجاري ؛ وضع غير ساحلي وعدم الاستقرار السياسي.

الجدول ١٥ السياسة والنمو: نتائج من عينة مجمعة من الدول

التفاصيل	المواصفة ١	المواصفة ٢	المواصفة ٣	المواصفة ٤
العمق المالي (م ٢ / الناتج المحلي الإجمالي)		(2.842)0.021		
معدل التضخم	(1.830)-0.004		(1.170) -0.003	(0.766) -0.002
اهمية السوق السوداء	(2.403) -0.007	(2.687) -0.008	(2.399) -0.008	(2.293) -0.009
الاستهلاك الحكومي غير المنتج/ GDP	(4.555) -0.113	(3.931) -0.105	(4.210) -0.113	(3.681) -0.100
العجز المالي بعد المنح/GDP				(2.928) -0.103
عدد الرصد	422	364	363	258
R-squared	0.407	0.402	0.417	0.467

المصدر: Ndulu and O'Connell (2000: Table 5.3.1)

ربما يتضح من نتائج المواصفة ١ و٢ أن المؤشرات الثلاثة لسياسة الاقتصاد الكلي مرتبطة بشكل كبير بزيادة حظ الفرد من النمو. وتؤدي الزيادات في معدل التضخم وعلاوة السوق السوداء ونسبة الاستهلاك الحكومي غير الإنتاجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى خفض معدل النمو بينما تؤدي الزيادة في العمق المالي إلى زيادة معدل النمو. وتوضح المواصفة ٣ و٤ أن معدل التضخم على ما يبدو لم يتم تقديره بدقة. بالإضافة إلى ذلك، تشير المواصفة ٤ أيضًا إلى أن نسبة عجز المالية العامة بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي، مرتبطة أيضًا بشكل كبير بالنمو بحيث تؤدي الزيادة في النسبة إلى تقليل معدل النمو.

٦,١ الصورة العامة

سنطبق في دراستنا هذا النهج على النمو الاقتصادي في السودان باستخدام مؤشرات سياسة الاقتصاد الكلي ذات الصلة، ويلخص الجدول ١٦ الأدلة الخاصة بالسودان حيث يتم استخدام مؤشر الإفراط في التقييم لسياسة سعر الصرف.

الجدول ١٦: السياسة والنمو في السودان

المدة	المبالغة في التقييم الحقيقي	معدل التضخم	عجز الميزانية / %GDP	معدل نمو نصيب الفرد من%GDP
1960-1973	119.67	5.08	* 4.31	-1.43
1974-1983	168.01	16.94	6.64	2.56
1984-1994	182.94	70.83	5.62	-0.60
1995-1998	89.57	66.24	2.00	2.60
1960-1998	146.83	35.15	** 5.29	0.29

* متوسط الفترة ١٩٧٠-١٩٧٣. ** المتوسط المرجح للفترة ١٩٧٠-١٩٩٨م.

المصدر: الحسابات التي تستند إلى قاعدة بيانات GDN لمؤشر الإفراط في التقييم ومعدل التضخم (انظر Easterly and Sewadeh، 2002؛ IMF، ٢٠٠٠) لعجز الميزانية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩؛ الأرقام الرسمية التي اوردها صندوق النقد العربي عن العجز المالي ١٩٩٠-١٩٩٤. والجدول ٥ أعلاه لمعدلات النمو.

يوضح الجدول أنه على الرغم من الموقف السياسات العامة الإيجابي نسبيًا للفترة ١٩٦٠-١٩٧٣م فقد كان النمو سالبًا وعلى الرغم من تدهور موقف السياسات العامة لفترة ١١ عامًا التالية، فقد تحول النمو إلى إيجابي مع متوسط معدل نمو مرتفع نسبيًا للفرد. وأحد التفسيرات المحتملة هو أنه باستثناء مؤشر الإفراط في التقييم فإن مؤشري السياسة الآخرين كانا على هوامش آمنة مع معدل تضخم في رقمين ولكنه منخفض مقارنة بعتبة ٤٠٪ معدل التضخم الذي يعتبر ضارًا بالنمو وعجز الميزانية أعلى بقليل من عتبة ٥٪. وارتبط المزيد من التدهور في مؤشرات السياسة بنمو سلبي خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٤ باستثناء عجز الموازنة. وكما ذكر سابقاً، في هذه الفترة كانت الدولة غير مستقرة للغاية من حيث السياسة والاقتصاد. وارتبط التحسن الملحوظ في مؤشرات السياسة خلال الفترة الأخيرة أيضًا بنمو إيجابي ومقدر إلى حد ما في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن تجربة النمو في السودان توفر دليلًا يربط أداء النمو بالتحسن في موقف سياسات الاقتصاد الكلي، على الرغم من أن هذا الارتباط لا يشير إلى السببية حتى الآن[1]. وفيما يلي من اجزاء سيتم إجراء تحليل مفصل يربط المواقف السياسية والسياسات العامة بالأنظمة السياسية.

٦,٢ الدورات السياسية والسياسات

كما وضحنا سابقًا، فإن السودان قد شهد خمس تغييرات غير منتظمة في النظام خلال تاريخه القصير بعد الاستقلال متضمنة ثلاث انقلابات ناجحة (في ١٩٥٨م و١٩٦٩م و ١٩٨٩م) قادت إلى ثلاثة أنظمة عسكرية طويلة السيادة وانتفاضتين شعبيتين (في ١٩٦٤م و ١٩٨٥م) اسقطتا أول نظامين عسكريين. وبالإضافة إلى الديمقراطية الأولى التي سادت بعد استقلال البلاد (١٩٥٦-١٩٥٨م)، أفضت الانتفاضتان الشعبيتان إلى انتخاب الديمقراطيات الثانية والثالثة، بعد إدارتين انتقاليتين وجيزتين. لذلك، فإن السودان لديه تجربة غنية بشكل محرج لتغييرات النظام «غير المخطط لها».

فامتدادًا لأدبيات دورة الأعمال السياسية (PBC) في حالة البلدان النامية، يكون تغيير النظام غير المخطط له هو القاعدة، فقد قيل إن مثل هذه الدورات العسكرية - المدنية يمكن أن ترتبط بعملية PBC مماثلة، ولكن لاعتبارات اقتصادية سياسية مختلفة (عبد الرحمن، ١٩٩٧). ويُفترض أن الديكتاتور العسكري الذي يفتقر إلى الأساس القانوني للوصول إلى السلطة يتبع سياسات اقتصادية لتحقيق هدف «الشرعية بالإنجازات». وسيحاول النظام العسكري من خلال استخدام التحكم في المعلومات والقدرة على القيام بسياسات مفاجئة/صادمة، خاصة السياسة النقدية المفاجئة، من التلاعب بمفاضلة منحنى فيليبس التقليدي من أجل تحقيق بطالة مرتفعة وتضخم منخفض. ومع ذلك،

١ على مدى السنوات القليلة الماضية كان السودان يتعاون مع صندوق النقد الدولي بموجب ترتيب يسمى برنامج مراقبة الموظفين متوسط الأجل. وأشار آخر تقييم لفريق العمل للبرنامج إلى أن «سياسة الاقتصاد الكلي تظهر الآن على المسار الصحيح تقريبًا مع تحقيق الأهداف الأساسية للنمو المعتدل وانخفاض التضخم» IMF (2000a): ٣٤ مما يؤكد الارتباط الملحوظ في النص.

لا يمكن تحقيق هذا الهدف المزدوج على أساس مستدام، مما سيجبر النظام العسكري في النهاية على اختيار النمو المرتفع، وخاصة التمويل عن طريق اللجوء إلى التمويل التضخمي. وسيكون الجيش أقل كرهًا نسبيًا للتضخم المرتفع شريطة أن يتمكن من تنفيذ سياسة التحويل أو توجيه الإعانات إلى بعض الفئات المستهدفة الرئيسة والتي تعتبر ضرورية لبقائه مثل القوات المسلحة. ولكن سينهار النمو مع بلوغ التضخم مرحلة الأزمة. علاوة على ذلك، عندما يمارس الفاعلين الاقتصاديين/السياسيين خيار التنويع بعيدًا عن الأموال المحلية، تنخفض تبعا لذلك إيرادات الحكومة بمرور الوقت ويصبح نظام التحويل غير فعال.

ومن ناحية أخرى، ليس لدى الأنظمة المدنية الديمقراطية التي ورثت أزمة الاقتصاد الكلي من أسلافها العسكريين أي خيارات سوى التركيز على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ودعم الثقة التجارية/الاستثمارية المحطمة. علاوة على ذلك، وفي جميع الظروف لا تستطيع هذه الديمقراطيات بسهولة استغلال استراتيجيات السياسة مثل المفاجآت النقدية أو رعاية شريحة محدودة من المجتمع. أما في حالة السودان، فقد أعادت الديمقراطية الأحزاب السياسية إلى السلطة لكنها تركت النقابات المهنية والتجارية ذات التأثير الكبير حيث لعبت هذه النقابات دورًا حاسمًا في هندسة الانتفاضة التي أعادت هذه الأحزاب إلى السلطة. أدى غياب «العقد الاجتماعي» العملي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع إلى حتمية كون التعايش بين الديمقراطيات الحزبية المدنية «التقليدية» و «الطبقة الاجتماعية الحديثة» - النقابات المهنية والعمالية بالإضافة إلى الجيش – مكلفاً جداً لسياسة التنمية في السودان.

وبالتالي، فإن أدبيات دورة الأعمال السياسية PBC «الموسعة» تتنبأ بأن الأنظمة العسكرية يجب أن تتميز بفترات نمو قصيرة ولكن أيضًا بتضخم مرتفع وعجز شبه مالي مرتفع واعتماد أكثر تواترًا على ضريبة السيولة وضريبة التضخم - بالإضافة إلى اللجوء إلى السياسات النقدية الصادمة. ومن ناحية أخرى فمن المرجح أن تتبنى الديمقراطيات المدنية سياسة اقتصاد كلي أكثر استقرارًا لكنها لن تكون قادرة على تجنب النمو السلبي أو المنخفض.

والسؤال الرئيسي الذي يجب طرحه في هذا المنعطف هو: هل تفسر النظرية هذه التجربة السودانية؟ أو بعبارة أخرى، هل هذه نظرية جيدة لشرح الاقتصاد السياسي للاقتصاد الكلي وسياسة النمو في السودان؟

تم إجراء اختبار رسمي لنظرية دورة الأعمال السياسية بواسطة عبد الرحمن (١٩٩٧م) والذي استخدم نماذج المتوسط المتحرك المتكامل الانحدار الذاتي (ARIMA) في نمو الإنتاج وتسريع التضخم وفي شبه عجز الموازنة وضريبة رسوم سك العملة وضريبة التضخم؛ وفي المفاجآت/الصدمات المالية للسودان لاختبار النظرية. وتدعم هذه النتائج النظرية عمومًا ولكنها تشير أيضًا إلى ملاحظات ثاقبة مختلفة.

أولاً، بدءاً من النمو فإن نتائج الانحدار تشير إلى أن النظامين العسكريين الأول والثالث وكذلك النظام المدني الثاني كان لهما مساهمة هامشية إيجابية في النمو بينما كان للأنظمة الأخرى تأثيرات سلبية أو ضئيلة على النمو. ثانيًا، تم استخدام رسوم سك العملة كشكل من أشكال التمويل من قبل أنواع مختلفة من الأنظمة ولكن بشكل ملحوظ من قبل النظام العسكري الثالث وأول ديمقراطية مدنية بعد الاستقلال. ثالثًا، يبدو أن كلا من النظام العسكري الثالث والنظام المدني الثالث وبدرجة أقل النظام العسكري الثاني قد لجأوا إلى ضريبة التضخم. وينطبق نفس الأمر على النظام الانتقالي الثاني الذي كان في الأساس نظامًا عسكريًا. ومن ناحية أخرى خفضت الإدارتان المدنيتان الأولى والثانية ضريبة التضخم. وتعتبر هذه النتيجة مهمة لأنها تشير إلى اللجوء إلى التمويل النقدي من قبل الإدارة المدنية الأولى بشكل يتسق بوضوح مع الطلب المتزايد على المال على عكس النظام العسكري الأخير.

رابعًا، تنعكس الأدلة على ضريبة التضخم في نتائج تسارع التضخم والتي تشير إلى أن النظامين العسكريين الأخيرين وكذلك النظام المدني الأخير كانا مرتبطين جميعًا بتسارع التضخم. ومن ناحية أخرى، لم يكن هناك دليل على مساهمة هامشية إيجابية في تسارع التضخم بالنسبة لجميع الأنظمة المتبقية الأخرى. خامسًا، تشير الأدلة إلى أن المفاجآت/الصدمات المالية اقتصرت على النظامين العسكريين الأخيرين. وأخيرًا، تشير الأدلة على أن العجز شبه المالي لجميع الأنظمة الأخرى كان له تأثير كبير على الميزانيات التوسعية باستثناء الإدارة المدنية الأخيرة. ويمكن تفسير الفشل في الكشف عن الاختلافات بين النظامين العسكري والمدني في هذه الحالة لوجود صعوبة في ضبط الميزانيات في الحكومات الائتلافية الضعيفة. بالإضافة إلى هذا العامل، فإن ضغط الإنفاق على الحرب الأهلية ينطبق أيضًا على الأنظمة المدنية. علاوة على ذلك، كانت الأنظمة المدنية والانتقالية عرضة للجمود في الميزانية الذي خلقه أسلافها العسكريون لكونها قصيرة العمر وجاءت بعد أنظمة عسكرية طويلة السيادة.

يشير التحليل السابق إلى أن دورة النظام العسكري-المدني في السودان تشرح جزءً كبيرًا من قصة الاقتصاد السياسي لسياسة الاقتصاد الكلي ولكنها لا تفسر القصة بالكامل. ونحدد أربع قضايا تتطلب المزيد من التحليل. أولاً، هناك اختلافات بين الديمقراطية المدنية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٨م) والثالثة (١٩٨٥-١٩٨٩م)، وبين النظامين الأول (الذي تم تغطيته جزئيًا خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٤م) والنظامين العسكريين الآخرين (١٩٦٩-١٩٨٤ و١٩٨٩م إلى الوقت الحاضر على التوالي). ثانيًا، هناك أوجه شبه بين النظام العسكري الأول والنظام المدني الثاني. ثالثًا، هناك اختلافات بين المراحل داخل النظامين العسكريين الأخيرين. رابعاً، مقارنة مع جميع الأنظمة تبرز المرحلة الأولى من نظام الإنقاذ (١٩٨٩-١٩٩٤) من حيث الاستخدام المفرط للتمويل التضخمي.

كانت الأنظمة الثلاثة الأولى التي حكمت السودان - الديمقراطية المدنية الأولى (١٩٥٦-١٩٥٨م) والنظام العسكري الأول (١٩٥٨-١٩٦٤م) والإدارة المدنية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩م) - أنظمة تأسيسية بدون أجندة سياسية راديكالية وقد تبنت أساسًا سياسات اقتصادية متشابهة. وكان الانقلاب الأول الذي قاده المجلس العسكري «المحب للخير» «انقلاب قصر»، بمعنى أنه حدث بناءً على طلب من المؤسسة السياسية لإعادة الاستقرار السياسي إلى البلاد. وسرعان ما أذعن هذا النظام للضغط الشعبي وسلم السلطة إلى حكومة انتقالية أعدت البلاد لإدارة مدنية منتخبة. أما الديمقراطية الثانية، التي استولت على زمام الأمور فقد اتبعت سياسات اقتصادية مماثلة ولا يبدو أنها قلقة من تكرار الحكم العسكري بعد الانتفاضة الشعبية المذهلة التي أوصلتها إلى السلطة. وعلى هذا النحو فإن النظام المدني الثاني لم يكن لديه الدافع لتغيير «قواعد اللعبة» (عبد الرحمن، ١٩٩٧م). وكما أشار براون (١٩٩٢م: ١٠٢)، «لم تسع الأنظمة البرلمانية المدنية ولا النظام العسكري لعبود إلى إحداث أي تحول جذري في الاقتصاد الذي ورثوه، لأن معظم السلطة السياسية تقع على عاتق الفئات الاجتماعية التي استفادت أكثر من البنية الاجتماعية والاقتصادية التي تطورت قبل الاستقلال».

تنعكس الفلسفة السياسية التقليدية للنظام العسكري الأول بوضوح في سياسة الاقتصاد الكلي. وتشير الأدلة الخاصة بفترة ١٩٦١-١٩٦٤م (التي تمتد جزئيًا إلى عهد هذا النظام) إلى أنها اعتمدت بشكل متواضع فقط على التمويل التضخمي الذي أسفر عن متوسط عائدات السندات ١,٤ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أقل من ٥٪. وأظهرت الديمقراطية الثانية (١٩٦٥-١٩٦٨م) مزيدًا من الالتزام باستقرار الاقتصاد الكلي حيث لم يتم تسجيل ضريبة تضخم وانخفضت عائدات السندات السيادية إلى أقل من ١٪ وكان التضخم صفرًا تقريبًا. وتم تحقيق ذلك من خلال خفض معدل التوسع النقدي بأكثر من ٥٠٪ (من حوالي ١٥٪ أثناء النظام العسكري إلى ٧٪). وتمتعت البلاد في هاتين الفترتين أيضًا بمؤسسات حكومية فعالة نسبيًا حيث تم تمويل جميع الميزانيات المتكررة والإنمائية تقريبًا محليًا.

وكان نصيب الفرد من المساعدات ضئيلًا خلال النظامين (عند ١,١ دولار و١,٦ دولار على التوالي). وكان العنف المدني أيضا في الفترتين منخفض المستوى للغاية مصحوباً بعواقب محدودة على مستوى الاقتصاد. وتغير ذلك الوضع مع نهاية النظام العسكري عندما سعى النظام إلى حل الصراع عسكرياً.

تطور النظام العسكري الثاني (نظام نميري) من خلال أربع مراحل متميزة ولكل منها سمات مميزة من حيث الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية المرتبطة به.

سيطرت على المرحلة الأولى (١٩٦٩-١٩٧٣م) أيديولوجية اشتراكية جاءت ببرنامج جذري لإعادة هيكلة المجتمع والاقتصاد السودانيين. ومع ذلك لم يتمكن النظام من تنفيذ أجندته الراديكالية بسبب المعارضة القوية من المؤسسة السياسية الرئيسة، وكذلك الانقسامات داخل المجلس العسكري اليساري. وهذا ما يفسر اللجوء المتزايد إلى التمويل التضخمي وارتفاع معدل التضخم. بجانب ذلك، فإن هذه الفترة لم تشكل قطيعة كبيرة عن الماضي مع استمرار التضخم في خانة الآحاد. أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية، فقد كانت المساعدات الخارجية (عند ١,٥ دولار للفرد) لا تزال ضئيلة. بالإضافة الى ذلك، كان النمو الاقتصادي في هذه المرحلة من نظام مايو سلبياً مثل النظامين السابقين، بل وانخفض النمو أكثر بكثير إلى أدنى حد قدره -٢,٢٪ سنويًا مقارنة بـ-٠,٥٪ في الفترة ١٩٦٥-١٩٦٨م.

ولكن بعد الانقلاب الفاشل في عام ١٩٧١ من قِبل الحزب الشيوعي السوداني، عزز الجنرال نميري، قائد النظام العسكري، قبضته الشخصية على السلطة، وانفصل عن ماضيه اليساري ، ودفع نظامه إلى الغرب. وفي غضون ذلك بدأ النظام في تكثيف جهوده للتوصل إلى حل سلمي للحرب الأهلية بعد المبادرة من قبل النظام المدني الذي سبقه. سهل مشاركة مجلس الكنائس العالمي والإمبراطور هيلا سيلاسي في جهود السلام بظهور النظام كحليف وثيق للغرب ولا سيما الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٧٢م تمكنوا من التوسط في اتفاقية سلام عُرفت باسم اتفاقية أديس أبابا للسلام والتي جلبت السلام إلى السودان لأكثر من ١١ عامًا (١٩٧٢-١٩٨٣م). من حيث الأداء الاقتصادي فقد سجلت الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧م النمو الأكثر إثارة للإعجاب في تاريخ ما بعد الاستقلال للبلاد (٩٪ معدل نمو سنوي للفرد)، والتي نعتبرها المرحلة الثانية من نظام مايو. وقد ارتفع التضخم إلى أكثر من ١٧٪ وتضاعف معدل التوسع النقدي تقريبًا (من ١٧ إلى ٣٠٪)، وارتفع نصيب الفرد من المساعدات الخارجية أيضًا من ١,٥ دولار في الفترة السابقة إلى أكثر من ١٤ دولارًا (الجدول ١٧ والشكل ١). وكان هذا التطور الأكثر دراماتيكية في الاقتصاد السوداني.

الجدول ١٧: ضريبة رسوم سك العملة والتضخم والمساعدات الخارجية في السودان ١٩٧٥-١٩٩٩م

سياسة الاقتصاد الكلي	64–1961	68–1965	73–1969	77–1974	84–1978	89–1985	94–1990	99–1995
إيرادات رسوم سك العملة (٪GDP)	1.4	0.9	2.3	4.0	5.0	6.5	5.4	2.31
عائد ضريبة التضخم (٪ من GDP)	0.6	0.0	1.5	3.0	6.2	8.9	14.1	4.25
معدل التضخم	4.8	0.1	9.4	17.2	27.2	44.4	104.6	56.2
النسبة المئوية للتغير في M1	14.6	6.8	16.9	30.0	28.1	47.4	67.7	48.5

MI إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	12.2	14.0	16	17.4	23	20.8	13.7	7.1
نسبة المساعدة (نسبة مئوية) من الدخل القومي الإجمالي)	1.0	1.3	0.9	4.5	7.8	6.4	7.2	2.7
نصيب الفرد من المساعدة (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	1.1	1.6	1.5	14.2	32.9	40.1	24.2	7.20

الشكل ١: المساعدات للسودان

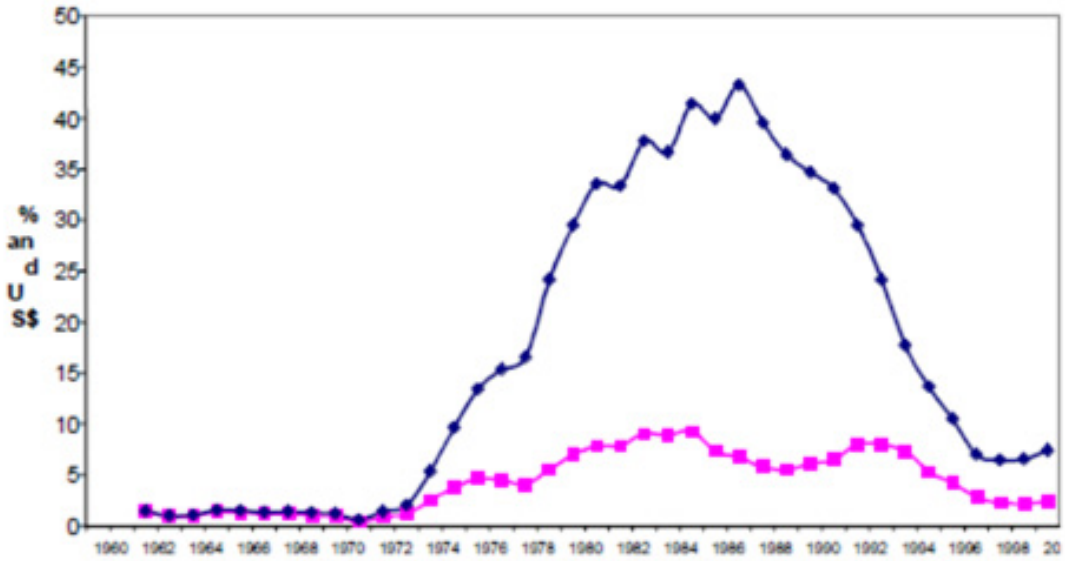

لذلك، انتعش النمو بشكل كبير في ١٩٧٤-١٩٧٧م في مواجهة الاقتصاد الكلي الذي بدأ يظهر علامات عدم الاستقرار. كما أن هناك أدلة بأن هذه الفترة شهدت ظهور رؤية طويلة الأمد للتنمية مستوحاة من الشعور بالأمن والحيوية من جانب النظام. وكانت فترة النمو المذهلة وظهور ما يمكن وصفه بالدولة التنموية – على النمط الآسيوي - مدفوعين بشكل مشترك بالحل السلمي للحرب الأهلية والتطورات الخارجية الإيجابية.

أولاً، انعكس حل النزاع وقدرة البلاد على تحقيق «عائد سلام» في الارتفاع الهائل في المساعدات. وساهمت مساعدات التنمية جزئياً على الأقل في تحقيق النمو الهائل الذي يمكن أن يلحق بالركب عقب نهاية حرب أهلية طويلة. وتتنبأ الدراسات أن مصدر النمو هذا يصل إلى ٢,٢٪ لكل نمو سنوي (على سبيل المثال، Collier، 1999؛ Elbadawi ، 1999b)). واكتسب النظام الثقة في استقراره على المدى الطويل وشرع في استراتيجية تنموية طموحة من خلال تحقيق السلام مع الجنوب، وخصص جزء كبير منها لإعادة الإعمار بعد الصراع في الجنوب. وبلغت حصة إجمالي الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة أكثر من ١٩٪، بزيادة تزيد على ٦ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط الفترة ١٩٧٠-١٩٧٤م. وتم احتساب معظم هذا الاستثمار عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا، يتعلق الدافع الثاني بالأول، وهو التأثير المعزز للجغرافيا السياسية للمنطقة على استراتيجيات التنمية في السودان. وكانت دول العالم العربي مستعدة لرعاية استراتيجية التنمية في السودان ولديها فائض نفطي بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣م بعد أن حققت مكاسب كبيرة من ارتفاع أسعار النفط، وقد وعدت أيضًا بتحويل البلاد إلى «سلة غذاء» العالم العربي. توافقت هذه الإستراتيجية مع التفكير السياسي القومي العربي في ذلك الوقت، والذي كان يؤكد على ضرورة تطوير العالم العربي ليكتفي ذاتياً من الغذاء. واستفاد الاقتصاد السوداني بوضوح في هذه الفترة من التكامل الإقليمي الوثيق (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر) والذي كان مدفوعًا جزئيًا بالاعتبارات الجيوسياسية.

اعتمد نظام مايو على التوسع النقدي للحفاظ على وتيرة خطته التنموية الطموحة والاستمرار في نفس الوقت في توفير نفقات كبيرة للحكومة الإقليمية في الجنوب لا سيما مع تراجع التمويل الخارجي في نهاية الفترة الماضية. بالإضافة إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي (Elbadawi، ١٩٩٢)، فقد أدت أوجه القصور في التنفيذ والتخطيط إلى توقف النمو وقادت البلاد إلى حافة أزمة اقتصادية كبيرة بحلول عام ١٩٧٨م.

أصبح السودان في عام ١٩٧٩م إحدى أول الدول التي تتبنى برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الهادفة إلى استقرار الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي. وعلى كل حال، استمر الاقتصاد في الانزلاق أكثر خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤م، والتي شهدت عمليات تكييف وإصلاحات نشطة للغاية. وانهار النمو خلال هذه الفترة إلى معدل سنوي متوسط بلغ -١,٧٪ للفرد، بينما استمرت سياسة الاقتصاد الكلي في التدهور. وقفز التضخم إلى أكثر من ٢٧٪، وللمرة الأولى تجاوزت ضريبة التضخم (عند ٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) عائدات الحكومة بأكثر من ١ نقطة مئوية مما يشير إلى تزايد عدم كفاءة التمويل النقدي. وبنيت إصلاحات الصندوق والبنك الدولي على سياستين مركزيتين: التخفيضات المتتالية لقيمة العملة وتدابير تحرير التجارة التي حولت الواردات (وإلى حد ما الصادرات) من السوق الرسمية إلى السوق الحرة. وكانت هذه الإصلاحات مدفوعة أيضًا بالدور الناشئ للسودان كدولة رئيسية مصدرة للعمالة إلى اقتصادات فائض النفط في الشرق الأوسط. وبلغ متوسط تحويلات السودانيين العاملين في الخارج أكثر من ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات الرسمية بالدولار خلال ٨٤/١٩٨٣. ودفعت هذه الموارد الضخمة من النقد الأجنبي الحكومة إلى تبني إصلاحات لتوحيد سعر الصرف. وهدفت هذه الإصلاحات إلى تعبئة موارد التحويلات من هذه البلدان بعد أن فشلت في جذب المزيد من الاستثمارات من اقتصادات فائض النفط في المنطقة العربية. ومع ذلك، لم تنجح هذه الجهود إلى حد كبير واستمر المواطنون السودانيون في إرسال الجزء الأكبر من تحويلاتهم من خلال سوق الصرف الأجنبي الموازي، حيث وفر لهم سعر صرف أفضل (البدوي، ١٩٩٢م).

فشل مسعى السودان للإصلاح الاقتصادي فشلاً ذريعًا لثلاثة أسباب عامة. أولاً، كانت الإصلاحات السودانية محفوفة بالمشاكل المفاهيمية والترتيبية والتصميمية مثلها مثل العديد من برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي والتكيف الهيكلي التي قام بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبكراً. ولم تُعر قضايا التشاور الأوسع مع أصحاب المصلحة والملكية وبناء القدرات اي اهتمام ولم تكن أبدًا محل تقدير، انظر (علي، ١٩٨٥م). ثانياً، افتقرت الحكومة السودانية إلى الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات والرؤية التنموية الواسعة لتوجيهها. وكان العامل الثالث والأكثر أهمية هو تفكك الحكومة الإقليمية في الجنوب بسبب الفساد والاقتتال الداخلي داخل الجنوب بين المجموعات القبلية. وأدى هذا

الوضع المتدهور الذي بدأ في وقت مبكر من عام ١٩٧٨م في النهاية إلى تجدد الحرب الأهلية في عام ١٩٨٣م.

إن السؤال المهم الذي يجب طرحه في هذا المنعطف بالنظر إلى الفشل الواضح للإصلاحات هو: لماذا استمر الإقراض لأغراض التكييف طوال المسيرة وحتى انهيار نظام مايو في أبريل ١٩٨٥م مما تسبب في أن ترث البلاد أحد أعلى أعباء الديون الخارجية في إفريقيا؟ إن الاجابة على هذا السؤال مهمة من منظور الاقتصاد السياسي. وتبدو الإجابة بسيطة إلى حد ما وفقًا للعديد من المحللين. فإن العامل الأساسي هو أن السودان في ظل نظام مايو كان حليفًا رئيسًا للغرب في سياسات الحرب الباردة في القرن الأفريقي والشرق الأوسط (براون، ١٩٩٢م). ويبدو أن الاعتبارات السياسية وليس الاقتصادية كانت الدافع الرئيسي وراء الالتزام بدعم برنامج الإصلاح الفاشل لنظام مايو.

أدت انتفاضة شعبية في أبريل ١٩٨٤م تمت بقيادة النقابات المهنية والأحزاب السياسية إلى انهيار نظام مايو عندما حول الجيش ولاءه للجماهير الثائرة. وتولت الديمقراطية المدنية المنتخبة الثالثة السلطة بعد سنة حكم فيها نظام انتقالي عسكري-مدني. وورثت الديمقراطية الثالثة أيضًا، وبالإضافة إلى حرب أهلية عنيفة، اقتصادًا شديد التأزم. أُضعفت الحكومة المنتخبة ديمقراطياً بسبب طبيعة تكوينها القائمة على تحالف حزبي ضعيف ومنقسّم، ونقابات مهنية غير متعاونة، وجيش لا يزال عدوانيًا. لذلك، منع غياب الإجماع السياسي النظام الديمقراطي من التراجع عن الإرث الاقتصادي الموروث عن السنوات الست عشرة الماضية لنظام النميري. وبالتالي استمر الاقتصاد في الانزلاق. وبلغ التضخم أكثر من ٤٠٪ بسبب استمرار اللجوء إلى التمويل التضخمي على الرغم من الارتفاع الكبير في المساعدات الخارجية بنحو ٧ دولارات للفرد.

وضع الانقلاب العسكري في يونيو ١٩٨٩م حداً للديمقراطية الثالثة التي لم تدم طويلاً في السودان. واستخدمت «الجبهة الإسلامية» هذه المرة الجيش كواجهة ونجحت في تثبيت نظام الإنقاذ «الأيديولوجي» الذي لا يزال في السلطة حتى الوقت الحاضر[١]. وجلبت هذه الحقبة إلى السودان تغييرات كبيرة جذرية لدرجة أنه لا يمكن إحداثها إلا من خلال نظام استبدادي حازم وأيديولوجي وقاس. ولم يدخر النظام وقتًا في استخدام أدوات الدولة ولم تعقه أي من التقاليد المعروفة في تحقيق أهدافه المتمثلة في التمسك بالسلطة. وتضمنت أهداف النظام تطهير الخدمة المدنية والشرطة وخاصة الجيش من العناصر غير الإسلامية، بالإضافة إلى خلق طبقة جديدة من رواد الأعمال بإعادة التوزيع الواسع النطاق للثروة لصالح الموالين للحزب؛ واستخدام السياسة المالية والنقدية بما في ذلك ضريبة التضخم لتعبئة الموارد المحلية لتنفيذ الأجندة السياسية للحزب؛ وإنشاء اقتصاد قوي وجيش ودولة يمكن أن تنهي الحرب الأهلية في الجنوب بفرض هزيمة عسكرية على المتمردين.

كان لا بد على النظام أن يتعامل مع رد الفعل الفوري للمجتمع الدولي في تحقيق أهدافه، إذ خُفضت على الفور المساعدات الخارجية بنسبة ٥٠٪ تقريبًا أي حوالي ٢٤ دولارًا للفرد (الجدول ١٧). علاوة على ذلك، تم تعليق جميع عمليات التكييف الهيكلي للاقتصاد وإقراض المشاريع من قبل مؤسسات التمويل الدولية. وكانت استجابة السياسة من قبل النظام هي اللجوء إلى التمويل التضخمي والذي أدى بدوره إلى فرض ضريبة تضخم هائلة بنسبة ١٤٪. وكانت عائدات الحكومة أقل بكثير (عند ٥,٤٪) نظرًا لأن معدل التضخم بلغ أكثر من ١٠٠٪ على الرغم من النمو الهائل في عرض النقود. وهذا يشير إلى أن السلطات كانت مصممة على استخدام التمويل التضخمي رغم عدم كفاءته الواضحة

١ توضيح من فريق الترجمة: نُشرت هذه الورقة في العام ٢٠٠٤، وبالتالي فأحداث ثورة ديسمبر ٢٠١٨ غير مأخوذة في الاعتبار.

مع معدلات التضخم المرتفعة. وانقلب التعمق المالي في هذه الفترة أيضًا حيث أحجم الفاعلين الاقتصاديين عن الاحتفاظ بالودائع المصرفية. وانخفض المخزون من النقد الضيق (كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) من ٢١٪ في ١٩٨٥-١٩٨٩م إلى ١٤٪ في ١٩٩٠-١٩٩٤م. وساهم القرار المفاجئ المعلن بتغيير العملة في عام ١٩٩١م في فقدان الثقة ورأس مال البنوك.

استخدمت الدولة بطبيعة الحال جزء كبير من الموارد المخصصة لتمويل تعزيز المجهود الحربي وكذلك المتطلبات الأمنية للنظام. وتشير الأدلة الموثقة إلى أن عمليات تحويل ضخمة حدثت لخدمة المصالح الاقتصادية للحزب الحاكم والقطاع الخاص «الجديد» والمؤسسات الحكومية الإقليمية المتضخمة. وتمكن النظام من خفض التضخم بشكل حاد إلى حوالي ٥٦٪ خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩م بعد السنوات الخمس الأولى من الفوضى وعدم الاستقرار (من حيث السياسات الاقتصادية والسياسية). ومن الواضح أن معدل التضخم لا يزال مرتفعاً لكنه يقارب نصف معدل ١٩٩٠-١٩٩٤م. وقد تجلى ذلك في انخفاض النمو النقدي إلى ٤٩٪ مما أدى إلى خفض ضريبة التضخم إلى ما يزيد قليلاً عن ٤٪. ومع ذلك انخفضت عائدات السندات الحكومية بشكل أكبر إلى حوالي ٢,٣٪، أي ما يقرب من ثلث حصة الإيرادات التي حققتها الإدارة المدنية الأخيرة. وكان العامل الرئيسي وراء انهيار التمويل التضخمي هو في الواقع عدم التدخل المالي مما أدى إلى انخفاض النسبة النقدية من ١٤ ٪ في الفترة السابقة إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق بنسبة ٧ ٪ وهو ما يمثل فقط ثلث النسبة النقدية لدى النظام المدني الماضي. وكان على النظام مواجهة حدود التمويل النقدي المفترس. علاوة على ذلك، انخفضت المساعدات إلى ٧ دولارات فقط للفرد أي ما يقرب من سدس المستوى في فترة الديمقراطية الثالثة نتيجة لفرض عقوبات رسمية من قبل الدول الغربية. استطاع النظام في هذه الفترة على جني ثمار مبادرة استراتيجية كبرى في شكل استغلال تجاري للنفط بعد ابرام الاتفاقيات الاقتصادية الاستراتيجية مع الصين وماليزيا وغيرها من شركات اخرى أصغر، وتضمنت الاتفاقيات كذلك بناء بنية تحتية ضخمة لدعم صناعة النفط.

جلب هذان التطوران استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة إلى السودان وفي رأينا هما العاملان الرئيسيان وراء تحول النمو في هذه الفترة (بمعدل نصيب للفرد يبلغ حوالي ٣٪ سنويًا). علاوة على ذلك، بدأ النظام أيضًا في تغيير استراتيجيته الحربية، وشارك بنشاط في مبادرات السلام لإنهاء الحرب الأهلية. وفي هذا الصدد شرع النظام أيضًا في عملية محسوبة من الانفتاح السياسي والمحاولات الحثيثة لرأب الصدع مع المجتمع الإنمائي الدولي.

لا يوجد دليل يشير إلى تخلي النظام عن أهدافه الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الرغم من التقدم المحرز على الجبهتين الاقتصادية والسياسية. ويبدو أن الافتقار إلى الشفافية في عملية الموازنة خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد النفطية واستمرار سيطرة الحزب الحاكم على جهاز الدولة يشير إلى أن الدولة لا تزال «مخصخصة»، ولكن بأدوات مختلفة. السؤال الرئيسي الذي يجب طرحه في الختام: هل يمكن الحفاظ على النمو في ظل الانقسامات السياسية العميقة، بما في ذلك الحرب الأهلية والدولة الجائرة السائدة على الرغم من احتمالات ارتفاع عائدات النفط؟

٧. الأسواق والنمو

يركز تحليلنا للعلاقة بين الأسواق والنمو على سوق المواد الغذائية وسوق العمل وسوق الصرف الأجنبي. يُعنى سوق المواد الغذائية إلى حد كبير بالحبوب والماشية. بينما ينظر النقاش حول سوق العمل إلى الاختلافات بين الأسواق الريفية والحضرية، وكذلك حصص المكونات المختلفة من سوق العمل الكلي. يتتبع النظر في سوق الصرف الأجنبي

فترات الصعود والهبوط في سعر الصرف وتأثيرها على هروب رأس المال بجانب قضايا أخرى.

٧,١ سوق المواد الغذائية

شهد السودان مجاعة في ١٩٨٤/١٩٨٥م وكان سببها المباشر هو الجفاف الكبير الذي أدى إلى انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي. وأخضعت دراسة دقيقة أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI؛ Teklu، von Braun and Zaki، ١٩٩١) في مجاعة ٨٤/١٩٨٥ باستخدام بيانات مسح من غرب السودان بالإضافة إلى بيانات مجمعة على مستوى الدولة. وتتعلق بعض نتائج هذه الدراسة بسوق الغذاء في السودان. وفقاً للدراسة، فقد انخفضت مستويات هطول الأمطار في الفترة ١٩٦٠-١٩٨٦م وازدادت التقلبات من عام لآخر. وأدت هذه التقلبات المناخية إلى نمو منخفض في إنتاج الحبوب، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التأثيرات قصيرة المدى على الغلال. وتُظهر الدراسة أن انخفاض معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة ١٠٪ عن المستوى المتوسط يؤدي إلى انخفاض بنسبة ٥٪ في إنتاج الحبوب وانخفاض بنسبة ٣,٧٪ في الغلة على مستوى الدولة. تتأثر الذرة الرفيعة باعتبارها الغذاء الأساسي للبلاد بالمطر أكثر من الدخن وهو العنصر الأساسي في بعض أجزاء غرب السودان. وقدرت مرونة المحصول للأمطار بـ ٠,٧٣ للذرة الرفيعة و٠,٣ للدخن.

تُظهر الدراسة أن أسواق الحبوب في السودان ضعيفة للغاية ومستجيبة للغاية للتغيرات في الإنتاج. وارتفعت الأسعار الحقيقية للحبوب أكثر من ثلاث مرات في ٨٤/١٩٨٥ مقارنة بعام ٨٣/١٩٨٢. وأدى انخفاض الإنتاج بنسبة ١٠٪ إلى زيادة بنسبة ٢٦٪ في الأسعار الحقيقية للحبوب في نفس العام في ظل ظروف التجارة وهيكل السوق السائدة آنذاك. وبالمثل أدى انخفاض المخزونات بنسبة ١٠٪ إلى زيادة الأسعار بنسبة ٨٪.
قدرت دراسة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية لمزيد من استكشاف خصائص سوق الغذاء نموذج حركة الأسعار بالشكل التالي، حيث تكون المتغيرات ذات الصلة في اللوغاريتمات:

$$Pit = \alpha i\ P\ it\text{-}1 + \beta i\ (Rt - Rt\text{-}1) + \theta i\ R\ t\text{-}1 + \varphi i\ D85 + \gamma\ X + \varepsilon it$$

حيث P هو سعر الجملة الشهري في سوق معين عند نقطة زمنية معينة؛ R هو سعر الجملة الشهري في سوق مرجعي؛ D هو متغير وهمي لعام ٨٤/١٩٨٥ يأخذ قيمة واحد إذا كان الشهر ينتمي إلى ٨٤/١٩٨٥ والصفر بخلاف ذلك؛ وX هو ناقل لعوامل السوق المحلية المحددة. في مثل هذه النماذج β يقيس التغير في الأسعار المحلية الناجم عن تغير الهامش الزمني في السوق المرجعي. تشير القيمة الإيجابية إلى أن أسعار السوق المحلية تتبع تحركات أسعار السوق المرجعية، مما يعني أن المتداولين المحليين يراقبون التغيرات في الأسواق المرجعية ويعدلون وفقًا لذلك. من المفترض أن تستوعب المعامل θ تأثير مستوى سعر السوق المرجعي على الأسعار المحلية. تم توضيح ملخص النتائج في الجدول ١٨، حيث الأرقام بين قوسين هي قيم t-values.

الجدول ١٨: تدفق المعلومات في سوق المواد الغذائية: مؤشر الارتباط بالأسواق (IMC)

السلعة	السوق المناطقي	السوق المركزي	α	B	θ	IMC: (α/θ)
الذرة الرفيعة	الابيض	القضارف	(5.0) 0.55	(18.5) 1.08	(3.6) 0.45	1.22
الماشية	الابيض	ام درمان	(8.2) 0.72	(12.1) 0.78	(2.3) 0.24	2.98
الماشية	نيالا	ام درمان	(8.6) 0.75	(8.1) 0.73	(1.7) 0.20	3.68
الماشية	نيالا	الابيض	(3.8) 0.43	(12.8) 0.95	(4.5) 0.60	0.71

المصدر: (Teklu et al. (1991: 75 –6, tables 44 and 45.

تشير الدلالة الإحصائية للمعاملات β وθ وفقًا لتفسير هذه النتائج إلى أن أسواق السلع ليست مجزأة. وتشير معدلات الذرة الرفيعة والماشية المرتفعة نسبيًا إلى أن الأسواق الإقليمية في الجزء الغربي من البلاد لديها تكامل قوي طويل المدى مع الأسواق الرئيسية في المناطق الوسطى والشرقية من البلاد. وهذا يعني أن التجار لديهم شبكة معلومات تعمل بشكل جيد لمراقبة تطورات الأسعار في الأجزاء المختلفة من البلاد. ومع ذلك ليس هناك ارتباط قوي مكمل مع تدفق المعلومات على المدى القصير.

يتم تعريف نسبة معامل السوق المحلي، α ، إلى معامل السوق المرجعي ، θ ، على أنها مؤشر اتصال السوق (أي IMC = α / θ). ويشير IMC الأكبر من الوحدة إلى ضعف الاتصالات عبر الأسواق. ويعني ضعف الارتباط بين الأسواق أن المساهمات النسبية لتاريخ الأسعار المحلية هي العوامل الأساسية في المستوى الحالي للأسعار المحلية. وتحصل تجزئة السوق عندما θ تقترب من الصفر. وتعني مؤشر اتصال السوق أقل من الوحدة درجة عالية من الاتصال بالسوق. وبالنسبة للذرة الرفيعة فانه يتم مقارنة السوق الإقليمي للأبيض غربًا بالسوق المركزي للقضارف في الشرق. ووُجد أن مؤشر اتصال السوق هو١,٢٢. وهناك سوقان إقليميان للماشية في الغرب هما الأبيض ونيالا تتم مقارنتهما بسوقين مركزيتين في أم درمان والأبيض. إن روابط أسواق الماشية بها مؤشر اتصال السوق IMC زائدة عن الوحدة باستثناء ارتباط ماشية نيالا والأبيض والتي تُظهر ارتباطًا عاليًا نسبيًا مع IMC مؤشر اتصال السوق قدره ٠,٧، مما يشير إلى ضعف الاتصال. ويكمن التفسير الرئيسي لضعف الاتصال بالسوق في سوق المواد الغذائية في المسافة بين الأسواق. وتقع نيالا على بعد حوالي ١٤٠٠ كيلومتر من أم درمان وتقطع الماشية ٩٥٪ من مسافة الرحلة التي تستغرق حوالي شهرين خلال موسم الأمطار.

وتشير الدراسة على أن الأسواق «تعمل على ما يبدو وتنقل إشارات الأسعار عبر المناطق. إن الاتصالات الضعيفة بالأسواق تمنع الأسواق من المقاصة بسبب ارتفاع تكاليف معاملات السوق على الرغم من وجود مثل هذه العلاقات السعرية الإقليمية طويلة الأجل والتي لا تتأثر في فترات النقص الحاد في الإنتاج. ويمثل النقل وحده في المتوسط ١٠-١٥ في المائة من سعر المستهلك «(تيكلو وآخرون ، ١٩٩١: ٧٦). ويتضح أيضًا أن مكونات التكلفة الرئيسية الأخرى تشمل التخزين وأقساط التكلفة المرتبطة بفقدان الوزن، والتي تمثل حوالي ٢٠-٤٠٪ من إجمالي تكاليف التسويق.

٧,٢ سوق العمل

نظرًا للهيكل المزدوج الموروث للاقتصاد، فربما لا يكون من المستغرب استمرار وجود سوق عمل مزدوج خلال الفترة منذ الاستقلال: سوق كبير إلى حد ما في القطاع الريفي التقليدي وسوق حضري حديث صغير ولكنه مستمر في النمو. يُنظر إلى سوق العمل الريفي على أنه تنافسي إلى حد كبير أو مرن مع العمل الحر باعتباره الشكل المهيمن للتوظيف. بينما بدأ سوق العمل الحضري كسوق محمي ولكنه شهد مرونة متزايدة منذ أواخر السبعينيات.

إن المعلومات التفصيلية الأخيرة عن سوق العمل لعام ١٩٩٦م متاحة من مسح الهجرة والقوى العاملة (وزارة القوى العاملة، ١٩٩٦م). وتشير المعلومات إلى أن سوق العمل في الريف يمثل ٦٩٪ من إجمالي القوى العاملة ممن هم في سن العاشرة وما فوق ويعمل به حوالي ٧١٪. أما من حيث التكوين النوعي للقوى العاملة، فقد وجد أن الذكور يشكلون ٦٩٪ من إجمالي القوى العاملة: ٧٥٪ من الذكور في القطاع الحضري؛ و٦٥,٧٪ في القطاع الريفي. وتعني النتيجة أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي أعلى في المناطق الريفية وهي نتيجة متوقعة بالنظر إلى الطبيعة الزراعية للاقتصاد ومرحلة تطوره.

إحدى السمات الرئيسية للقوى العاملة هي تحصيلها التعليمي المنخفض: حوالي ٤٣٪ ليسوا متعلمين (١٣,٤٪ للقطاع الحضري و ٥٦٪ للقطاع الريفي) ؛ ١٩,٥٪ يستطيعون القراءة والكتابة (١٣,٧٪ للقطاع الحضري و ٢٢٪ للقطاع الريفي - ١١,٨٪ تعليم ابتدائي (١٤٪ للقطاع الحضري و ١٠,٨٪ للقطاع الريفي) ؛ ١٢,٨٪ أكملوا تعليمهم الثانوي (٢٩,٨٪ بالنسبة للقطاع الحضري و ٥,٣٪ للقطاع الريفي) ؛ و ٥,٣٪ حصلوا على تعليم جامعي وعالي (١٥,٦٪ للقطاع الحضري و ٠,٧٪ للقطاع الريفي) وكانت المستويات التعليمية للقوى العاملة المستخدمة مطابقة تقريبًا لتلك من إجمالي القوى العاملة. هناك اختلافات كبيرة بين الجنسين في المستويات التعليمية للقوى العاملة (والقوى العاملة المستخدمة) كما هو متوقع في دولة نامية مثل السودان. ودون الخوض في التفاصيل، يكفي أن نلاحظ أن القوى العاملة المشتغلة ٣٤,٩٪ من الذكور غير متعلمين مقابل ٦٥,٩٪ للإناث.

كان توزيع العمالة الموظفة بالإضافة إلى أولئك الذين لديهم خبرة سابقة في سوق العمل ولكنهم كانوا عاطلين عن العمل وقت إجراء المسح (حوالي ٩٠٪ من القوى العاملة) على قطاعات الإنتاج التقليدية الثلاثة هو ٥٥,٣٪ من العمالة، إذ يمثل قطاع الخدمات ٣٨,٧٪ والقطاع الثانوي ٦٪ فقط. ويستحوذ القطاع الحضري على ٨٢,٩٪ من العمالة في القطاع الجامعي، مع ١٢,٣٪ في القطاع الثانوي و٤,٨٪ في القطاع الأولي. وعلى النقيض من ذلك، فإن ٧٦,٦٪ من العمالة الريفية يمثلها القطاع الأولي، و ٢٠٪ في القطاع الجامعي و٣,٤٪ فقط في القطاع الثانوي.

واستحوذ القطاع الخاص على ٧٥٪ من العمالة، والقطاع الحكومي ١٧,٤٪، وقطاع الأعمال العام ٣,١٪، والباقي يعملون في القطاعات التعاونية وغيرها من القطاعات غير المحددة. ويتبع نمط التوظيف في القطاع الحضري عن كثب] هذه[الصورة العامة -وإن كانت بحصص مختلفة- التي تعكس أهمية التوظيف في القطاع الحكومي. واستحوذ القطاع الخاص في المناطق الحضرية على ٥٢,٣٪ من العمالة الحضرية ويمثل القطاع الحكومي فيها ٣٩,٢٪ وقطاع الأعمال العام ٤,٥٪. وفي المقابل استحوذ القطاع الخاص في المناطق الريفية على ٨٤,٦٪ من إجمالي العمالة في حين استحوذ القطاع الحكومي على ٨,٢٪ وقطاع الأعمال العام ٢,٦٪ من إجمالي العمالة. ويتوافق هذا النمط من العمالة في القطاع الريفي مع التصور العام لسوق العمل الريفي على أنه أكثر مرونة أو تنافسية مقارنة بسوق العمل الحضري.

وترتبط هذه السمة في سوق العمل بتوزيع العمالة المشتغلة وفقاً لمدة عقود العمل. ووفقًا لنتائج المسح، فإن ٤٢,٥٪ من العاملين لديهم عمل دائم والتوظيف الموسمي بنسبة ٤٨,٣٪ والعمالة العرضية والمؤقتة بنسبة ١٠٪ و١,٢٪ على التوالي. واستحوذت العمالة الدائمة في سوق العمل الحضري على ٨٠,٢٪ من العمالة مع العمالة العرضية بحوالي ١٣٪ بينما شكلت العمالة الموسمية والمؤقتة ٥,٥٪ و١,٢٪ من العمالة الحضرية على التوالي. وبالمقابل استحوذت العمالة الدائمة في سوق العمل الريفي على ٢٦,٧٪ بينما شكلت العمالة الموسمية ٦٣,٥٪ والعمالة المؤقتة والمؤقتة ٨,٧٪ و١,١٪ على التوالي. ومرة أخرى يؤكد تصور سوق العمل الريفي أنه أكثر مرونة نسبيًا من سوق العمل الحضري.

بالنسبة للميزة الأخرى المهمة لسوق العمل فقد وُجد أن ٨٤,١ ٪ من العمالة تعمل في مؤسسات صغيرة الحجم للغاية (تُعرف بأنها توظف ما بين ١ و٩ عمال). وبلغت نسبة العمالة في المؤسسات الصغيرة (١٠-٢٩ عاملاً) ٧,٨٪، وفي المؤسسات المتوسطة (٣٠-٤٩ عاملاً) ١,٢٪ وفي المؤسسات الكبيرة (التي توظف ٥٠ عاملاً فأكثر) ٧٪ من الإجمالي. واستحوذت الشركات الصغيرة جدًا في المناطق الحضرية على ٦٥,٨٪ من القوى العاملة الحضرية، بينما استحوذت الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على ١٥,٢٪ و٣,٢٪ و١٥,٨٪ على التوالي. واستخدمت الشركات الصغيرة جدًا ٩١,٨٪ من القوى العاملة في الريف، وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ٤,٥٪ و٠,٤٪ و٣,٣٪، على التوالي وذلك في المناطق الريفية.

أظهرت نتائج المسح أن ٣٥,٨٪ فقط من إجمالي العاملين يعملون مقابل الأجر. ويمثل العاملون بأجر في القطاع الحضري ٧١,٩٪ من القوى العاملة الحضرية المشتغلة، بينما يمثل العاملون في القطاع الريفي ١٩,٥٪ من القوى العاملة الريفية العاملة. وبالتالي يبدو أن العمل المأجور محدود مما يعني حجمًا صغيرًا لسوق العمل بمعناه المعروف. يمكن إظهار أن متوسط الأجر الشهري باستخدام نتائج المسح، في عام ١٩٩٦م بلغ ٢٦٣٢٠ جنيهًا إسترلينيًا١ في القطاع الريفي (ما يعادل ١٩,٦ دولارًا أمريكيًا) و ٥٠,٠٢٤ جنيهًا إسترلينيًا في القطاع الحضري (ما يعادل ٣٧,٣ دولارًا أمريكيًا) مما يعني ضمناً أن]نسبة[التفاوت في الأجور بين المناطق الحضرية والريفية ١,٩ في الشهر.

ومن الجدير بالإشارة هنا أن متوسط معدل الأجور في القطاع الريفي كان أقل من خط الفقر الدولي البالغ ٣٠ دولارًا أمريكيًا للفرد في الشهر، بينما متوسط معدل الأجور في المناطق الحضرية أعلى قليلاً من مؤشر الفقر. وهناك شواهد تبين أن هذه التقديرات معقولة مقارنة بمعدلات الأجور في القطاع الحكومي عام ١٩٩٦. وبالتالي فإن أعلى أجر شهري في القطاع الحكومي كان ٧٠،٥٧٥ جنيه إسترليني (ما يعادل ٥٢,٦ دولار أمريكي) بعد الأخذ بعين الاعتبار جميع أنواع البدلات بحسب وزارة المالية والاقتصاد الوطني (١٩٩٦م: ٣٦-٧)، بينما بلغ أدنى أجر شهري ١٣،٣٣٠ جنيه إسترليني (ما يعادل ٨,١ دولار أمريكي). وهناك أيضًا أدلة على أن الأجور الحقيقية قد انخفضت بمرور الوقت.

كان من المتوقع أن يحقق سوق العمل معدل بطالة طبيعي يبلغ حوالي ٥٪ من العمالة مع انخفاض الأجور الحقيقية والحجم المحدود لأسواق العمل. وارتفع معدل البطالة من حوالي ٥,٥٪ عام ١٩٧٣م إلى ١٦,٦٪ عام ١٩٩٦ مسجلاً معدل زيادة سنوي قدره ٥,٢٪ بحسب وزارة العمل (١٩٩٦م: xiii). وترد تفاصيل معدل البطالة لعام ١٩٩٦م حسب مستوى التعليم في الجدول ١٩.

الجدول ١٩: معدلات البطالة لعام ١٩٩٦م حسب مستوى التعليم وسوق العمل (٪)

المستوى التعليمي	الحضر	الريف	المجموع
بدون تعليم	18.9	14.1	14.6
القراءة والكتابة	19.1	16.0	16.6
الابتدائي	19.7	19.3	19.4
المتوسط	23.0	18.1	20.6
الثانوي	17.6	15.1	16.9
جامعي فأعلى	21.8	7.5	22.6
المجموع	19.6	15.3	16.6

المصدر: جُمعت من وزارة القوى العاملة (١٩٩٦: ٤٨-٥٢، الجدول ٨).

١ يبدو أن الجنيه الإسترليني المشار إليه في الورقة الأصلية ليس هو الجنيه الإسترليني المتداول اليوم.

يتضح من الجدول أن معدل البطالة في القطاع الريفي أقل من معدل البطالة في القطاع الحضري ولكنه لا يزال مرتفعًا نسبيًا. ويوضح الجدول اتجاه معدل البطالة إلى الزيادة مع مستوى التعليم على الرغم من أن نمط الزيادة غير موحد. يسجل أعلى معدل للبطالة للمستوى المتوسط من التعليم في القطاع الحضري ويحتل المستوى الجامعي المرتبة الثانية بينما هناك اتجاه واضح لارتفاع معدل البطالة حتى المستوى الابتدائي ثم الانخفاض في القطاع الريفي. ويعكس سلوك معدل البطالة الإجمالي سلوك القطاع الحضري.

يمكن اعتبار ارتفاع معدل البطالة بمعدل ٥,٢٪ سنويًا خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٦ بمثابة فشل في عملية النمو لتوليد فرص عمل كافية. وتم الرد على الأزمة الاقتصادية الناشئة في ذلك الوقت من قبل الأفراد على شكل هجرة إلى الدول المنتجة للنفط في الخليج، حيث بدأت هذه البلدان في برامج تنموية طموحة نتيجة للزيادة الأولى في أسعار النفط مما أدى إلى إنشاء سوق عمل إقليمي تدفقت إليه العمالة من جميع أنحاء العالم. ولم يتم الإفصاح عن أرقام دقيقة للمواطنين السودانيين العاملين في الخارج (SNWA) في الدراسات ذات الصلة أو المصادر الرسمية، ولكن اجريت عدد من دراسات المسح الميداني في ذلك الوقت وتم استخدام بيانات متسلسلة زمنية قابلة للتصديق إلى حد ما ومتسقة. يزعم براون (١٩٩٢: ٢٢٧) وآخرون وفقًا لهذه التقديرات أن عدد المهاجرين ارتفع من حوالي ١٨٥,٠٠٠ في عام ١٩٧٨ إلى حوالي ٣٥٠,٠٠٠ في عام ١٩٨٤م واستقر بعد ذلك. كما هو متوقع فقد كانت عملية الهجرة هذه انتقائية للغاية من حيث المستويات التعليمية ومستويات المهارة والفئات العمرية.

أظهرت مقارنة السودانيين العاملين بالخارج، على سبيل المثال في عام ١٩٨٣م مع العمل من حيث المهارات أن ٠,٤٪ من السودانيين العاملين بالخارج كانوا إداريين مدربين تدريباً عالياً مقارنة بـ ٠,٢٪ للقوى العاملة؛ ٩٪ مهنيون مقابل ٣٪؛ ٧٪ كتبة مقابل ٢,٤٪ و٤,٣٪ عمال غير مهرة مقابل ١١,٩٪. من حيث المستوى التعليمي، وكان ١٦,٦٪ فقط من السودانيين العاملين بالخارج أميين مقارنة بـ ٦٨٪ من قوة العمل. ٣٢,٤٪ أنهوا دراستهم الابتدائية مقابل ٦٪؛ ١٧٪ حصلوا على تعليم متوسط مقابل ٢,١٪ فقط؛ و٢٦٪ كان لديهم مؤهلات ثانوية فأعلى مقارنة بـ٤,٨٪ في القوى العاملة. وبالفعل، وتم الإفصاح رسميًا في عام ١٩٨٣م أنه من أصل ٥,٨١٥ طبيبًا، غادر ٢,٢٥٤ طبيبًا البلاد (بنسبة ٣٩٪). و وهاجر من بين المهندسين ٩٥٠ من أصل ٢٦٤٠ (بنسبة ٣٦٪)، ومن بين المعلمين المدربين اختار ٩٦٥ من أصل ١٦٦٥ الهجرة (بنسبة ٥٨٪)[1].

٧,٣ سوق الصرف الأجنبي

ترتبط هجرة السودانيين منذ منتصف السبعينيات، والتي حدثت استجابة لتفاعلات سوق العمل المحلي، ارتباطًا وثيقًا بالتطورات في سوق الصرف الأجنبي. قبل أن نقوم باستكشاف الصلة بين السوقين، من المهم أن نذكر أن اقتصاد السودان كان مثله ومثل العديد من البلدان الأفريقية يعمل في ظل نظام رقابة صارم على النقد الأجنبي في الفترة من الاستقلال وحتى عام ١٩٧٩م. وكان بنك السودان الذي أنشئ في عام ١٩٨٤م هو البنك المركزي للبلاد والجهة الوحيدة المخولة بالتعامل في النقد الأجنبي. وكان النظام يعمل مع تعديلات طفيفة فقط عندما تم إلغاء ضوابط النقد الأجنبي حتى عام ١٩٧٩م.

شهد نظام مراقبة الصرف بعض التعديلات استجابةً للهجرة للعمل في دول الخليج بما في ذلك تقديم سعر صرف

١ للحصول على نتائج مماثلة قائمة على المسح انظر (Galaledin ،١٩٨٧) و (Choucri :١٩٨٥) من بين اخرين.

محفز للتحويلات من المواطنين السودانيين العاملين في الخارج (SNWA) ونظام استيراد صفري يسمح بإصدار تراخيص الاستيراد دون تقديم موارد النقد الأجنبي من المصادر الرسمية. اقترض المستوردون بموجب نظام القيمة الصفرية متطلباتهم من النقد الأجنبي من العاملين بالخارج مقابل وعد بدفع ما يعادله بسعر صرف متفق عليه بالجنيه السوداني. وتم تخفيض قيمة الصرف الرسمي في ٨ يونيو ١٩٧٨م من ٠,٣٦ جنيه إسترليني / دولار أمريكي إلى ٠,٤ جنيه إسترليني / دولار أمريكي وخُفض سعر الصرف الفعلي المطبق على جميع المعاملات باستثناء القطن من ٠,٤ جنيه إسترليني / دولار أمريكي إلى جنيه استرليني ٠,٥ / دولار أمريكي. وتم الإبقاء على معدل الحوافز للتحويلات عند ٠,٥٧ جنيه إسترليني / دولار أمريكي.

ألغيت ضوابط الصرف الأجنبي ونظام القيمة الصفرية في سبتمبر ١٩٧٩م وسمح باحتفاظ السودانيين بالعملات الأجنبية والتعامل بها. وتم إنشاء نظام سعر صرف مزدوج بسعر رسمي (تم تخفيض قيمته الآن من ٠,٤ جنيهات إسترلينية / دولار أمريكي إلى ٠,٥ جنيهات إسترلينية / دولار أمريكي) وسعر مواز (٠,٨ جنيهات إسترلينية / دولار أمريكي) ليتم تطبيقه على قائمة مختارة من البضائع المستوردة. تم حشد موارد النقد الأجنبي في السوق الموازية من السوق السوداء. زادت سياسة نقل البضائع المستوردة من مساحة السوق الموازية مقارنة بالسوق الرسمية. وبحلول عام ١٩٨٠م، وُجهت حوالي ٦٠٪ من إجمالي الواردات عبر السوق الموازية. وفي ١٥ يوليو ١٩٨١م أُنشئ سوق صرف أجنبي حر وتم الترخيص لمتعاملي الصرف الأجنبي في السوق السوداء. وتم توحيد أسعار الصرف الرسمية والموازية عند ٠,٩ جنيه إسترليني / دولار أمريكي بحلول ١٩ نوفمبر ١٩٧٩م. يمكن إيجاد وصف تفصيلي للمراحل المختلفة لتطور السوق السوداء بالإضافة إلى تحليل المحددات الرئيسية لعلاوة السوق السوداء لدى البدوي (١٩٩٢) ، ومن المهم ملاحظة انخفاض سعر الصرف من حوالي ٠,٣٥ جنيه إسترليني / دولار أمريكي في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٧ إلى ٢,٥٢٥,٥ جنيه إسترليني / دولار أمريكي في عام ١٩٩٩ بسبب السوق السوداء من جهة والضعف الهيكلي للاقتصاد من جهة أخرى. وفقًا لقاعدة بيانات GDN، تقلبت علاوة السوق السوداء والتي بلغت حوالي ٢٠٪ في عام ١٩٦٠م، وتذبذبت في اتجاه متزايد لتصل إلى حد أقصى قدره ٩١٥,٤٪ في عام ١٩٩٠م ثم تنخفض بعد ذلك إلى ما يقرب من الصفر في عام ١٩٩٩م.[1]

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الموارد المتاحة للسوق السوداء في النقد الأجنبي تعتمد على إمكانات التوفير للسودانيين العاملين بالخارج. تباينت تقديرات إمكانات الادخار في الدراسات. قُدرت اعداد السودانيين العاملين بالخارج بحوالي ربع مليون عامل، وكان متوسط إجمالي ما يجنيه السودانيين العاملين بالخارج في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٧م في حدود ٢,٥-٣ مليار دولار أمريكي سنويًا مع متوسط نسبة ادخار تقدر ب ٦٠٪ من إجمالي الدخل. وهذا يعني أن التحويلات المحتملة تتراوح بين ١,٥ - ١,٨ مليار دولار أمريكي في السنة. تشير التقديرات إلى أن التحويلات النقدية الفعلية المتدفقة إلى البلاد في عام ٨٤/١٩٨٣ بلغت ١,٦٤ مليار دولار أمريكي. وبلغ توزيع الحوالات حسب القنوات المستخدمة ما نسبته ٧٦٪ عبر قنوات غير رسمية (بما في ذلك تحويلات الحقائب، ٤٩٪؛ الأصدقاء والأقارب ، ٢٣٪ ؛ الوكلاء ، ٤٪) ، فيما جاءت نسبة ٢٤٪ المتبقية من التحويلات الواردة من القنوات الرسمية (١٥٪ عبر البنوك السودانية و ٩٪ عبر البنوك الأجنبية).

تم توضيح تقديرات الطلب على العملات الأجنبية في السوق السوداء في دراسة الحسين (١٩٨٦: ٢٥-٦). ووفقًا لهذه التقديرات، فإن نسبة كبيرة من التحويلات التي تم توفيرها من خلال السوق السوداء قد استخدمت لتمويل الواردات

١ يذكر البدوي (١٩٩٢: ٥٧ ، جدول ٩) متوسط أقساط التأمين في السوق السوداء بنسبة ٧١,٩٪ للفترة ١٩٧٠-١٩٧٣. ٧٧,٨٪ للفترة ١٩٧٤-١٩٧٧ ؛ ٧٧,٧٪ في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٧ ؛ و ٤٤٩,٣٪ للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠.

بخلاف الواردات الحكومية. واستخدام تحويلات السوق السوداء لتصدير رأس المال من قبل القطاع الخاص وكذلك البنوك التجارية ولتمويل الواردات الحكومية عندما يكون توافر العملات الأجنبية الرسمي أقل من المتطلبات الحكومية الإجمالية. وساهمت موارد السوق السوداء وفقًا لهذه التقديرات في تمويل حوالي ٥٥٪ من إجمالي الواردات خلال منتصف الثمانينيات.

قدم سلوك سعر الصرف في السوق السوداء حوافز وإشارات أسعار للفاعلين المعنيين في الاقتصاد للاستجابة بشكل مناسب بهروبهم برؤوس أموالهم. أورد براون (١٩٩٢: ٢٢٨-٩) والبدوي (١٩٩٢)، ضمن آخرين، تقديرات لهروب رأس المال للفترة ١٩٧٨-١٩٨٧. وقدَّر براون التحويلات غير الرسمية باستخدام إطار معدل للحسابات القومية أن حوالي ١١ مليار دولار غادرت الاقتصاد كصادرات رأسمالية خلال الفترة قيد الدراسة. «وهذا يعادل ١٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي المعدل للسودان في نفس الفترة. ويساوي تقريبًا الدين الخارجي الاقتصادي المتراكم والذي بلغ ١١,١ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٨٧»م. ويقدر البدوي (١٩٩٢: ٥٢، الجدول ٤) هروب رأس المال باستخدام منهجية مماثلة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٨ بمبلغ ١١,٩ مليار دولار أمريكي. ويتراوح هروب رأس المال السنوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لهذه النتائج من ٤,٥٪ عام ١٩٨٤م إلى أعلى مستوى قدره ٢١٪ عام ١٩٧٥م.

قدِّم بويس وديكومانا (Boyce and Ndikumana ٢٠٠١) تقديرات أحدث لهروب رأس المال في الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٦م والتي أجريت فيها تعديلات لأسعار الصرف وتلاعب بالفواتير والمعاملات التجارية وأرباح الفوائد. وأجريت التقديرات بالأسعار الحقيقية لعام ١٩٩٦م باستخدام إحصاءات التجارة لصندوق النقد الدولي. واحتل السودان المرتبة الرابعة وفقًا لنتائجهم من حيث متوسط هروب رأس المال السنوي غير المعدل بنحو ٥١٣ مليون دولار أمريكي (نيجيريا في المقدمة بمتوسط سنوي قدره ٢,٣ مليار دولار أمريكي تليها أنجولا ١,٥ مليار دولار أمريكي وساحل العاج ٦١٦ مليون دولار أمريكي). وقُدر السماح بالتلاعب التجاري في هروب رأس المال الحقيقي المتراكم في السودان بمبلغ ٦,٩٨ مليار دولار أمريكي وبلغ السماح بأرباح الفوائد المحسوبة ١١,٦١ مليار دولار أمريكي. ويُحسب متوسط هروب رأس المال السنوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على أنه ١,٦٪، في حين أن هروب رأس المال المتراكم مع أرباح الفوائد بلغ ١٦١٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ١٩٩٦م وهو ما يعادل ٤٢٨ دولارًا أمريكيًا للفرد لنفس العام (مقارنة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢٦٥ دولارًا أمريكيًا). وتم تسجيل مبالغ كبيرة نسبيًا من هروب رأس المال للسنوات ١٩٧٤م (٦٧٤ مليون دولار أمريكي)، و ١٩٧٩م (٥٤٥ مليون دولار أمريكي)، ١٩٨٤م (١,٤ مليار دولار أمريكي)، ١٩٨٧م(٥٩٩ مليون دولار أمريكي)، ١٩٨٩م (١,٢ مليار دولار أمريكي) و ١٩٩٠م (٨٤٦ مليون دولار).

٨. التعليم والنمو

يُقاس رصيد رأس المال البشري عادةً كما هو معروف بمتوسط عدد سنوات الدراسة لدى السكان. ويحسب هذا المقياس للسكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا. أما بالنسبة للبلدان النامية فمن المتعارف عليه أن مقياس السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا هو المؤشر المناسب لرأس المال البشري. نظرًا لمنهجية إنشاء المقياس من بيانات

التعداد او المسح1؛ فإن المقياس غير متاح بشكل عام للسنوات الحالية باستثناء ما يتم حسابه عبر التوقعات. وقدم بارو ولي (Barro and Lee ٢٠٠٠) أحدث التقديرات لرأس المال البشري ووضحت النتائج الخاصة بالسودان الجدول ٢٠.

الجدول ٢٠: الإنجازات التعليمية في السودان للسكان فوق سن ال ١٥ سنة: ١٩٦٠-٢٠٠٠م

العام	السكان فوق سن ١٥ (مليون)	تعداد السكان مع عدم التعليم ٪	السكان مع المستوى الاول للتعليم ٪	السكان مع المستوى المتوسط للتعليم ٪	السكان مع مستوى للتعليم فوق الثانوي ٪	متوسط سنوات التعليم
1960	6.2	87.5	10.9	1.5	0.1	0.41
1965	6.9	85.3	12.7	1.8	0.2	0.50
1970	7.7	82.7	14.4	2.6	0.3	0.62
1975	8.9	79.0	16.2	4.3	0.5	0.83
1980	10.3	74.3	19.0	6.0	0.7	1.14
1985	11.8	69.5	23.7	6.2	0.6	1.34
1990	13.6	65.9	24.7	8.4	0.9	1.64
1995	15.8	62.8	26.1	9.7	1.4	1.93
2000	18.3	60.0	27.4	10.7	1.9	2.14

المصدر: بناء على بارو و لي (٢٠٠٠: Appendix Table A2).

يشير الجدول إلى الإنجازات التعليمية المتواضعة نسبيًا في السودان منذ الاستقلال. ويوضح الجدول من حيث رأس المال البشري أن متوسط سنوات الدراسة لفئة السكان ذات الصلة في السودان كان ٠,٤١ سنة فقط في عام ١٩٦٠م ولكنها زادت لتصل إلى ما يقدر بنحو ٢,١٤ سنة بحلول عام ٢٠٠٠م. وكان التحصيل التعليمي في السودان للعام ٢٠٠٠م أقل بكثير من العالم (بمتوسط ٦,٧ سنوات) وبالنسبة للعالم النامي (متوسط ٥,١ سنوات) وجنوب آسيا (بمتوسط ٤,٦ سنوات) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (متوسط ٣,٥ سنوات).

لا يزال السودان رغم هذا المستوى من الإنجاز أقل بكثير من عتبة الأربع سنوات التي تبدأ بعدها زيادة العوائد القياسية لرأس المال البشري في التراكم. وتصل جودة العمل إلى نقطة بالغة الأهمية عندما يتم تحقيق هذا المستوى من التعليم مما يسمح بإنتاجية إجمالية أكبر2.

على الرغم من هذا الإنجاز المحدود للغاية، فإنه من السهل إظهار أن مخزون رأس المال البشري لكل عامل في السودان قد سجل نموًا مثيرًا للإعجاب أثناء هذه الفترة. حيث تراوحت معدلات النمو السنوية لرصيد رأس المال البشري من ٦,٥٥٪ للفترة ١٩٧٥-١٩٨٠م إلى ٢,٠٩٪ للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠م (انظر الجدول ٢١). وكان المعدل السنوي للنمو بالنسبة لكامل الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠م هو ٤,٢٨٪. وعند النظر إلى سجل النمو المتقلب للفرد في الفترة منذ عام ١٩٦٠م، يبدو أن

١ إن أكثر طرق التقدير المتبعة على نطاق واسع هي طريقة الجرد الدائم ، والتي تستخدم ملاحظات التعداد على التحصيل كمعايير قياسية والالتحاق بالمدارس الجديدة كتدفقات تضاف إلى المخزونات مع تأخر زمني مناسب (انظر ، على سبيل المثال ، Barro and Lee (٢٠٠٠: ٣-٧)). وفقًا للمكتب المركزي للإحصاء (٢٠٠١: ٩ ، الجدول ٤) فقد ارتفع معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية من حوالي ٢ مليون في ١٩٨٨/١٩٨٩ إلى ٣,٥ مليون في ١٩٩٨/١٩٩٩ ، لكنه انخفض إلى ٣,١ مليون في ١٩٩٩/٢٠٠٠. وبالمثل ، ارتفع معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية من حوالي ٢٥١٠٠٠ في ١٩٨٨/١٩٨٩ إلى ٤٦١٠٠٠ في ١٩٩٨/١٩٩٩ ، لكنه انخفض إلى ٤٠١٠٠٠ في ١٩٩٩/٢٠٠٠. لاحظ ، مع ذلك ، أن الانخفاض في الالتحاق يعمل على إبطاء الزيادة في متوسط سنوات الدراسة ، وهو مفهوم مخزون كما أوضحنا بالفعل.

٢ انظر البنك الدولي (١٩٩٨: ١٠) والمراجع المذكورة هناك.

تجربة السودان تؤكد لغزاً ناشئاً في الأدبيات التجريبية للنمو. واللغز هو أنه وعلى الرغم من التوسع المذهل في مخزون رأس المال البشري كما تم قياسه بمتوسط سنوات الدراسة بين السكان، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يظهر اتجاهاً مماثلاً. هذا الأمر صحيح بشكل خاص في المناطق النامية في العالم بما في ذلك السودان. وبالتالي لا يبدو أن نمو رأس المال التعليمي لكل عامل له أي ارتباط بنمو الناتج لكل عامل.

تتمثل المنهجية القياسية/التجريبية للنظر لهذه المعضلة في تقدير دالة إنتاج متعلقة بالإنتاج لكل عامل، كمتغير تابع، برأس المال المادي لكل عامل ورأس المال البشري لكل عامل كمتغيرات توضيحية. ويمكن تقدير دالة الإنتاج في شكل مستوى أو كمعدلات نمو. وصيغة الدالة السائدة لدالة الانتاج هي دالة كوب دوغلاس Cobb–Douglas 1.

قدرت دراسة متأنية حديثة دالة إنتاج بمتغيرات معبر عنها بمعدلات نمو لعينة من ٩١ دولة في الفترة ١٩٦٠-١٩٨٥. تُظهر المعادلة المقدرة الأساسية (باستخدام المربعات الصغرى العادية) مرونة الإنتاج فيما يتعلق برأس المال المادي لكل عامل بمقدار ٠,٥٢٤ والتي تختلف اختلافًا كبيرًا عن الصفر (بقيمة t تبلغ ١٢,٨). هذه النتيجة متوقعة وإن كانت أعلى قليلاً مقارنة بالنتائج التي تم الحصول عليها من حسابات الدخل القومي. ومن ناحية أخرى تُظهر المعادلة المقدرة مرونة في الإنتاج فيما يتعلق برأس المال البشري لكل عامل تبلغ -٠,٠٤٩ ولا تختلف اختلافًا كبيرًا عن الصفر (بقيمة t مطلقة ١,٠٧). ويعني هذا في أحسن الأحوال أن النمو في رأس المال البشري لكل عامل ليس له أي تأثير على الإنتاج. وتشير النتيجة الى أن هناك فائضًا في رأس المال البشري لكل عامل إذا تم أخذ العلامة السلبية في الاعتبار.

تؤكد نتائج معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان إلى جانب النتائج على رأس المال البشري غموض العلاقة بين زيادة رأس المال لكل عامل ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، (انظر الجدول ٢١).

الجدول ٢١: رأس المال البشري والنمو في السودان، ١٩٨٠-٢٠٠٠م

المدة	معدل نمو رأس المال البشري لكل عامل (٪)	معدل النمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مرونة الناتج مع بالنظر لرأس المال البشري
1960-1965	4.56	-1.25	-0.27
1965-1970	4.39	-0.61	-0.14
1970–1975	6.01	-1.85	-0.31
1975-1980	6.55	4.09	0.63
1980-1985	3.29	-0.34	-0.10
1985-1990	3.87	-0.45	-0.12
1990-1995	3.31	0.33	0.10
1995-2000	2.09	2.94	1.41

المصدر: بناء على الجدول ١٩ وتقديرات معدلات النمو لنصف عقود.

يوضح الجدول أنه في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٥م والفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م كانت هناك علاقة سلبية بين نمو رصيد رأس المال البشري لكل عامل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وسجلت علاقة إيجابية بين الاثنين في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠م وفي عقد التسعينيات. وكانت القيمة المطلقة لمرونة الإنتاج فيما يتعلق برأس المال البشري أقل من الواحد لجميع

١ وتجدر الإشارة إلى أن دالة الإنتاج المحددة بشكل عام تأخذ الشكل التالي: $Y=F(K,L,H)$، حيث Y هو الناتج، K هو مخزون رأس المال المادي، L هو العمالة و H هو مخزون رأس المال البشري. إذا أظهرت تقنية الإنتاج عوائد قياسية ثابتة، فيمكن التعبير عن الناتج لكل عامل، $y = Y / L$، على أنه $y = f(k, h)$، حيث k هو رأس المال المادي لكل عامل و h هو رأس المال البشري لكل عامل. تأخذ وظيفة Cobb – Douglas لكل عامل الشكل $y = A k^{\alpha} h^{\beta}$، حيث A هي معلمة تكنولوجية و α و هما مرونات الإخراج فيما يتعلق برأس المال المادي والبشري، على التوالي.

أنصاف العقود باستثناء النصف الثاني من عقد التسعينيات. وبالتالي لا يمكن بشكل عام اكتشاف أي علاقة منهجية بين معدل نمو رصيد رأس المال البشري لكل عامل ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد من تجربة النمو في السودان.

٩. الحرب الأهلية والنمو

كما هو ملاحظ في القسم ٣، فإن إحدى السمات الرئيسة لسودان ما بعد الاستقلال هي الحرب الأهلية التي استمرت لمدة عشر سنوات تقريبًا خلال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٢م بضراوة منخفضة نسبيًا، ومن ثم في الفترة من ١٩٨٣م إلى الوقت الحاضر[١] والتي اتسمت فيها بعدائية عالية. قُدمت دراسة حديثة عن اقتصاديات الحرب الأهلية في السودان لعلي والبدوي والبطحاني (٢٠٠٢) رؤى تاريخية وتحليلية حول هذه الحرب. ويُعتقد أن الحرب الأهلية لا محالة قد أثرت على أداء النمو في الاقتصاد بالنظر إلى مدتها الطويلة.

عادة ما تتسبب الحروب الأهلية في انخفاض فوري وكبير في الإنتاج وعندما تستمر لفترة كافية من الوقت يمكنها أيضًا تدمير رأس المال المادي والبشري والاجتماعي[2] للبلدان المتضررة. وتستغرق خسارة رأس المال المنتج، وخاصة رأس المال البشري والاجتماعي، وقتًا أطول حتى تتراجع. ويميز كوليير (١٩٩٩م) بين خمسة آثار للصراع: أولا، يقلل التدمير العسكري المخزون الرأسمالي. وتحول الحكومة نفقاتها من الخدمات الاقتصادية مثل الشرطة إلى الإنفاق العسكري. ويرفع الاضطراب تكلفة المعاملات ويقلل من تكلفة السلوك الانتهازي بحيث يبدأ رأس المال الاجتماعي في الانهيار. ويحجِّم الوكلاء (أو الفاعلين الاقتصاديين) لأن الدخل يُنظر إليه على أنه منخفض مؤقتًا. وأخيراً، يغير الوكلاء المحفظة الى الخارج نظرًا لأن فرص الاستثمار ضعيفة ومحفوفة بالمخاطر بشكل غير عادي. هذه الآثار الخمسة لها آثار على مستوى وبنية النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الحروب الأهلية بمعدل سنوي قدره ٢,٢٪ مقارنة بالواقع في حالة عدم وجود حالة الحرب. وبجانب ذلك تميل القطاعات المكثفة في رأس المال والمعاملات أو مورديها (مثل التصنيع والبناء والنقل والتوزيع والتمويل) إلى أن تتعرض لخسائر غير متناسبة (كوليير، ١٩٩٩م). لذا فإن الحروب الأهلية لا تقلل المستوى العام للنشاط الاقتصادي فحسب بل تلحق الضرر بشكل خاص بالقطاعات الأكثر ديناميكية في الاقتصاد المتضرر.

لذلك يُعد تحليل العواقب الاقتصادية للحرب الأهلية وأسبابها أمرًا أساسيًا لفهم عملية النمو في السودان[3]. وقد عانى هذا البلد من إحدى أطول الحروب (١٩٥٦-١٩٧٣م و ١٩٨٣م إلى الوقت الحاضر) -ومؤخراً- إحدى أكثرها دموية في أفريقيا. وقدِّم البدوي (١٩٩٩م) محاكاة بسيطة للتكاليف المحتملة التي يتكبدها السودان بسبب مسارين فقط من المسارات المذكورة أعلاه: (أ) شدة الحرب والتي يُفترض أنها تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وتآكل الدولة وأدوات وفاعلية المجتمع المدني وما يترتب على ذلك من انخفاض في حقوق الملكية وإنفاذ العقود؛ (ب) تحويل الموارد البشرية والمالية والمادية المحدودة إلى غايات عسكرية. ويحسب/يقاس التأثير الأول إلى عدد ضحايا الحرب لكل ١٠٠٠ شخص بينما اختيرت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي للتأثير الثاني. واستخلص البدوي باستخدام تقديرات بيانات القائمة العالمية لمحددات النمو والاستثمار، والتي تشمل المسارين، المحاكاة المعيارية التالية لتكلفة الحرب

١ نشرت هذه الدراسة في العام ٢٠٠٤، أي قبل انفصال جنوب السودان.

٢ يتبع مفهوم «رأس المال الاجتماعي» المستخدم في هذا التحليل بوتنام (١٩٩٣) الذي يعرف رأس المال الاجتماعي على أنه «سمات التنظيم الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات التي يمكن أن تحسن كفاءة المجتمع من خلال تسهيل الإجراءات المنسقة».

٣ لتحليل أسباب الحروب الأهلية، انظر Collier and Hoeffler (١٩٩٨) and Elbadawi and Sambanis (٢٠٠٠)؛ وللاطلاع على عواقب الحروب الأهلية، انظر Collier (١٩٩٩)).

في السودان من حيث النمو الإجمالي والاستثمار الثابت (مع أخذ المحددات الأخرى لكل من الاستثمار وثبات النمو كثوابت).

أدت التكلفة الناتجة عن زيادة الإنفاق العسكري:]وهي[بالنسبة لمتوسط الإنفاق العسكري / نسب الناتج المحلي الإجمالي التي كانت سائدة في أفريقيا جنوب الصحراء في ١٩٨٦-١٩٩٠ (حوالي ٢,٥٪) ، ومعدلات الإنفاق العسكري المرتفعة في السودان لعام ١٩٨٩ / ١٩٩٠-١٩٩٣ / ٩٤ (حوالي ٧,٩) إلى حدوث انخفاض بنسبة ١٦ ٪ في الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي للسودان وتسببت في خسارة ٢ ٪ في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأربع. وتم تقدير التكلفة بسبب شدة الحرب من خلال الملاحظة بأنه عندما تشتد الحرب من مستوى منخفض نسبيًا من العنف (بمتوسط ٩٥٦ ضحية غير مدنية في عام ١٩٨٤) إلى أكثر من ٤٠٠٠ في عام ١٩٨٩م1 فان معدل الاستثمار ينخفض بنسبة ١٩٦٪ ويتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة ٦ نقاط مئوية. وبالتالي كانت التكلفة الإجمالية خلال فترة الأربع سنوات أن الحرب الأهلية جعلت نسبة الاستثمار في البلاد أقل من ثلث مستواها المحتمل في ظل الظروف العادية، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل تراكمي قدره ٨ نسب مئوية. وبالتالي، يمكن اعتبار تكلفة الحرب في المتوسط ٢٪ في نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يتفق مع تقديرات كولييير (١٩٩٩م).

إضافة إلى هذه التقديرات النقدية، يمكن النظر إلى تأثير الحرب الأهلية على أداء نمو الاقتصاد بطريقة مباشرة. وباستخدام هذه الطريقة، يتم تقدير تكلفة الحرب الأهلية من حيث النمو الضائع للفرد. ويوضح الجدول ٢٢ تقديرات لحالة السودان حيث تم استخدام المتوسط المتحرك لمدة خمس سنوات لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. وتم استخدام متوسط معدل النمو في الجدول للفترة ١٩٧٣-١٩٨٣م لتقدير النمو في حالة تحقيق السلام.. وعلى هذا النحو فإن الفرق بين متوسط معدل النمو الملحوظ للفترات المختلفة والمعدل المحسوب بافتراض تحقيق السلام يُعتبر تكلفة الحرب الأهلية من حيث معدل النمو الفردي الضائع. ويتم التمييز بين فترتين فرعيتين بالنسبة للحرب الأهلية الثانية، ١٩٨٤-١٩٩٤م تم تحديدها على أنها «بدون نفط» بينما تم تحديد الفترة ١٩٨٤-١٩٩٧م «بنفط». بالإضافة إلى ذلك تم النظر إلى تأثير النفط الصافي من حيث متوسط معدل النمو للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧م.

يوضح الجدول أن المتوسط المتحرك لمدة خمس سنوات لمعدل النمو الحقيقي للفرد خلال فترة السلام ١٩٧٣-١٩٨٣م كان ٤,٢٧٪ سنويًا مقارنة مع متوسط معدل النمو المتحرك البالغ ١,٥٢٪ لكل فرد لفترة الحرب ١٩٦٣-١٩٧٢م. وهذا يعني أن تكلفة الحرب الأهلية الأولى بها انخفاض في النمو الحقيقي للفرد بنحو ٢,٧٣ نقطة مئوية. كان متوسط معدل النمو الحقيقي للفرد ٢,١١٪ سنويًا خلال الحرب الأهلية الثانية قبل تدفق الاستثمارات النفطية، مما يعني أن تكلفة الحرب بلغت ٢,١٣ نقطة مئوية. بلغ معدل نمو نصيب الفرد مع تدفق الاستثمارات المتعلقة بالنفط خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٧م متوسط ٢,٦٣٪ سنويًا مما يعني أن تكلفة الحرب تقلصت ١,٨٦ نقطة مئوية من معدل النمو. يصل المتوسط المرجح لتكلفة الحرب إلى انخفاض ٢,٢٢ نقطة مئوية في معدل نمو نصيب الفرد. ولا تختلف هذه النتيجة كثيرا عن تقديرات كولييير (١٩٩٩م) على الرغم من الاختلاف في المنهجية.

١ بكل المقاييس هذه تقديرات متحفظة للغاية. علاوة على ذلك فقد ارتفع عدد ضحايا الحرب بشكل كبير منذ وصول الحكومة العسكرية إلى السلطة في يونيو ١٩٨٩م.

الجدول ٢٢: تكلفة الحرب الأهلية في السودان: ضياع نصيب نمو الفرد

المدة	التسمية	المتوسط المتحرك لمدة خمس سنوات لمعدل النمو (٪)	التغيير في النسبة المئوية لنمو نصيب الفرد (بالنقاط)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الضمني (٪)
1963-1972م	الحرب الأهلية الأولى	1.52	-	4.32
1973-1983م	فاصل السلام في أديس أبابا	4.24	2.72	7.04
1984-1994م	الحرب الأهلية الثانية بدون النفط	2.11	-2.13	4.91
1984-1997م	الحرب الأهلية الثانية مع النفط	2.63	-1.86	5.43
1995-1997م	النفط والحرب الأهلية الثانية	4.27	0.03	7.07

المصدر: تقديرات ذاتية.

يمكن الحصول على التأثير الصافي لإنتاج النفط من خلال مقارنة متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ مع المتوسط المحسوب بافتراض تحقيق السلام. ويوضح الجدول أن هناك فرق هامشي بين معدلي النمو مما يشير إلى أن إنتاج النفط ربما يمكن أن يكون بديلاً عن السلام. يرجح أن تكون كل هذه النتائج جيدة. ومن أبرز السمات للنتائج أن المتوسط المتحرك لمدة خمس سنوات لفترة السلام مطابق تقريبًا للمتوسط المتحرك لمدة خمس سنوات للفترة التي كانت فيها حرب أهلية مع النفط. وتتوافق هذه النتيجة مع تلك الواردة في الجدول ٥.

١٠. النمو والتوزيع والفقر

هذا الفصل من دراسة مكتوبة بلغة متخصصة ويقوم بصورة رئيسية على المعادلات الرياضية التي يصعب ترجمتها وشرحها لغير المتخصصين في الاقتصاد القياسي أو من لهم خلفية في المناهج القياسية في العلوم الاجتماعية، لذلك رأينا أنه من الأفضل لمن يريد معرفة المزيد عن هذا الفصل -ممكن لهم معرفة بالاقتصاد القياسي أو بالمناهج التجريبية في العلوم الاجتماعية- مراجعة الدراسة الرئيسية.

١١. النفط والنمو: هل كان هناك تحول في الاستثمار في التسعينيات؟

صدّر السودان في أغسطس ١٩٩٩م أول شحنة نفطية بعد حوالي ٤٠ عامًا من بدء عمليات التنقيب عن النفط وحوالي ٢٠ عامًا من الجهود الجادة في التنقيب عن النفط[1]. وتقدر الاحتياطيات المؤكدة وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي

١ وفقًا لتقرير صادر عن منظمة العفو الدولية فإن الشركات الكبرى العاملة حاليًا-وقت كتابة الورقة ٢٠٠٤- في قطاع النفط هي التالية: شركة النيل الكبرى للبترول والنفط (GNPOC) وحصلت على امتياز منطقتين رئيسيتين لإنتاج النفط. شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) وتمتلك حصة ٤٠٪ في المشروع، وتمتلك شركة Petronas Bhd الماليزية ٣٠٪، وحصة Talisman Energy الكندية ٢٥٪، وشركة Sudapet السودانية بنسبة ٥٪.

بحوالي مليار إلى ٥ مليارات برميل وهي احتياطيات يمكن أن تستمر من حوالي ١٩ إلى ٩٣ عامًا.1

كان لظهور النفط تأثير كبير على هيكل إنتاج السودان وتكوين صادراته. وبلغ إجمالي الإنتاج السنوي بحسب التقديرات الأخيرة حوالي ٥٢,٨ مليون برميل منها إجمالي تكلفة الإنتاج ٢٢,١٨ مليون برميل (أي ٤٢٪ من إجمالي الإنتاج). وبذلك بلغت أرباح النفط حوالي ٣٠,٦٢ مليون برميل، وحصلت الحكومة منها على ٢٢,٠٥ مليون برميل (أي ٧٢٪ من إجمالي الأرباح). وتم تخصيص ١٥ مليون برميل من الاجمالي للاستهلاك المحلي (٣ مليون لمصفاة الأبيض و ١٢ مليون لمصفاة الخرطوم) و ٤,٧ مليون تمثل رسوم النقل (أي ٣١,٤٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي أو ٢١,٣٪ من إجمالي حصة الحكومة)، وتمثل الصادرات ٢,٣٤ مليون (أي ١٠,٦٪ من إجمالي حصة الحكومة).

بلغ متوسط سعر التصدير الذي حققته الحكومة حوالي ٢٠,٧٥ دولارًا أمريكيًا للبرميل. استند ذلك إلى السعر الفوري لخام برنت في المملكة المتحدة البالغ ٢٤,٥ دولارًا أمريكيًا للبرميل مطروحًا منه تعديل سعر قدره ٣ دولارات أمريكية للبرميل مطروحًا منه رسوم الميناء البالغة ٠,٧٥ دولارًا أمريكيًا للبرميل. ويقدر إجمالي الإيرادات الإجمالية على أساس سعر التصدير التي حققتها الحكومة من النفط في عام ٢٠٠٠م بحوالي ٣٦٠ مليون دولار (٤٩ مليون دولار من الصادرات، ٦٢ مليون دولار من مصفاة الأبيض و ٢٤٩ دولار من مصفاة الخرطوم) . وبلغ صافي الإيرادات الحكومية من النفط بعد خصم أقساط سداد القروض المتعلقة بالنفط ٢٩٢ مليون دولار أمريكي.

تظهر التوقعات الأولية لصندوق النقد الدولي من حيث الهيكل الإنتاجي للاقتصاد أن حصة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي سترتفع من حوالي ٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٤٪ عام ٢٠٠٥م وأن قيمة صادرات النفط الخام ستزداد من حوالي ٨١٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ١,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥م. وقد بدأت حصة صادرات النفط بالفعل في السيطرة على تكوين الصادرات حيث وصلت إلى ٣٥,٤٪ في عام ١٩٩٩م (بعد أن كانت ٢٧٥,٩ مليون دولار أمريكي من أصل ٧٨٠ مليون دولار أمريكي).

بالنظر إلى ما سبق يُعتقد عمومًا أن النمو المستدام الذي تم تحقيقه خلال النصف الثاني من التسعينيات كان مرتبطًا بتدفقات الاستثمار الخاص إلى قطاع النفط. يبرز التساؤل في ضوء سجل النمو المتميز لهذه الفترة الفرعية عما إذا كان السودان قد استطاع أن يهندس انتقالا استثماريا خلال هذه الفترة.

يتم تعريف الانتقال الاستثماري على أنه زيادة مستدامة في معدل الاستثمار بنسبة ٥ نقاط مئوية أو أكثر. وبالتالي، «يُقال إن بلدًا ما خضع لتحول استثماري في العام T إذا كان المتوسط المتحرك لمدة ثلاث سنوات لمعدل استثماره على مدى ثماني سنوات بدأ من T + ١ يتجاوز متوسط الخمس سنوات لمعدل الاستثمار قبل T بخمس نقاط مئوية أو أكثر».2 وعند استخدام هذا التعريف على عينة من البلدان النامية، باستثناء البلدان الرئيسية المصدرة للنفط والحالات التي ظل فيها معدل الاستثمار بعد المرحلة الانتقالية أقل من ١٠٪، نجد أن عدد البلدان النامية التي حدثت فيها تحولات استثمار بلغ ٤٧ دولة منها ٢٥ دولة منها دول أفريقية. ومع ذلك لم يكن السودان من بين البلدان الأفريقية التي مرت بتحول في الاستثمار.

١ جاءت أحدث إشارة إلى تقديرات الاحتياطيات في سياق التقرير الأخير للمبعوث الأمريكي الخاص ج. دانفورث إلى الرئيس بوش بشأن الحرب الأهلية في السودان. تم الإفصاح عن الأرقام في سانت لويس بوست ديسباتش (http://home.post-dispatch.com) في ٢٩ أبريل ٢٠٠٢م.

٢ انظر رودريك Rodrik (١٩٩٩م: ٥٨).

وليس من المستغرب أن تكون التحولات الاستثمارية مرتبطة بزيادات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص يتضح أن البلدان التي تمر بتحول في الاستثمار تشهد ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد من متوسط ٠,٨ نقطة مئوية أقل من متوسط معدل النمو العالمي إلى معدل يزيد ١,٤ نقطة مئوية عن المتوسط العالمي مما يعني ضمناً وجود فارق بزيادة قدرها ٢,٢ نقطة مئوية في متوسط معدلات النمو.

تسمح المعلومات المتاحة بالتحقيق في التحول الاستثماري الأخير في السودان. ويلخص الجدول ٢٥ نتائج المتوسط المتحرك لمعدلات الاستثمار لمدة خمس سنوات ونصف العقد ومتوسط معدلات النمو المقابلة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد حيث الأرقام الواردة بين قوسين هي انحرافات معيارية.

الجدول ٢٥: المتوسط المتحرك لمدة خمس سنوات لمعدلات الاستثمار والنمو في السودان

المدة	معدل الاستثمار (٪)	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي	نسبة عائد راس المال	معدل العائد إلى رأس المال (٪)
1960-1964	15.31	1.61	9.5	10.5
1965-1969	13.43	1.62	8.3	12.1
1970-1974	13.17	2.05	6.4	15.6
1975-1979	16.96	6.86	2.5	40.0
1980-1984	16.79	1.70	9.9	10.1
1985-1989	19.51	1.15	17.0	5.9
1990-1996	16.28	3.26	5.0	20.0
1996–1960	16.00	2.73	5.9	17.0

المصدر: حسابات ذاتية.

يوضح الجدول أن معدلات الاستثمار في السودان خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٨م كانت أقل من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكان المرشح الوحيد لانتقال استثماري محتمل هو نصف العقد ١٩٨٥-١٩٨٩م عندما كان متوسط معدل الاستثمار المتحرك لمدة خمس سنوات أعلى بـ ٣,٩٨ نقطة مئوية ، بطريقة ذات دلالة إحصائية مقارنة بنصف العقد ١٩٨٠-١٩٨٤م (مع قيمة t ٤,٣٧). وانخفض معدل الاستثمار في التسعينيات بالمقارنة مع الفترة الفرعية ١٩٨٥-١٩٨٩م، أما في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ فلم يكن الاختلاف ذو دلالة إحصائية (قيمة t ١,٠٣). ومع ذلك، فقد كان الانخفاض في متوسط معدل الاستثمار المتحرك لمدة خمس سنوات للفترة الفرعية ١٩٩٥-١٩٩٨ ذو دلالة إحصائية (بقيمة t تبلغ ٣,٩٤). بجانب ذلك فإن الانخفاض في معدل الاستثمار للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م مقارنة مع ١٩٩٠-١٩٩٤م هو أيضا ذو دلالة إحصائية (بقيمة t-٤,٣٦). وهذا محير بعض الشيء في ضوء الزيادة المذهلة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الثاني من العقد من التسعينيات.

يشير ما سبق إلى أنه ربما كان السودان قادرًا على هندسة انتقال استثماري خلال النصف الثاني من التسعينيات. كان حدوث تحول في الاستثمار مقارنة بنصف العقد ١٩٩٠-١٩٩٤م يتطلب أن يزيد معدل الاستثمار للفترة الفرعية ١٩٩٥-١٩٩٨م عن ٢٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك أدلة تشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بقطاع النفط كانت كبيرة بالفعل خلال النصف الثاني من التسعينيات. غير أن تقديرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف بين مصادر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من جهة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من جهة أخرى. ويقدم الجدول ٢٦ المعلومات ذات الصلة.

الجدول ٢٦: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان ، ١٩٩٦-٢٠٠٠م

العام	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	الأونكتاد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)	نسبة الأونكتاد من الاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي	تدفقات صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)	صندوق النقد الدولي نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي (٪)
1996	7,586	0	0	70	0.92
1997	8237	98	1.19	180	2.19
1998	8,830	371	4.20	670	7.59
1999	9,903	371	3.75	*224	2.26
2000	11,414	392	3.43	*150	1.31

* التوقعات. المصدر: الأونكتاد (٢٠٠١م) وصندوق النقد الدولي (٢٠٠٠م).

يتطابق النمط الزمني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبًا بالنسبة للمصدرين حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ذروتها في عام ١٩٩٨م بما يعادل ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لـ UNCTAD وحوالي ٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لصندوق النقد الدولي. ويبدو أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بالقفزة المقاسة في معدل نمو الاقتصاد التي حدثت في عام ١٩٩٧م على الرغم من الاختلاف في التقديرات. ولكن على أساس المتوسط السنوي فإن معدل الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠م]والمتمثل في نقلة[من ٢,٥ إلى ٢,٩ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أقل من الحد الأدنى المطلوب لانتقال الاستثمار والذي يبلغ ٥ نقاط مئوية.

١٢. «ماذا؟»، و«لماذا؟» و«كيف؟»: الأسئلة الكبرى المتعلقة بالنمو الاقتصادي في السودان

كما يلاحظ من المقدمة فمن المتوقع أن يوفر التحليل القائم على الحالة لأداء النمو إجابات لأسئلة مثل ما هي أنماط الاستثمار والتعلم والابتكار التي لوحظت؟ لماذا تم اختيار هؤلاء من قبل الفاعلين الاقتصاديين (الأسر والشركات والحكومات)؟ وكيف أثرت هذه الاختيارات في نتائج النمو؟ يمكن تقديم مجموعة من الإجابات القصيرة على هذه الأسئلة على أساس قراءة الأدلة المجمعة في الأقسام المختلفة من هذه الورقة. ليس من المستغرب أن يتم ترتيب هذه الردود بحسب حلقات النمو المحددة في القسم ٤. وفيما يلي نضع هذه الردود أيضًا من حيث التأثير الرئيسي للاختيارات التي تم اتخاذها:

الشيطان الذي عرفوه: (١٩٦٠ – ١٩٦٩م): ربما يكون من الواضح أن نمط الاستثمار الذي اختارته الأنظمة المختلفة منذ الاستقلال حتى أيار / مايو ١٩٦٩ قد كان محدداً بالهيكل المؤسسي الموروث للدولة الاستعمارية. وتجدر الاشارة الى أنه لم يكن لدى الحكومات الديمقراطية وكذلك النظام العسكري الأول برامج اقتصادية واضحة المعالم وبالتالي واصلت مجموعة السياسات الاقتصادية التي تم تنفيذها خلال الفترة الاستعمارية باستثمارات كبيرة في القطاع الزراعي وربما بعض الاستثمار في قطاع النقل. وكان توجه السياسة الاقتصادية حميداً إلى حد كبير فيما يتعلق بالقطاع الخاص، حيث تم السعي إلى تشجيعه على الاستثمار في القطاع الصناعي البديل للواردات مع اتخاذ الحكومة مبادرات في بعض المصانع بقصد خصخصتها في المستقبل. واستثمر القطاع الخاص الناشئ آنذاك في العقارات ومشاريع القطن المروية والزراعة الآلية المطرية، ولسبب واضح هو ارتفاع عائدات الاستثمار في هذه القطاعات. وكان هناك القليل من التقدم التكنولوجي والقليل من الابتكار والقليل من الدراية في الإنتاج والتنظيم المؤسسي. وكانت النتيجة نموًا متقلبًا.

التأثير الخارجي وسراب «سلة غذاء العالم» (١٩٦٩-١٩٧٣م و١٩٧٤-١٩٨٤م): كانت هناك محاولة لاستنساخ النموذج الاشتراكي العربي لمصر خلال الفترة المتبقية من حلقة النمو الأولى (١٩٦٩-١٩٧٣م). وبالتالي كان نمط الاستثمار الذي تم اختياره خلال هذه الفترة منحازًا بشدة نحو مبادرات القطاع العام مع تأميم ومصادرة الشركات الصناعية على نطاق واسع. وظل الاستثمار في الزراعة كما كان خلال فترة الاستعمار مع التركيز على الزراعة المروية والزراعة الآلية المطرية. وكانت الحوافز للقطاع الخاص سلبية وبالتالي تبنى هذا القطاع موقف «انتظر وشاهد». وبدأت الشركات الأجنبية وخاصة تلك المرتبطة بتجارة الاستيراد والتصدير عملية إنهاء أعمالها في السودان والانتقال إلى الخارج مع الحفاظ على روابط العمل مع الوكلاء داخل البلاد. لقد أتى موقف «انتظر وشاهد» ثماره في أقل من أربع سنوات عندما قام النظام العسكري بتغيير جذري في التحالفات بعيدًا عن السياسات «الاشتراكية» نحو التحرير والانفتاح على الاستثمار الأجنبي. وتم تسريع هذا إلى حد كبير من خلال المصالح السياسية لعدد من الأطراف الخارجية بما في ذلك المملكة العربية السعودية والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية. حيث أرادت الأنظمة العربية المحافظة إخراج السودان من آلام ما يسمى بالمعسكر العربي الراديكالي بينما أرادت الولايات المتحدة حليفًا لمصر. وشهدت حلقة النمو ١٩٧٤-١٩٨٤م تحركًا نحو سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية والكثير من الاستثمار المشترك مع الحكومة للاستثمار في النقل والاتصالات والزراعة في شكل ما يسمى بإستراتيجية سلة الغذاء. وتم تسجيل تدفق مرتفع نسبيا من صافي الموارد خلال هذه الفترة بما في ذلك رأس المال الخاص والمساعدات الخارجية الرسمية. إذا كان هناك نمط استثماري خلال هذه الفترة فقد تم تحديده إلى حد كبير من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياق الإقراض المستند إلى السياسات لبرامج التكيف الهيكلي. وكانت النتيجة حلقة نمو تعتمد على رأس المال الرسمي الأجنبي وتراكم الديون لاحقًا. عانت مصداقية الحكومة بشكل كبير بسبب الزيادة الملحوظة في الفساد والمحسوبية على الرغم من وجود ثقة متزايدة نسبيًا في السياسات الاقتصادية. ونتيجة لذلك سجلت هذه الفترة مستوى مرتفعًا نسبيًا من هروب رأس المال الذي سهل إلى حد كبير التطورات في سوق العمل مما أدى إلى الهجرة إلى دول الخليج والتطورات في سوق الصرف الأجنبي التي مكنت من إجراء المعاملات في النقد الأجنبي.

السياسات الحزبية والأيدولوجيا الديكتاتورية (١٩٨٥-١٩٩٤م): لم يكن هناك نمط استثمار واضح خلال هذه الفترة لأسباب تتعلق بالممارسات السياسية شديدة الاستقطاب للنظام الديمقراطي (١٩٨٦-١٩٨٩م) والموقف الأيديولوجي للنظام العسكري (١٩٨٩- ١٩٩٤). ولم تتغير الحوافز للقطاع الخاص في اتجاه إيجابي خلال النظام الديمقراطي وتعرضت لضربة مدمرة خلال المرحلة الأولى من النظام العسكري الثالث بخطابه الأيديولوجي الإسلامي وممارساته الاقتصادية المنحازة (بما في ذلك استخدام القمع الشديد لأغراض اقتصادية والتحكم في تعبئة الموارد). وشهدت الفترة الكثير من هروب رؤوس الأموال المصاحبة للبحث عن اللجوء السياسي في مصر وأماكن أخرى مختلفة. وأدى تحديد النظام باعتباره نظامًا يؤوي «الإرهاب» من قبل الولايات المتحدة إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك استمر اشتداد الحرب الأهلية في الجزء الجنوبي من البلاد في الضغط على الخزانة العامة وزاد من تشويه تخصيص أموال الاستثمار.

إغراء النفط: (١٩٩٥-١٩٩٨): تم تحديد نمط الاستثمار المختار خلال هذه الفترة إلى حد كبير بقرار المضي قدما في الاستغلال التجاري للنفط. كما أشرنا سابقًا فقد شهدت هذه الفترة تدفق كميات كبيرة نسبيًا من الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بقطاع النفط. وقد حدث ذلك على الرغم من الحوافز السلبية للقطاع الخاص التي أظهرها اشتداد الحرب الأهلية واستمرار عدم مصداقية النظام الحاكم. بدأت خطوة رئيسة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد في عام ١٩٩٦م بتبني برنامج استقرار محلي مصمم على نموذج استقرار صندوق النقد الدولي مع تخفيض كبير لقيمة العملة والخصخصة والسياسات النقدية والمالية الصارمة. وكان للاستثمار في قطاع النفط تأثير بالفعل على أداء نمو الاقتصاد. ونتيجة لذلك شهدت الفترة منذ عام ١٩٩٥م حلقة النمو المستدام الوحيدة في تاريخ البلاد.

References

Abdel-Rahman, A-M.M. 1997. "The partisan theory and macroeconomic policy under unscheduled regime transfers: A case study of an LDC". Journal of Economic Study, 24(4): 223–42.
Abu Affan, B. 1985. Industrial Policies and Industrialization in the Sudan. Khartoum: Khartoum University Press.
Acemoglu, D., S. Johnson and J. Robinson. 2000. "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation". Working Paper No. 7771, NBER, Cambridge, Masachusetts.
Ali, A.A.G. (ed.). 1985. The Sudan Economy in Disarray. London: Biddles.
Ali, A.A.G., I. Elbadawi and A. Elbattahani. 2002. "On the causes, consequences and resolution of the civil war in Sudan". Unpublished case study for the World Bank/Yale University project on the Economics of Political and Criminal Violence.
Ali, M.A.R. 1994. Government Expenditure and Economic Development: A Case Study of the Sudan. Khartoum: Khartoum University Press.
Ali, T.M.A. 1989. The Cultivation of Hunger: State and Agriculture in Sudan. Khartoum: Khartoum University Press.
Arab Monetary Fund, League of Arab States, Arab Fund for Economic and Social Development, and the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries. 2000. Unified Arab Economic Report 2000. Abu Dhabi.
Barro, R. 1998. Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study. London: MIT Press.
Barro, R. and J-W. Lee. 2000. "International data on educational attainment: Updates and implications". CID Working Paper No. 42. Available from World Bank website www.worldbank.org.
Bates, R., and S. Devarajan. 2000. "Political economy of African growth". Mimeo. AERC, Nairobi.
Beshir, M.O. 1974. Revolution and Nationalism in the Sudan. London: Rex Collings.
Bloom, D. and J. Sachs. 1998. Geography, Demography and Economic Growth in Africa. Brookings Papers on Economic Activity, No. 2.
Brown, R. 1992. Public Debt and Private Wealth: Debt, Capital Flight and the IMF in Sudan. London: Macmillan.
Choucri, N. 1985. "Study of Sudanese Nationals Working Abroad". Ministry of Finance and Economic Planning, Khartoum.
Collier, P. 1999. "On the economic consequences of civil war". Oxford Economic Papers, 51: 168–83.
Collins, S. and B. Bosworth. 1996. Economic Growth in East Asia: Accumulation versus Assimilation.; Brookings Papers on Economic Activity, No. 2.
Development Studies and Research Centre (DSRC). 1986. "Employment and economic reform: Background papers prepared for the ILO/JASPA mission to Sudan". University of Khartoum, Khartoum.
Easterly, W. 2001a. The Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures and Misadventures in the Tropics. London: MIT Press.
Easterly, W. and M. Sewadeh. 2002. Global Development Network Growth Database, www.worldbank.org .
Elbadawi, I. 1999a. "Can Africa export manufactures? The role of endowment, exchange rates and transaction costs". Working Paper No. 2120, The World Bank, Washington, D.C.
Elbadawi, I. 1999b. "The tragedy of the civil war in the Sudan and its economic consequences". In Karl Wohlmuth et al., ed., Empowerment and Economic Development in Africa, African Development Perspectives Year Book. New Brunswick (USA) and London (UK): Transactions Publishers.
Elbadawi, I. 1992. "Macroeconomic management and the black market in foreign exchange in Sudan". WPS 859, The World Bank, Washington, D.C.

Fawzi, S.E. 1957. The Labour Movement in the Sudan. Oxford: Oxford University Press.
First, R. 1970. The Barrel of the GUN: Political Power in Africa and the Coup d'Etat. London: Allen Lane.
Gaitskell, A. 1959. Gezira: A Story of Development in the Sudan. London: Faber and Faber.
Galaledin, M.E. 1987. "Remittances of Sudanese working in the oil countries" (in Arabic). In Arab Planning Institute, Remittances of Arabs Working Abroad; Kuwait.
Gallup, J.L. and J. Sachs. 1998. "Geography and economic growth". In B. Pleskovic and J.E. Stiglitz, eds., Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics. Washington, D.C.: The World Bank.
IMF. 2000. Sudan: Staff Report for the 2000 Article IV Consultation and Fourth Review of the First Annual Program Under the Medium-Term Staff Monitored Program. Report No. EBS/00/83, International Monetary Fund, Washington, D.C.
IMF. 1999. Sudan: Third Review of the Staff-Monitored Program, Financial Program for 1999, and Preliminary Discussions on a Medium-Term Staff-Monitored Program. International Monetary Fund, Washington D.C.
Khalid, M. 1985. Nimeiry and the Revolution of Dismay. London: Routledge and Kegan Paul.
Landes, D. 1998. The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some Are So Poor? London: Abacus.
Mamdani, M. 1996. Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism. Princeton: Princeton University Press.
Ministry of Manpower.1996. Migration and Labour Force Survey 1996: Statistical Tables. Khartoum.
Mirghani, A.R. 1968. Development Planning in the Sudan in the Sixties. Khartoum: University of Khartoum Press.
Ndulu, B. and S. O'Connell. 2000. "Background information on economic growth". AERC, Nairobi.
Neshashibi, K. 1980. "A supply framework for exchange reform in developing countries: The experience of Sudan". IMF Staff Papers.
Niblock, T. 1987. Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898–1985. Albany, New York: State University of New York Press
O'Connell, S. and B. Ndulu. 2000. "Africa's growth experience: A focus on sources of growth". AERC, Nairobi.
Rodrik, D. 1999. The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work. ODC Policy Essay No. 24, Washington, D.C.
Salih, M.A.M. 2001. African Democracies and African Politics. London: Pluto Press.
Soludo, C. and J. Kim. 2002. "Sources of growth in developing regions: Still more questions than answers?" Paper prepared for the GDN.
Teklu, T., J. von Braun and E. Zaki. 1991. Drought and Famine Relationships in Sudan: Policy Implications. Research Report No. 88. International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington, D.C.
UNCTAD. 2001. World Investment Report 2001: Promoting Linkages. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
World Bank. 2000. Can Africa Claim the 21st Century?, Washington, D.C.: The World Bank.
World Bank. 1998. Assessing Aid: What Works, What Doesn't and Why. New York and Oxford: Oxford University Press.
Yousif, T. 1997. "Demography, capital dependency and globalization in MENA". ERF, Cairo.